

قضايا ونظرات

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

تقرير ربع سنوي

العدد الحادي عشر - أكتوبر ٢٠١٨



قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي يصدر عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

إشراف/ د.نادية محمود مصطفى

مدير التحرير/ أ.مدحت ماهر　　　　سكرتير التحرير/ أ.مروة يوسف

العدد الحادي عشر

محتويات العدد

رؤية معرفية



الأبعاد الدينية والثقافية في تحولات المجتمعات والسياسات والتوازنات العربية

(٢٠١١–٢٠١٨)

أ.د.نادية محمود مصطفى(*)

مقدمة:

حين انطلقت "نبوءة" هانتجتون عن "صراع الحضارات" بعد نهاية الحرب الباردة، لم تهدأ الجدالات حول موضع الديني – الثقافي الحضاري سواء من علم السياسة وعلم العلاقات الدولية أو سواء من واقع العلاقات الدولية.

ولقد تزامنت هذه النبوءة مع "حمّى" جدالات العولمة والنظام العالمي الجديد، وفي قلبها جميعًا أيضًا الجدالات حول موضع الثقافي والديني من السياسي: نعم أطلق هانتجتون "نبوءة" ولم يقدم "نظرية" تكتشف جديدًا في علم أو عالم السياسة؛ نبوءة تحذّر وتنبه الغرب أنه بعد نهاية الصراع الأيديولوجي مع "الشرق" بتفكك الاتحاد السوفيتي ومؤسسات إدارة علاقاته مع حلفائه، فإن الغرب ليس بمأمن من أعداء جدد.

ولكنه لم يكن تحذيرًا وتنبيهًا بريئًا بقدر ما كان دعوة لاستراتيجية تجدد وتنفخ الروح في دعاوى وأسس "الثقافي–الديني" التي حلت قائمة رغم تراجعها الظاهر في لغة العلم العلماني والحداثي.

فلقد كانت دعوة هانتجتون استنفارية وتحفيزية وليس دفاعية، لا تعترف بأهمية شيء جديد بقدر ما تعيده إلى الأذهان وتستدعيه إلى الصدارة من جديد في الخطابات والسياسات الرسمية الغربية التي لم تسقط أبدًا من حساباتها وأدواتها هذه العوامل.

ولقد أعطت حالة العالم، منذ ١٩٩١، مع انفجار صراعات ذات أبعاد دينية–ثقافية مصداقية لهذه النبوءة، إلا أنه كان لتداعيات هذه النبوءة دورها في هذه الانفجارات، وخاصة في الدائرة الحضارية العربية الإسلامية؛ لأن "العدو الجديد" الذي استدعته النبوءة كان "الحضارة الإسلامية" بالأساس. وهو الأمر الذي أثر على مواقف الغرب واستنفاره أدواتٍ وخطاباتٍ ثقافية في إدارة هذه الصراعات كوسائل لحماية مصالح استراتيجية كبرى و بأدوات عسكرية.

وإذا كانت الدراسات السياسية والدولية المعاصرة لتفاعلات هذه الدائرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اندلا ع الثورة الإيرانية على الأقل، لم تعط للأبعاد الدينية الثقافية الحضارية الأولوية مقارنة بالأبعاد الايديولوجية والسياسية التقليدية، إلا أن فهم ودراسة تاريخ العلاقات الدولية بصفة عامة وتاريخ الدائرة الحضارية العربية الإسلامية بصفة خاصة، لا يستقيم ولم يستقم بدون استدعاء الأبعاد الدينية والثقافية والحضارية لفهم التفاعلات الداخلية والاقليمية والعالمية على حد سواء. وكانت أدبيات الاستشراق التقليدي والحديث خير معبرٍ عن هذا التوجه؛ فهي لا تفصل، بموضوعية أو تحيز، بين "الإسلام" وبين هذه التفاعلات، قديمًا وحديثًا. إن دراسة تاريخ هذه الدائرة على الأقل منذ القرون الثلاثة الأخيرة، تبين أن الهجمة الأوروبية الحديثة على هذه الدائرة لم تسقط أبدًا من حساباتها الدوافع والأهداف والأدوات ذات الأبعاد الدينية الثقافية للسياسات التدخلية الاستعمارية. فإن المفاصل الزمنية الكبرى التي شهدت الانتقال من قرن إلى قرن (الثامن عشر، التاسع عشر، العشرين) لم تخلُ

(*) أستاذ العلاقات الدولية المتفرغ، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ومدير مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

أحداثها الكبرى أبدًا من تأثيرات ودلالات هذه الأبعاد الثقافية والحضارية، الظاهرة بضراوة في قلب الأدوات أو الخافية والمستترة وراء العديد من الدوافع المعلنة من: الأرض والثروة والمكانة والسلام والاستقرار، وتوازن القوة، والمصلحة.

وهذه الأبعاد لعبت دورها، على الأصعدة الداخلية والإقليمية والعالمية، وليست النماذج التالية إلا أمثلة على ذلك، الثورات الفرنسية، والأمريكية، والبلشفية، والصينية، والإيرانية، ثورات كبرى أحدثت تغييرات جذرية داخلية أو إقليمية وعالمية، في ظل تدافع وتفاعل بين مجموعتين من العوامل: المادية، والمعنوية. وإذا كانت بعض التفسيرات والرؤى تُعلي دائمًا من إحداها على حساب الأخرى في استقطاب ثنائي، فإن التحليل العلمي من رؤية حضارية إسلامية ينطلق من التفاعل والتدافع بينها، برفض هذه الاستقطابية الثنائية ويبحث عن نمط التفاعل، ولماذا تعلو إحداها عن الأخرى في مرحلة ما وتخبو في مرحلة أخرى.

(١)

وعبر المفصل التاريخي الراهن بين القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين (١٩٩١– ٢٠١٨) شهد العالم حربًا عالمية ثالثة من نوع جديد، تراكمت حلقاتها، وامتدت في أرجاء العالم (القديم) عبر ثلاثة عقود (١٩٩١– ٢٠٠١)، (٢٠٠١– ٢٠١١)، (٢٠١١– ٢٠١٨). فكانت نهاية الحرب الباردة؛ وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، والثورات العربية، أحداثًا كبرى انتظمت حولها ونتيجةً لها أزمات وصراعات ساخنة في دوائر حضارية عدة، وعلى رأسها الدائرة العربية الإسلامية.

فإذا كان تفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة والقطبية الثنائية، قُرب نهاية القرن العشرين، قد تمّت دون حرب مفتوحة كبرى، إلا أن النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين يجري تشكيل توازناته عبر حرب عالمية ثالثة، بالقطعة، وعلى التوالي وليس التزامن، وفي أقاليم العالم ودوائره الحضارية غير الغربية؛ حيث يبدو أن الغرب يقود هذه الحرب حفاظًا على/ ودعمًا لهيمنته "المهددة" المتآكلة عبر العالم في عصر تتعدد فيه الأقطاب ولو الإقليمية، وتتراكم التحديات أمام الأحادية الأمريكية وأمام النموذج الحضاري الغربي (الرأسمالي الليبرالي) من خارجه ومن داخله على حد سواء. ومن ثم فإن نقل أزمات الغرب الداخلية وفيما بين أعضائه إلى الخارج، وبأدوات جديدة في عصر العولمة، أضحى معطاة أساسية في مهمة النظام العالمي وانعكاساته على دائرتنا الحضارية العربية الإسلامية بصفة خاصة، ناهيك عن الدوائر الآسيوية والأفريقية، واللاتينية، بل والأوروبية ذاتها. وكل له خصوصياته الدينية والثقافية والحضارية التي ليست بمنأى عن السياسة والاقتصاد تأثيرًا وتأثرًا.

فبعد عقدين من نهاية حرب باردة (١٩٩١– ٢٠١١) احتدمت فيهما الحروب الأهلية في البلقان ووسط أفريقيا وجنوب شرق آسيا، حيث انفجرت قضايا ومشاكل ذات جذور تاريخية وأبعاد دينية وثقافية أثرت وتأثرت بالأبعاد السياسية والعسكرية لهذه الحروب، وبعد تدشين وتفعيل الاستراتيجية الأمريكية العالمية للحرب على الإرهاب، جاء الدور على المنطقة العربية وبعد أزمات وحروب غير متزامنه: أزمة وحرب الخليج (١٩٩٠– ١٩٩١) وحصار العراق حتى ٢٠٠١، الحرب الأهلية في السودان وانفصال جنوب السودان، والعدوان على أفغانستان ٢٠٠١، العدوان الأمريكي على العراق ٢٠٠٣، الحروب الإسرائيلية وفلسطين المحتلة ٢٠٠٦–٢٠٠٩، وعقب موجه من الثورات الشعبية السلمية من أجل الحرية والكرامة والعدالة، شهدت المنطقة منذ ٢٠١٢ سلسلة حروب أهلية متزامنة، شديدة الدموية والطائفية في الشام واليمن وليبيا، وإن لم تشهد مصر مثل هذه الحروب، إلا إنها لم تكن بمنأى عن تأثيراتها وتداعياتها في إطار رفع النظام راية "الحرب على الإرهاب" نيابة عن العالم. فبدلاً من أن تُدخل هذه الثورات دول المنطقة مرحلة من التحرير والتحول الديموقراطي، سبق وشهدتها مناطق شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا بل ودول أفريقية، فإذا بالثورات المضادة تنقلب على هذه الثورات باسم الحرب على الإرهاب وحماية الدول القائمة من الانهيار. وكان من أهم العوامل التي مكنت لهذه الانقلابات: الأوضاع الداخلية والإقليمية وتأثيرات التكوينات القومية والمذهبية والدينية التي أينعت على شكل سلبي وتنامت تدريجيًا منذ١٩٩١وبرعاية خارجية.

وقبل رسم خرائط الأدوات والمجالات والنماذج الخاصة بتأثيرات هذه الأبعاد وتداعياتها على المجتمعات العربية، يجدر ابتداء تقديم توضيح بشأن المقصود بها في هذه المرحلة (٢٠١٢- ٢٠١٨).

إنها ليست أدوات تدخل خارجية في نطاق مؤامرة على الأوطانّ ولكنها تمثل تربة داخلية تحولت فيها التعددية والتنوع الرشيد، الذي ازدهرت في ظله الحضارة الإسلامية ووصلت إلى ازهى عصورها، إلى ثنائيات استقطابية صراعية مدمرة (لأسباب عديدة داخلية بالأساس؛ على رأسها: تراكم الفهم المشوّ للإسلام بفعل الجهل والفقر، وأدوات الاستبداد بالعقول والتضيق على الحريات باسم الدين خدمة للحكام،...)؛ وهي التربة التي سهلت، عبر التاريخ الحديث للأمة، ظهورَ وتناميَ وتعمقَ واتساع التدخل الخارجي والتداعي على الأمة باستخدام هذه الأدوات الثقافية وغيرها، على نحو أسرعَ بوتيرة الضعف والانحدار والانقسام والاستعمار والتبعية. ولقد أضحت هذه التربة الآن تنضح بفجاجة بما وصلت إليه العداءات المفتوحة داخل الأوطان بين المذاهب والقوميات والأديان: فماذا فعلنا بأنفسنا لأغراض سياسية (مواطنين، وحكامًا ونخبًا وحركات) خلال الثورات المضادة ؟

ومن ناحية أخرى: صراعات القوى السياسية الداخلية المتحاضنة بقوة الآن مع قوى التدخلات الخارجية في شكل تحالفات وتحالفات مضادة أضحت ذات آثار دينية وثقافية واجتماعية خطيرة تتغذى من أمراض التربة القائمة لدرجة لا تهدد أنظمة ودولًا فقط، ولكن تهدد الأوطان أيضًا بل وجودَ الأمة برمتها في قلب العالم.

(٢)

تحاضن الثورات المضادة من الداخل والخارج: مجالات وأدوات انفجار العصبيات والطائفية: ورغم أن الثورات لابد أن تستثير الأبعاد الثقافية، سواء على مستوى الدوافع أو الأهداف أو الأدوات والنتائج، وعلى نحو يتجلى أيضًا في شكل الصراع بين قوى الثورة والقوى المعادية لها، إلا أن الثورات الشعبية العربية شهدت عند انطلاقها (٢٠١١) التحام القوى السياسية مختلفة التوجهات الفكرية والأيديولوجية من أجل "الحرية والعدالة"؛ ولكن سرعان ما وجدت الثورات المضادة كعادتها –ضالتها– في هشاشة الصفوف الداخلية لقوى هذه الثورات واختلافاتها الدينية والثقافية والعسكرية والسياسية، وكما يقول لنا التاريخ ويعلمنا – من واقع خبرة ثلاثة قرون سابقة– فإن القوى المضادة للثورات لا تتمكن من الداخل إلا بقدر سماح هذا الداخل.

ومن ناحية أخرى، بقدر ما تكون حالة الداخل محدّدًا لقدر وطبيعة تأثير القوى المضادة، بقدر ما يتأثر هذا الداخل أيضًا وبدوره من التغذية المرتدة، متدخلات هذه القوى على كافة المستويات، وخاصة الثقافية والمجتمعية.

إلا أن الأمر في المرحلة الراهنة كان أكثر خطورة على كافة النماذج العربية لاعتبارين:

١- التحالف الاستراتيجي الفجّ والظاهر علينا وبفجاجة غير معهودة بين قوى الثورة المضادة في الداخل والخارج ضد الشعوب وتطلعاتها، فلقد أضحى بقاء النظم متآكلة الشرعية رهنًا بالمساندة الخارجية.

٢- انفجار حروب دموية متزامنة عبر طول المنطقة وعرضها، بأيدي أهل الدول؛ أو بمعنى أصح أهل الطوائف والمذاهب والقوميات والفصائل المتناحرة، وفي ظل رعاية ومباركة من النظم المتكلسة –الملكية منها أو العسكرية– المتهافتة على الحماية من الخارج. ولم يعد هذا الخارج هو القوى الأوروبية أو الولايات المتحدة أو روسيا أو الصين فقط، ولكن أضحت إسرائيلُ في صدارة هذه القوى التي تتهافت على طلب مساندتها النظم المتهاوية أمام ثورات شعوبها –السلمية منها أو المسلحة– ولذا اكتسبت هذه النظم إلى جانب صفة الاستبداد والظلم صفة الخيانة والتصهين وبجلاء غير مخفّي أو مستتر.

بعبارة أخرى، أضحى المستهدف، في هذه المرحلة سواء من جانب الثورة المضادة من الداخل أو الخارج، هو "الشعوب" وليس النظم أو النخب السياسية المتصارعة، الشعوب بجمعياتها وحركاتها وتنظيماتها المعبرة عن ذاتها الحضارية الإسلامية (بتنويعاتها

المذهبية والقومية والدينية)، والتي تستند إليها حمايةً لهذه الذات وبحثًا عن تجديدها وتفعيلها من أجل النهوض الحضاري من جديد. وليس هناك أخطر من الهجوم على الشعوب وقت الحروب، وفي مراحل الانتقال، حين تتدافع القوى من أجل المكاسب السياسية الضيقة بذريعة حماية المصلحة والأمن القومي وحماية الدولة.

وانعكست طبيعة هذه المرحلة الراهنة على تشابك وامتزاج وتداخل وتقاطع مجالات وأدوات الثورة المضادة من الداخل مع نظائرها التدخلية الخارجية، وجميعها موجهة للشعوب بالدرجة الأولى، وجميعها ذات أبعاد دينية وثقافية تلتحف بها أو تتجمل المصالح السياسية للنظم وحلفاءهم من الخارج. ذلك لأن خبرة التواريخ الاجتماعية والسياسية لهذه الشعوب تبين أهمية مرجعية الدين لدى هذه الشعوب، ولذلك تكونت تحالفات بين نخب علمانية وعلماء سلطان، وأذرع إعلامية ورجال أعمال، وبين رأس النظم من العسكر؛ خدمة لمصالح هذه النظم في البقاء ولو بمساندة خارجية.

وكان قلب هذه العملية توظيف الدين ودعوات تجديد الخطاب الديني لإعادة تشكيل الصورة الذهنية للناس عن الإسلام وعلاقته بالحياة وعمن يمثل الإسلام دون غيره (الإسلام الرسمي)، وذلك خدمة لأهداف سياسية تتصل بالصراع على السلطة مع الحركات المعارضة بصفة عامة (وصم العلمانية بالإلحاد) ومع الحركات السياسية الإسلامية بصفة خاصة (وصمها بالإرهاب والخيانة واللعب بالإسلام لإسقاط الدول...). فرغم أن الثورات الشعبية السلمية كانت وطنية جامعة وحاضنة لكافة التيارات إلا أن مسار هذه الثورات بيَّن استقطابًا حادًا إسلاميًا- علمانيًا اتخذ أشكالاً مختلفة من وطن إلى آخر. وازداد هذا الاستقطاب حين كشفت مسارات الثورات–سواء السلمية أو المسلحة– عن صعود الحركات السياسية الإسلامية بالانتخابات أو الحركات المسلحة (التكفيرية أو غيرها). ومن هنا أضحى التساؤل الكبير هو: هل الثورات المضادة ضد الديموقراطية أم ضد الإسلامية؟ أم ضد ديموقراطية تأتي بالإسلاميين؟ أم ضد ديمقراطية وإسلامية تعصف بالعسكر ومراكز القوى المالية والسياسية التقليدية؟

ولقد تعددت مجالات وأدوات إدارة الساحة بتوظيف الدين، ومنها:

- شيطنة الحركات السياسية الإسلامية التي صعدت بالانتخابات ووصمها بالخيانة وعدم الوطنية والإرهاب والخطورة على الإسلام؛ لأنها توظفه في السياسة، وللوصول إلى السلطة، سلميًا أو عسكريًا، لتكوين دولة دينية تعصف بالدولة القومية.
- تزكية الفرقة والانقسام بل والصراع بين روافد التيار الإسلامي (الصوفية، السلفية، الإخوان، الجهاديين) وذلك بدعم تيار في مواجهة آخر على نحو جسَّدَ الصورة المتشرذمة عن الإسلامية.
- السكوت عن صعود حركات إسلامية مسلحة شيعية (الحوثيين) مناوئة لحركات إسلامية سلمية سُنية (حركة الإصلاح في اليمن)، وبالمثل السكوت عن صعود حركة إسلامية سُنية مسلحة في العراق (دولة إسلامية في العراق) مناوئة لدور الشيعة المتصاعد والتدخل الإيراني في العراق.
- تعبئة فتاوي علماء السلطان، لدرجة قد تصل (كما حدث في السعودية) إلى انقلابات في الفتاوي لتبرير مسار سياسي داخلي وخارجي، وكذلك تبرير التغيرات المجتمعية المفروضة من أعلى وفجأة.
- عسكرة الثورات بذريعة محاربة الإرهاب والتصدي للنفوذ الإيراني، وذلك بتمويل جماعات إسلامية مسلحة جرى توصيفها بكونها متشددة ثم إرهابية (حالة سوريا) أو يشن حرب مفتوحة تحت مظلة تحالف دولي عربي على اليمن.
- مراقبة هجمة قوى علمانية على "الإسلامية" بصفة عامة وليس الحركات السياسية الإسلامية فقط، والسكوت عنها أحيانًا وضبطتها أحيانًا أخرى: (الهجوم على الأزهر، الجمعيات الإسلامية، مهاجمة مظاهر التدين ولو الشكلية وخاصة

الحجاب، التطاول الجاهل على التراث..). فعلى سبيل المثال حين تجد حالة تحالف معلنة بين قوى علمانية والنظام العسكري (مصر) نجد تحالفًا ظاهرًا وجليًّا بين رئاسة الدولة المدنية والتيار العلماني (تونس).

- سياسة الإلهاء للناس، من خلال الأزمات المفتعلة على رسائل التواصل الاجتماعي أو من خلال الأذرع الإعلامية. فبقدر ما يمثل الناس ضحايا "الحروب المسلحة" بقدر ما يقعون أيضًا فريسة حروب الجيل الرابع التي تقودها النظم في داخل دولها بنفسها وضد مواطنيها رغم ادعاء هذه النظم أن دولها تتعرض –بفعل مؤامرات خارجية – لحروب الجيل الرابع.

ومن أهم مجالات وأدوات قوى الثورة المضادة من الخارج ذات التأثير على الأبعاد المجتمعية وتأثرًا بها:

- المراقبة وإعطاء الضوء الأخضر للانقلابات العسكرية ضد الثورات والسكوت عنها إن لم يكن دعمها علانيةً وسرًا، والموافقة على ذريعة النظم المعلنة لإجهاض الثورات السلمية والمسلحة على حد سواء، وهي: محاربة الإرهاب والحفاظ على الدول وحماية أمن واستقرار العالم.
- التلاعب بالجماعات والكيانات القومية (ترك، كرد، عرب) أو المذهبية (سنة وشيعة) ضد بعضها البعض، على سبيل المثال: مساندة الولايات المتحدة الأمريكية للشيعة في العراق على حساب السُّنة معارضي الاحتلال الأمريكي، السكوت على نمو الحوثيين في اليمن لمواجهة القاعدة من ناحية والإصلاح من ناحية أخرى. اللعب الأمريكي بورقة أكراد سوريا في مواجهة تركيا، التنسيق الروسي الأمريكي حول أدوار تركيا وإيران رغم ما يعلناه من مواجهة بينهما على مستقبل نظام الأسد.

فمن وراء داعش، ظهورًا واستمرارًا؟ من وراء تمويلها وتسليحها وامتداداتها خارج العراق ثم خارج سوريا إلى أوروبا وآسيا وأفريقيا؟؟!

- منظومات بيع السلاح: لمن؟ وإلى أين؟ في مقابل إعلان عدم التدخل العسكري المباشر (عدا روسيا طبعًا) وعدم القيام بالضغوط السياسية اللازمة لوقف الحروب؛ وذلك لأن حسابات المصالح والمكاسب والخسائر تقتضي –وفق منطق القوى الكبرى– أن يتم حسم المعارك عسكريًا أولاً قبل أن تبدأ التسويات السياسية.
- الضغوط على الأنظمة الحليفة بأوراق المعارضة ضدها، سواء الحركات المسلحة أو غيرها، سواء من أجل تحقيق مكاسب مباشرة أو فرض تغييرات داخلية على بعض الدول، فمثلاً: رفض أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إعلان الإخوان جماعة إرهابية، على عكس روسيا، ضغوط روسيا على إيران بشأن تقييد وجودها ودورها العسكري في جنوب غرب سوريا امتثالاً لإسرائيل وللتنسيق الروسي الأمريكي، الحملة الدولية –الرسمية وغير الرسمية– ضد انتهاكات القوات السعودية والإماراتية في اليمن، رغم استمرار الدعم الأمريكي للدولتين في المواجهة مع إيران، وفي المقابل تمثل ورقة المساندة في وجه التهديد الإيراني للسعودية ورقة أمريكية رابحة، استنزفت بمقتضاها المليارات السعودية (والخليجية) لشراء السلاح أو أصول أمريكية، ناهيك عن المبادرة بإعلان سريع ومفاجئ لتغييرات داخلية مجتمعية وسياسية ترضى عنها وتطلبها منذ زمن "الولايات المتحدة الأمريكية".
- تغذية الانقسامات فيما بين الدول العربية وبينها وبين دول جوارها الحضاري، حول سبل التعامل مع الثورات والثورات المضادة، وأبرز مثال: ما يسمى "حصار قطر" منذ يونيه ٢٠١٧، الاختلافات بين مصر والسعودية والإمارات وبين دول شمال أفريقيا حول سبل حل الأزمة في ليبيا، وفي حين تأخذ إيران جانب نظام الأسد والانقلاب الحوثي على الثورة

في اليمن إلا أنها ترفض حصار قطر، وفي حين ترفض قطر وتركيا حصار إيران فهما يرفضان أيضًا سياسات مصر والخليج تجاه ليبيا والقرن الأفريقي وبالطبع سوريا... وهكذا دواليك.

وتمتد آثار مجمل هذه السياسات إلى قلب المجتمعات ونبض شعوبهم فهم وقود الحرب ووقود التسويات، بقدر ما يمثل نخبهم وساساتهم، في أعلى هرم السلطة، لوردات الحروب ومحصلي المكاسب تحت الذريعة المتهالكة؛ وهي حماية الدول وحماية الأمن والمصلحة القومية، التي تتطابق مع بقاء ومصلحة رأس النظام.

(٣)

تكشف السنوات التالية على اندلاع الثورات عن مجموعة من النماذج المجتمعية التي تجسد تداعيات أدوات الثورات المضادة ومجالاتها ذات الأبعاد الدينية والثقافية، فبقدر ما كانت تربة هذه المجتمعات بانقساماتها السياسية والمذهبية والدينية والقومية، تربة خصبة لهذه الأدوات التدخلية الإجهاضية للتغيير بقدر ما ترتب عليها تداعيات زادت من حال هذه المجتمعات سوءًا على سوء وعلى النحو الذي أفرز الصيحة التالية:

إلى أين المآل بهذه المجتمعات؟

- نموذج المجتمعات المتشرذمة المنهكة المنتهكة بفعل الحروب الدامية التي يحارب فيها الجميع ضد الجميع في ظل ضبابية العدو والتهديد، وتداعيات هذا النمط من الحروب على تماسك الأسر، ومستقبل جيل كامل بدون تعليم وصحة وأمن، الاستقطابات العدائية، أزمة الهوية، وأزمة الانتماء لوطن أو لأمة بل وللإنسانية.
- نموذج الإفقار، فحتى في المجتمعات التي لم تدمرها الحروب المفتوحة، تتآكل قدرات أفرادها ومجموعاتها، بسياسات الإفقار، وهي نمطان: نمط مفروض من الخارج "روشته صندوق النقد الدولي" اللازم تنفيذها ليتم إقراض النظام وعدم إعلان افلاسه، وهي روشتة متحيزة ضد محدودي الدخل أو الطبقة المتوسطة ناهيك عن الفقراء بالفعل. النمط الثاني من سياسات الإفقار، مرده انعدام الرؤية الاستراتيجية عن التنمية الفاعلة الرشيدة التي تصب في عافية كل قطاعات الاقتصاد والمال وتعم نتائجها على كافة الناس، ولا تظل قاصرة على القطاعات الريعية الخدمية للطبقة الرأسمالية الطفيلية (وليس الصناعية أو الزراعية).
- نموذج إحكام العسكرة للسياسة والاقتصاد وللمجتمعات والدولة، وأدًا للحركات الشعبية أو السياسية المدنية أو الإسلامية، التي انتظمت من أجل الحريات والمدنية وضد الفساد والتبعية؛ وذلك بذريعة محاربة الإرهاب من ناحية، والحفاظ على الدول من الانهيار من ناحية أخرى، وبمبرر أن الشعوب لا تقدر بعد على أعباء الاختيار الحر في ظل ديموقراطيات مباشرة تعددية تنافسية.
- نموذج العلمانية الفجة، أو العلمانية المتحولة، نموذج الإسلام العلماني أو المدني أو الحداثي (كما يصفه العلمانيون) بقيادة علماء السلطان الذين يحبسونه من ناحية في نطاق شعائري محدود بين جدران المساجد في ساعات محددة وعبر أبواق إعلام علماء السلطان، وينزعون عنه –من ناحية أخرى– خصائصه الشاملة كنظام للحياة، ودافع لمقاومة الظلم، ومحفز على الجهاد ضد الأعداء دفاعًا عن الأرض والعرض والكرامة والدين، ومناطًا للقيم والأخلاق الفردية والجماعية والإنسانية، ويجردونه من ناحية ثالثة من إجماع أهل السنة والجماعة حتى ولو فيما هو معروف من الدين بالضرورة ووقرت عليه تقاليد الأمة أو جاء في أحكام قطعية، مثل(الحجاب، المواريث، الحريات، علاقات المرأة والرجل خارج الزواج وفي اطاره، الأخلاق والقيم، العدالة).

- نموذج التصهين الكامن: المتمثل في عدم الانتفاض ضد تصفية القضية الفلسطينية متمثلة بالأساس في تهويد القدس والأقصى، وإعلان إسرائيل دولة يهودية، وعدم الاعتراض على سياسات التحالفات الجارية بين النظم العربية وإسرائيل، بل والسكوت المخذي على التداعيات اللاإنسانية لحصار غزة المستمر، بذريعة إرهاب حماس وبتهديدها أمن سيناء وتحالفها مع إيران.
- نموذج اللامبالاة أو الاستكانة أو الخوف، أو اليأس والإحباط؛ التي تحول دون حراك شعبي ضد كل النماذج السابقة من الطائفية، العسكرة، الرأسمالية المتوحشة، التصهين، والتي ترجع جميعها إلى اغتصاب كرامة "المجتمع" ونزع قدراته وإمكانياته التنظيمية والتجميعية، وتخفيف موارد العمل الأهلي والإغاثي الحر والفاعل، لم يعد الأمر مجرد عدم تمكين المجتمع كما يجب لرقابة السلطة العليا في الدولة وترشيدها من خلال معارضة سلمية مدنية حرة، ولكن وصل الأمر إلى خنق المجتمع وإسكاته بعد "موت السياسة" أو وطأة الحروب الدامية أو وطأة تآمر النظم مع اعداء الأوطان والأمة.

وفي خاتمة القول يجدر التوقف عند الأمرين التاليين:

١- بالنظر إلى النماذج السابقة من التداعيات المجتمعية، يجدر القول إنها لا تعكس قضايا فجائية أو تحولية بقدر ما تمثل مسائل جديدة لنفس القضايا الممتدة، تختلف بالطبع، مقارنة بما سبقها من مسائل، من حيث الدرجة والعمق والاتساع، ناهيك بالطبع عن اختلاف السياقات الزمانية وتأثيراتها.

٢- لا تمثل هذه النماذج إلا وجه العملة "السلبي"، وإن كان الأكثر تروجًيا إلا أنه للعملة وجهًا آخر أقل لمعانًا وأقل ظهورًا، أنه الأقوى والأكثر تعبيرًا عن الأمل في مستقبل التغيير وضرورة التفاءل بإمكانية حدوثه، ولكن انطلاقًا من تجديد في الفكر والثقافة والسلوك، وففي قلبهم "فهم الإسلام"، ابتداء بالفرد والسرة والجماعات، نواة لمجتمعات متمكنة رشيدة تقدر على "التغيير الحضاري": ابتداء من أعلى رأس السلطة أو بالإصلاح التدريجي وصولًا إلى قمة هرم هذه السلطة.

*****

ملف العدد– حال ومآل مجتمعاتنا بعد سبع سنوات من الثورات وتوابعها



مصر: زيادة الأزمات وردود فعل متنوعة

مروة يوسف(*)

مقدمة

يعاني المصريون من توالي الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية منذ عقود عديدة، وعادة ما يظهر رد فعل على تلك الأزمات، فتوالي الأزمات الاقتصادية في عصر السادات أنتج ثورة الخبز في ١٩٧٧، وتوالي الأزمات السياسية في عصر مبارك أنتج ثورة الخامس والعشرين من يناير، هكذا... كان للأزمات رد فعل واضح وقوي على فشل السياسات الحكومية في حلِّ أو افتعال تلك الأزمات.

مرَّ أكثر من سبع سنوات على لحظات الانفتاح على الحراك السياسي في الشارع المصري، تلك اللحظات مدَّت الشارع بمقومات لتحديد مطالبه، وكانت المطالب الأساسية تدور حول الخبز (العيش) والعدالة الاجتماعية في إشارة واضحة للأزمات الاقتصادية وسوء توزيع الموارد التي يعيشها المصريون خلال العقود السابقة، وما نتج عنها من أزمات في القطاعات الأكثر أهمية لدى المجتمع المصري وهما التعليم والصحة، وارتباط تلك الأزمات بحالات من القمع السياسي الممنهج لحصار تحرُّكات الشارع ضده، ويتَّضح ذلك من رمزية اختيار يوم الثورة ٢٥ يناير الموافق لاحتفال الشرطة بعيدها السنوي.

مارس المجتمع حقَّه في التعبير عن مطالبه وزيادة حركته وردود أفعاله على مدار عامين بعد لحظات الانفتاح تلك إلا أنه وبعد مشهد يوليو ٢٠١٣، تبدَّل الوضع، وعادت حالة القمع السياسي بشكل أكبر مما كان في نهايات عصر مبارك، وبناء عليه ونتيجة لسياسات نظام ٣ يوليو الاقتصادية فقد تفاقمت الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بسرعة كبيرة بعد ٣ يوليو ٢٠١٣، خاصة الأزمات الاقتصادية، حيث تسارع هذا التفاهم بعد عملية تحرير سعر صرف الدولار في مقابل الجنيه المصري في نوفمبر ٢٠١٥.

وتبحث تلك الورقة في سؤال أساسي، هو: أين رد الشارع في ظل تفاقم الأزمات التي يعيشها؟ وهل تعد سخريته الحادة في مقابل تلك الأزمات ردًّا منطقيًّا على حجم الأزمات التي يعانيها؟ ومن أجل الإجابة؛ سوف يتم تقسيم الورقة كالتالي: أولًا- أزمة السياسة وغلق مساحات الحركة، ثانيًا- الأزمات الاقتصادية وزيادة المعاناة، ثالثًا- أزمات قطاعي الصحة والتعلم، ورابعًا- الأزمات المجتمعية، وخامسًا- ردود فعل المجتمع المصري.

أولًا- أزمة السياسة وغلق مساحات الحركة

أزمة السياسة الحالية متشابكة ومعقَّدة، مارست فيها السلطات أنواعًا مختلفة من أساليب السيطرة على الحركة في الشارع بعد أعوام الانفتاح، على أصعدة مختلفة، لا تتعلَّق فقط بالسياسي الضيق الممارس بفرض نظام سياسي ما، أو بالقبضة الأمنية على جميع طوائف الشعب، حتى لا يتكرَّر مشهد ٢٥ يناير، حيث وصل عدد المعتلقين حسب عدَّة تقارير إلى أكثر من ٦٠ ألف معتقل، وارتفعت معدلات القتل خارج إطار القانون والاختفاء القسري(١)؛ بل هناك الكثير من الجوانب التي تجعل من الأزمة السياسية في مصر كبيرة ومتشابكة ومعقدة، يصعب تفكيكها، منها على سبيل المثال:

الانقسام المجتمعي: بدأت تلك الحالة في أثناء لحظات الانفتاح نتيجة للاختلافات بين التيارات السياسية المختلفة، وزادت وتفاقمت مع صعود الثورة المضادة ورغبتها في إنهاء حالة الديمقراطية الوليدة، وتمثَّلت في إقصاء وتخوين

(*) باحثة بمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) أحمد عبد ربه، مصر في ٢٠١٨: الأمن أم السياسة؟، بوابة الشروق، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ١٠ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/٣٥٤zVH

المعارضين، ليس فقط التيار الإسلامي، بل كل التيارات المعارضة تباعًا، من أجل فرض رؤية واحدة على الأرض[٢].

زيادة صلاحيات مجلس الشعب: فوفقًا لدستور ٢٠١٤ حظي مجلس الشعب بصلاحيات دستورية وسياسية غير مسبوقة، وهو ما كان مرغوبًا إذا ما تعلّق بدوره التشريعي والرقابي، ولكن ذلك لم يحدث فكانت تلك الصلاحيات من أجل تمرير مئات من التشريعات والقرارات التي صدرت بقوانين بدون مناقشة جدية، وبالإضافة لهذا لم يشهد هذا البرلمان منذ بدء جلسات انعقاده، أيَّ استجواب أو مساءلة برلمانية للحكومة أو النظام السياسي، بل كان دائمًا ما يتبع رغبات السلطة، ومشهد الموافقة على ترسيم الحدود بين مصر والسعودية أكبر دليل على ذلك[٣].

إصدار قوانين تقيد من الحريات العامة: قام نظام ٣ يوليو بإصدار العديد من القوانين التي تهدف إلى تقييد الحريات العامة وحصر حركة الشارع، ومن أهم تلك القوانين، قانون التظاهر في نوفمبر ٢٠١٣، وهو بالأساس قانون لمنع التظاهر والاحتجاج حيث فرض قيودًا على عمليات الحشد والتعبئة والتظاهر[٤]، وكذلك قانون الكيانات الإرهابية، والذي صدر في ٢٤ فبراير ٢٠١٥، والذي يتضمَّن العديد من العبارات الفضفاضة التي تستخدمها السلطة لتعقب المعارضين وإنزال العقاب بأصحاب التوجهات المناوئة لسياسات وممارسات النظام، حيث يتيح القانون للسلطة توجيه تهم الإرهاب دون ضوابط وقواعد واضحة، وهو ما اتَّضح بجلاء في قوائم الإرهاب التي صدرت مؤخرًا، وأيضًا قانون المحاكم العسكرية، والذي تمَّ إصداره في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٤، وسُمِّيَ بقانون حماية المنشآت والمرافق العامة، وهو ما أتاح إحالة المدنيِّين إلى المحاكم العسكرية، حيث وصل عدد المحالين لمحاكم عسكرية بين عامي ٢٠١٤ – ٢٠١٦ إلى سبعة الآف مدني[٥].

أداء القضاء: هناك ملاحظات سلبية على أداء مرفق القضاء، لا تتعلق فقط بخروج كوادر نظام مبارك خارج السجون، وإنما تتعلق أيضًا بالأحكام التي تمَّ بموجبها الحكم على معارضي السلطة بأحكام جزافية مقابل اتهامات هشَّة وغير مؤكَّدة، بالإضافة إلى إصدار قوانين تزيد الصلاحيات القانونية للهيئات القضائية، منها: إزالة الحد الأقصى للحبس الاحتياطي –في الجرائم التي تكون عقوبتها الإعدام– بالتعارض مع المادة (٥٤) من الدستور، وهو ما يعني أنه يمكن حبس الأشخاص لمدد طويلة تحت ذريعة الحبس الاحتياطي دون محاكمة[٦].

التضييق على العمل الأهلي والمجتمع المدني: وجاء تنفيذ هذا التضييق بشكلين مختلفين، أولًا– فرض مزيد من القيود القانونية والبيروقراطية التي تجعل عمل المنظمات والجمعيات الأهلية في مصر في غاية الصعوبة، وذلك من خلال إصدار قانون تنظيم الجمعيات الأهلية الذي أقره مجلس النواب في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٦، بعد أن جرى إعداده بشكل شبه سري ودون مناقشته مع المعنين، بالإضافة إلى إغلاق العديد من الجمعيات الأهلية بدعوى أنها على صلة بجماعة الإخوان، وهي التي كانت تقوم بدور مجتمعي مؤثِّر خاصَّة فيما يتعلق بالتنمية المجتمعية والقطاع الصحي. ثانيًا– فرض حصار على التمويل الخارجي، وهو الذي كان يعتمد عليه عدد من منظمات المجتمع المدني، ففي نفس القانون السابق يتم تحديد آليات عمل وسبل تمويل الجمعيات الأهلية، وكذلك العقوبات ضد من يتجاوز هذا القانون سواء في النشاط أو تلقي التمويلات من الخارج، ومن أجل إخضاع منظومة التمويل من الخارج لقيودٍ صارمة من السلطة فقد تم استحداث "الجهاز القومي لتنظيم عمل

(٢) إبراهيم العيسوي، مصر اليوم ومصر التي أرادتها ثورة يناير، مركز الجزيرة للدراسات، ١٢ أغسطس ٢٠١٥، ص ٣.

(٣) علي النعماني، مجلس النواب في مصر: أداة لتمكين السلطوية الجديدة، مركز الجزيرة للدراسات، ١ مايو ٢٠١٧، ص ص ٢ – ٤.

(٤) خليل العناني، المقاومة تحت حكم العسكر، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٢٧، يوليو ٢٠١٧، ص ص ٧٨ – ٧٩.

(٥) علي النعماني، مرجع سابق، ص ص ٥ – ٧.

(٦) إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص ٥.

المنظمات الأجنبية غير الحكومية" ليختصَّ برفض أو قبول عمليه التمويل[(٧)].

القيود على الحريات الإعلامية: تعدُّ هذه القيود من الأزمات الخطيرة، ولها عديد من الجوانب، منها: فرض رؤية النظام بشكل أو بآخر على القنوات والصحف، فقد يُنظر إلى بعض المواد والبرامج الإعلامية المختلفة مع النظام أو التي تطرح رأيًا مختلفًا على أنها تعارضه أو تؤلب الرأي العام ضد سياساته وبالتالي قد تتعرَّض بعض الصحف والقنوات التي تنشر وتبث هذه المواد والبرامج إلى بعض التضييق، وعلى جانب آخر، هناك ارتفاع في حالات انتهاك الحريات الإعلامية، حيث تم القبض على حوالي ٦٠ صحفيًّا نتيجة مزاولة مهنتهم منذ منتصف ٢٠١٣، وتم حصار نقابة الصحفيين واقتحامها عام ٢٠١٦، كما تمَّ إلقاء القبض على أكثر من ٤٦ صحفيًّا يومها، ومن جانب ثالث، هناك تضييق على الإعلام الإلكتروني، حيث طال الحجب العديد من المواقع الإلكترونية الإخبارية وغيرها، فتمَّ إغلاق وحجب ما يزيد عن ٤٠٠ موقع إخباري، مثل "مصر العربية" و"مدى مصر"، أمَّا على الصعيد القانوني فقد تمَّ إصدار قانون التنظيم المؤسَّسي للصحافة والإعلام رقم (٩٢) لسنة ٢٠١٦، والذي يتضمَّن عبارات فضفاضة منها "الالتزام بمقتضيات الأمن القومي" حيث يمكن أن يتم إخضاعها لتأويلات عديدة مما يزيد من أزمة الحرية الإعلامية[(٨)].

ثانيًا– الأزمات الاقتصادية وزيادة المعاناة

بدأت حالة التضخم تزيد في مصر مع تحرير سعر صرف الدولار في ٢٠١٥، نتيجة للزيادة في طبع الأموال مع عدم وجود غطاء نقدي لعمليات الطبع تلك، ووصل معدل التضخم في يوليو ٢٠١٨ إلى ٣٣٪، ومعدل التضخم يزيد وينقص على مدار شهور السنة حسب تنفيذ الحكومة لخطة الإصلاحات الاقتصادية للبنك الدولي، حيث يزيد عادة في شهر يوليو مع كل رفع دعم عن الوقود والسلع الأساسية الأخرى، ويعبر معدل التضخم عن زيادة مستوى الأسعار، محسوبًا على أساس سلة من السلع والخدمات، وعندما ينخفض فإنه يعبر عن تراجع وتيرة زيادة الأسعار وليس انخفاضها[(٩)]. ولمعدل التضخم العديد من الآثار السلبية على دخل المواطن من أهمها خفض القيمة الشرائية للدخل الثابت، وهذا يعني بشكل أساسي ارتفاعًا في أسعار كل مسلتزمات الأُسر من غذاء ودواء وملبس وتعليم، فعلى سبيل المثال: تراوح الارتفاع في أسعار الغذاء (السلع التموينية، والخضر، واللحوم) بنسب مختلفة تراوحت بين ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ خلال الأعوام الماضية وربما أكثر من ١٠٠٪[(١٠)].

إلغاء منظومة الدعم، بدأ إلغاء منظومة الدعم في ٢٠١٦ على مراحل من أجل إلغائه بشكل كلي طبقًا للإصلاحات الاقتصادية التي يجب على الدولة المصرية اتباعها، أكثر السلع أهمية في إلغاء منظومة الدعم تلك هو الوقود فعلى أساس أسعاره تتحرك جميع أسعار كافَّة السلع والخدمات، حيث رفعت الحكومة المصرية أسعار الوقود أربع مرات منذ بدء تطبيق الحزم الإصلاحية، ليرتفع سعر الوقود

---

(٧) علي النعماني، حصار العمل الأهلي في مصر: خنق المجال العام، مركز الجزيرة للدراسات، ٧ مارس ٢٠١٧، ص ص ٣ – ٤.

(٨) محمد الأمين موسى، أزمة الحرية الإعلامية في مصر وإشكالياتها القانونية والسياسية، دراسات إعلامية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧، ص ص ٣ – ٩.

(٩) وللمزيد حول معدل التضخم في مصر، انظر الآتي:

– التضخم يعاود الارتفاع في مصر للمرة الأولى منذ ١٠ أشهر، موقع سي إن إن بالعربية، ١٠ يوليو ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢٠ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/N٨FS٩N

– التضخم في مصر عند مستويات قياسية، موقع روسيا اليوم، بتاريخ ١٠ أبريل ٢٠١٨، تاريخ الدخول ٢٠ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/R٥NfZg

(١٠) للمزيد حول ارتفاع أسعار الطعام، انظر الآتي:

– محمود نجم، أسعار الغذاء تستكمل صعودها في ٢٠١٧.. بالتدريج تجنبا لصدمة المستهلك، موقع أصوات مصرية، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ٢٠ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/yqr٧LX

– محمود بدوي، "التموين" تكشف أسباب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والخضراوات، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع: ٢٠ اغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/٦f٧NVX

بنسب تتراوح من ٨٠٪ و١٩٣٪ [١١]، وكما سبق الذكر، فإن غلاء أسعار الغذاء والملبس ومستلزمات المنزل والمواصلات تتعلّق بشكل أساسي بأسعار البترول، فيمكن الملاحظة من نسب رفع سعر الوقود كم النسب التي ارتفعت بها باقي مستلزمات الأسرة.

لا تتعلّق منظومة الدعم بالوقود ومشتقّاته فقط، بل شملت أيضًا أسعار الخدمات المنزلية التي تقدّمها الحكومة للمواطنين قد ارتفعت أيضًا، ومنها خدمات الكهرباء والمياه والتموين، حيث تم رفع تكلفة فاتورة الكهرباء في مصر بنسبة ٦٩,٢٪ على مدار السنوات الماضية، أما أسعار المياه فقد زادت بنسبة ٤٤,٤٪، أما تكلفة الصرف الصحي فزادت إلى ٧٥٪ بعد أن كانت ٦٣٪ من قيمة استهلاك المياه[١٢].

أما منظومة الدعم العيني ، فلها وجهان، الأول- إشكاليات منظومة الدعم التمويني في حد ذاتها، من صعوبة إصدار البطاقة، ووجود غير مستحقين للبطاقة، بالإضافة إلى نقص المواد الغذائية والتي من المفترض توافرها، والشق الثاني- رغبة الحكومة في تحويل الدعم العيني المتضمن في بطاقة التموين إلى دعم نقدي، وهذا يدخل المواطن في إثبات أحقيته بالدعم النقدي الذي من الممكن طرحه، بالإضافة إلى حجم الدعم النقدي الذي من الممكن أن توفّره الحكومة، والذي سيكون منخفضًا مقارنة بأسعار المواد الغذائية، حيث إن الكثير من الأسر تعتمد في طعامها على الدعم العيني المتمثل في دعم الخبز والسلع الأساسية[١٣].

---

(١١) تعرف على مراحل زيادة أسعار الوقود في مصر، موقع جريدة المال، ٤ نوفمبر ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ٢٠ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/٦Vd٣wu

(١٢) رفع أسعار الكهرباء أربع مرات في عهد السيسي، موقع الجزيرة.نت، ١٤ يونيو ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ٢٠ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/Dis٥qx

(١٣) للمزيد حول أزمة الدعم العيني في مصر، انظر الآتي:

- تعرف على خطة «التموين» للقضاء على أزمة البطاقات التموينية، موقع التحرير، بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢٠ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/Zw٤xCj

- أزمة بطاقات التموين في طريقها للحل.. علي المصيلحى: قرار باستخراج "بدل التالف" و"الفاقد" المتأخرة نهاية الشهر.. ويؤكد: لم يتحدد موعد لإضافة المواليد.. والوزارة تشن حملات مفاجئة لمتابعة تسليم البطاقات لأصحابها، موقع اليوم السابع، ٢٣ فبراير ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢٠ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:

https://goo.gl/X٩٦eSn

- أسماء فتحي، خطة وزارة «التموين» لإلغاء الدعم العيني والاعتماد على النقدي، ٢٥ يوليو ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ٢٠ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/b٩gqaU

- أحمد حسن، تنفيذًا لخطة الإصلاح الاقتصادي: مصر تتجه لاعتماد خطة التحول من الدعم العيني إلى النقدي، موقع إيلاف، ٢٥ مارس ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ٢٠ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:

https://goo.gl/A٣Q٢١g

الضرائب: تستهدف الحكومة المصرية زيادة حصليتها من الضرائب إلى ١٨٪ من حصلية الناتج القومي[١٤]، لذلك فقد تم تعديل قانون ضريبة الدخل وتعديل شرائحها حيث زادت أقل شريحة من الضريبة بمقدار ١٠٪ وأكبر شريحة زادت ضرائبها بمقدار ٢٢,٥٪ [١٥]، بالإضافة إلى البدء في تطبيق ضريبة القيمة المضافة والذي

---

(١٤) حول زيادة حصيلة الضرائب، انظر الآتي:

- هل يتحمل المصريون زيادة جديدة في الضرائب؟، موقع الجزيرة.نت، ٩ أبريل ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢٠ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/vcv٢Df

- الحكومة تستهدف زيادة حصيلتها من الضرائب المفروضة على الاتصالات فى موازنة ٢٠١٨ – ٢٠١٩، بوابة الشروق، تاريخ الاطلاع: ٢٠ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:

http://bit.ly/٢OGoZd١

- الحكومة تستهدف زيادة إيرادات الضرائب بنسبة ٢٣% العام المقبل، موقع مصراوي، ٢٠ أبريل ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢٠ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/eQvQ٤v

(١٥) تعرف على تعديلات الضريبة على الدخل.. رفع حد الإعفاء لـ٨٠٠٠ جنيه، المصري اليوم، ٤ يونيو ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢٠ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:

https://goo.gl/xerdm٨

بـدأت بنسـبة ١٣٪ ثم زادت إلى ١٤٪ علـى السـلع والخدمات وهو ما تمَّ في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨[١٦].

ثالثًا- أزمات قطاعي الصحة والتعليم

زادت نسبة أزمات القطاعين الأكثر أهمية بالنسبة للمجتمع المصري وهما التعليم والصحة بشكل متصاعد على مدار العقود السابقة، وسيتم التفصيل في كل واحد منهما على حدة:

١- أزمة قطاع الصحة:

يعاني قطاع الصحة في مصر من مشاكل هيكلية وسياسية عدة تضر في النهاية بصحة المواطن، فتعاني ٦٠٪ من المستشفيات الحكومية، حيث تفتقر للخدمات الأولية للرعاية الصحية، وتشهد نقصًا واضحًا وملحوظًا فى الأسِرَّة وأجهزة الأشعة، وعجزًا في فنيي الأشعة، والأطباء وطاقم التمريض، ونقصًا في الأدوية، ووصل الأمر إلى أن بعض المستشفيات والمعاهد قامت بوضع صندوق خارج المباني لجمع التبرعات لحل تلك الأزمة داخلها.

وجاء تعويم العملة المحلية بالسلب على القطاع الطبي في مصر، حيث إن ٦٠٪ من الاحتياجات الطبية في مصر تغطيها الشركات الدولية، وشركات الدواء المصري الخاصة تغطي ٣٤٪، بينما شركات القطاع العام تغطي ٤٪ فقط، فأصبح الاختيار إما زيادة السعر أو عدم توفير الأدوية.

أما فيما يتعلق بالموازنة ونسبة الصحة فيها فتعاني الموازنة المصرية للصحة من مشكلات عدَّة، أولا- الموازنة لا تكفي للوفاء باحتياجات النظام الطبي في مصر، فجزء من الميزانية المبقى بعد احتساب نسبة مستشفيات الجيش والشرطة، يذهب كرواتب للعاملين في القطاع الصحي، وذلك القطاع لديه مشكلات في عدد العاملين به، فبينما يعاني من نقص عدد الأفراد المدربة العاملة في المجال الطبي، حيث يوجد ٠٫٨١٤ طبيب لكل ١٠٠٠ مواطن، أي طبيب لكل ١٢٣٤ مواطنًا تقريبًا، وهي نسبة منخفضة جدًا، ومن جانب آخر تعاني من زيادة في عدد الموظفين الإدرايِّين.

كانت الموازنة العامة لقطاع الصحة لعام ٢٠١٧ تساوي ٥٤ مليار جنيه، بينما هى وفق المخصصات الدستورية ١٠٣ مليار جنيه. بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة التي تنعكس بشكل مباشر على الخدمة المقدمة للمواطنين ١٫٣٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ٢٠١٨، وهي النسبة التي تعد أقل من نصف الاستحقاق الدستوري - المالي ٢٠١٧ البالغ ٣٪، وبذلك تقل نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة هذا العام عن العام المالي ٢٠١٦[١٧].

ومن جانب آخر نجد ضعف الإنفاق والمخصَّصات المالية، خاصة أن الدستور المصرى لم يخصِّص أكثر من ٣٪ من ميزانية الدولة لصالح الصحة، بالإضافة إلى غياب الرقابة على المؤسَّسات الصحية، وتعدُّد الهياكل الطبية، والعجز بهيئات التمريض، واحتكار سوق الأدوية والمستشفيات.

ويظهر اندماج تلك المشكلات فى الوحدات الصحية بالمحافظات، والتى تعانى بطبيعة الحال من نقص فى جميع المستلزمات الطبية، والأطقم الطبية بكل عناصرها، الأمر الذي يضعف من قدرة المستشفيات الحكومية على القيام بدورها فى تقديم خدمة صحية لائقة، كما يعرض حياة البعض للخطر في بعض الأحيان.

هناك أيضًا مشكلة تضاف إلى ما سبق، هى زيادة نسبة الأخطاء الطبية مؤخَّرًا، بشكل جعل من الإقدام على عملية جراحية فى مستشفى حكومي -أو حتى خاص- جزءًا من مخاطرة يمكن أن تفضي إلى الموت فى بعض الأحيان، كما أكدت عدة شواهد وحوادث[١٨].

---

(١٦) ما الضريبة على القيمة المضافة؟، موقع الجزيرة.نت، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ٢٠ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/٩qB٩GZ

(١٧) أزمة قطاع الصحة في مصر: بين إهمال المستشفيات وضعف الموازنة العامة للصحة، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة ٢٠١٧، ص ص ٩ - ١٠، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/bzUg٨F

(١٨) للمزيد حول أزمة القطاع الصحي في مصر، انظر الآتي:

٢- أزمة قطاع التعليم:

ويعاني قطاع التعليم مثل قطاع الصحة من أزمات هيكلية وأزمات تتعلق بسياساته وأزمات تتعلق بالتمويل، فعلى مدار الأعوام السابقة القليلة اتَّضحت أزمة التعليم بشكل كبير خاصة مع السياسات المتغيرة لوزارة التربية والتعليم حول المدارس أو الثانوية العامة، وفي المجمل فإن أزمة التعليم المتراكمة أدَّت إلى أن تكون مصر في الترتيبات المتأخرة في تصنيفات التعليم سواء كان تصنيفها في جودة التعليم أو مستوى الجامعات.

فعلى مستوى السياسات التعليمية يتَّضح تخبُّط السياسات التي يتمُّ تنفيذها من قبل وزراء التعليم، فكل وزير بخطة مستقلة، وتعاقب الوزراء يؤدِّي إلى عدم دراسة السياسة المنفَّذة بشكل وافٍ مما يؤدِّي إلى الكثير من التخبُّط والاضطراب، بالإضافة إلى تغيير السياسات بشكل كبير، وفي النهاية يؤدِّي كل هذا إلى سوء الإدارة وإهدار الموارد[١٩].

فعلى مستوى المقدَّم لخدمة التعليم، تتَّضح أزمة المعلمين القديمة الجديدة، والتي تتَّضح في إشكالية الإهمال من قبل الدولة وضعف الرواتب، وإشكاليات تعليم وتدريب هؤلاء المعلمين، بالإضافة إلى جمود المناهج، مما يصعب على المدرس الابتكار في كيفية التدريس، والإشكاليات التي تعلق بالأبنية التعليمية وتكدس الفصول[٢٠].

وما زالت الدروس الخصوصية من الأزمات الكبرى في أزمة التعليم في مصر، ففي دراسة صدرت عن مركز معلومات مجلس الوزراء، تبين أنه بين ٦١ إلى ٧٧٪ من طلاب المدارس يحصلون على دروس خصوصية، تستنزف من خزينة الأسر المصرية ١٥ مليار جنيه سنويًّا، وهناك تقديرات أخرى ترتفع بهذا الرقم إلى ٢٠ و٣٠ مليار جنيه. وأظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن ٣٩,٤٪ من إنفاق المصريين على التعليم ذهب للدروس الخصوصية ومجموعات التقوية، و٣١,٩٪ للمصروفات والرسوم المدرسية، ثم ١١,٣٪ للكتب الدراسية والأدوات المكتبية، و٩,٨٪ لانتقالات الطلاب، و٦٪ تم إنفاقها على الملابس والشنط[٢١].

وفي السنوات الأخيرة ظهرت أزمة أخرى لتضاف إلى أزمات التعليم وتعقُّدها، وهي أزمة الغش وتسريبات امتحانات الثانوية العامة، مما يضع المنظومة كلها محل تساؤل عن جدواها وعدالتها، فتزايد معدَّلات الغش والتسريب خلال السنوات الخمس الماضية وبالرغم من المحاولات الحكومية في إلقاء القبض على مسرِّبي

- آية دعبس، ١٠ مشكلات تواجه المنظومة الصحية فى مصر.. أبرزها ضعف المخصصات المالية وغياب الرقابة.. وعجز هيئات التمريض واحتكار بعض الشركات سوق الأدوية، موقع اليوم السابع، ٢٨ يناير ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع: ٢٦ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:

https://goo.gl/١KxS٨K

- بدون إرهاق الدولة ماديًّا.. ٤ اقتراحات غير مكلِّفة لتطوير القطاع الصحي في مصر، موقع ساسة بوست، ١٥ فبراير ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١٧ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:

https://goo.gl/VtWdQc

(١٩) عبد المؤمن قدر، بدراوي: أزمة التعليم في مصر لا تتعلق بالأموال لكن بسوء الإدارة، مجلة الإذاعة والتليفزيون، ٢٦ يناير ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١٨ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:

https://goo.gl/x٤vdAx

(٢٠) تامر الملاح، أزمة المعلم المصري... المشكلة والحل، موقع تعليم جديد، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع: ١٨ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/٤sQ١Kc

(٢١) للمزيد حول الدروس الخصوصية في مصر، انظر الآتي:

- المصريون يقتطعون من دوائهم وغذائهم لتأمين الدروس الخصوصية للأبناء، موقع العربي الجديد، ٩ أغسطس ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١٧ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:

https://goo.gl/c٢RSLs

- منى ضياء، بالأرقام.. كم تنفق الأسر المصرية على الدروس الخصوصية؟، موقع المصري اليوم، ١٦ ديسمبر ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ١٧ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/٥Suzka

الامتحانات، إلا أنه عمليات الغش والترسيب ما زالت مستمرة كل عام وبنفس الوتيرة أو بوتيرة متصاعدة[٢٢].

أمَّا من حيث التعليم الجامعي، فما زالت إشكالية تخريج خريجين لا يحتاجهم سوق العمل هي الإشكالية الكبرى فيه، بالإضافة إلى سوء التعليم المقدَّم من الأساس.

رابعًا- تزايد الأزمات المجتمعية

أدَّت كل تلك الأزمات التي يعاني المجتمع المصري منها إلى زيادة نسبة الضغط عليه، بالإضافة إلى التحوُّلات التي يشهدها المجتمع نتيجة للتحوُّلات العالمية والإقليمية إلى فقدان الأمل في مستقبل أفضل وفقدان الأمل في تغييره على المستوى القريب بل حتى في إصلاحه، فتفاقمت العديد من المشكلات الاجتماعية على إثر ذلك، ومنها:

الطلاق: حيث ارتفعت نسب الطلاق بشكل كبير خاصة في فئة حديثي الزواج، فحسب النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق التي أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بلغ عدد عقود الزواج ٩١٢ ألفًا و٦٠٦ عقد في ٢٠١٧، مقابل ٩٣٨ ألفًا و٥٢٦ عقدًا عام ٢٠١٦، بنسبة انخفاض قدرها ٢٫٨٪. بينما بلغت عدد إشهادات الطلاق ١٩٨ ألفًا و٢٦٩ إشهادًا عام ٢٠١٧، مقابل ١٩٢ ألفًا و٧٩ إشهادًا عام ٢٠١٦، بنسبة زيادة قدرها ٣٫٢٪، وبلغ عدد الأحكام القضائية بالطلاق النهائى ٩٣٦٤ حكمًا عام ٢٠١٧ مقابل ٦٣٠٥ أحكام عام ٢٠١٦، وكانت أعلى نسبة بسبب الخلع هى ٧٦٫٩٪ من الحالات[٢٣].

ارتفاع نسب الجرائم: مصر في المرتبة الثالثة عربيًّا من حيث معدَّل الجرائم، والـ٢٤ عالميًّا، في آخر تصنيف لقاعدة البيانات العالمية «نامبيو»، الخاص بتصنيف الدول حسب معدلات الجريمة بها، حيث كشف تقرير لقطاع مصلحة الأمن العام حول معدلات الجريمة في مصر عن ارتفاع معدلات الجرائم في ٢٠١٦، فبلغت نسبة الزيادة فى معدل جرائم القتل العمد ١٣٠٪، أما معدلات السرقة بالإكراه فقد زادت بنسبة ٣٥٠٪؛ إذ سجلت ٢٦١١ جريمة، أما سرقة السيارات فقد زادت بنسبة ٥٠٠٪، وأكدت إحصائيات رسمية صادرة عن وزارة الداخلية أن فى مصر أكثر من ٩٢ ألف بلطجى ومسجل خطر، ارتكبوا جرائم قتل واغتصاب وخطف.

وتكمن خطورة انتشار العنف والجرائم الأسرية إلى أن الأجواء الأسرية المشحونة بالتوتر والصراع تكون بيئة مُهيَّأة للإصابة بالأمراض العقلية والنفسية والسلوكية للأبناء؛ أي إنها تُخرِج للمجتمع أجيالاً متأهِّبة لارتكاب مزيد من العنف والجريمة والانحراف دون شك[٢٤].

زيادة نسب الأمراض النفسية، فوفقًا للمسح القومي للصحة النفسية ومعدَّل انتشار الاضطرابات النفسية لعام ٢٠١٨، فإن ٢٤٫٧٪ من المصريين لديهم مشاكل وأعراض نفسية، وأكثر الاضطرابات انتشارًا هي اضطرابات الاكتئاب بنسبة ٤٣٪، واضطرابات تعاطي المخدرات بنسبة ٣٠٫١٪، كما كشفت أن نسبة ٧٪ من المصريين مصابون بأمراض نفسية، وأن نسبة ٠٫٤٪ فقط من

(٢٢) التعليم العربي.. أزمة تسريب أم أزمة جيل، موقع سكاي نيوز عربية، ٩ يونيو ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ١٧ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/JUpsHH

(٢٣) للمزيد حول إحصاءات الطلاق في مصر، انظر الآتي:
- محمد جمعة، ٥ حالات زواج وحالة طلاق في مصر كل ٣ دقائق !!، بوابة أخبار اليوم، ٢٠ يوليو ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/sx٤zmm
- في مصر.. الزواج يتراجع والطلاق يتزايد، موقع الجزيرة.نت، ١٩ يوليو ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/UhDeMJ

(٢٤) للمزيد حول وضع الجرائم في مصر، انظر الآتي:
- مصر تدخل عصر جرائم "اللامعقول"، موقع البوابة نيوز، ٨ مايو ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ١ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/FzWE٩٦
- محمد أبو العينين، الجرائم الأسرية: كيف يهدد الاقتصاد تماسك المجتمع المصري؟، موقع إضاءات، ٨ يوليو ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/z١MdSD
- الغلاء يدفع المصريّين إلى الجريمة، موقع العربي الجديد، ٢٣ يونيو ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/qKYrwa

الأشخاص الذين يعانون من مرض نفسي هم الذين يتلقون علاجًا لحالتهم، بالإضافة إلى أن انتشار الاضطرابات النفسية أكثر في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية[٢٥].

زيادة نسب الانتحار: في السنوات القليلة الماضية زادت نسب الانتحار، ففي تقرير عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء رصد زيادة كبيرة بأعداد المنتحرين وأنها قفزت من ١١٦٠ حالة في ٢٠٠٥، إلى نحو ٥٠٠٠ حالة في ٢٠١٥، بينما في دراسة لوزارة الصحة في القاهرة، اتضح أن ٢١,٧٪ من طلبة الثانوية العامة يفكرون في الانتحار، يجب التأكيد هاهنا أن الدوافع مختلفة والنطاق الجغرافي لها واسع النطاق ليشمل جميع محافظات مصر، إلا أن زيادة نسب الضغوط السابقة يعد من الأسباب الرئيسية، وقد كشف مركز المصريين للدراسات الاقتصادية والاجتماعية في تقرير له أن مصر شهدت ٤٠٠٠ حالة انتحار بسبب الحالة الاقتصادية، في الفترة من مارس ٢٠١٦ إلى يونيو ٢٠١٧[٢٦].

(٢٥) للمزيد حول الوضع النفسي للمصريين، انظر الآتي:
- الصحة: ٢٤,٧٪ من المصريين يعانون من أعراض نفسية و٧٪ مصابون بمرض نفسي.. فيديو وصور، موقع اليوم السابع، ١٨ أبريل ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/pVm٥HW
- دراسة حكومية تؤكد: ربع المصريين مصابون باضطرابات نفسية، موقع عربي ٢١، ٢٢ أبريل ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/sgikZ٢

(٢٦) للمزيد حول زيادة نسب الانتحار في مصر، انظر الآتي:
- ياسر خليل، لماذا تزايدت حالات الانتحار في مصر أخيرًا؟، موقع النهار، ٤ يوليو ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١٠ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/v٦٧TPX
- حالات الانتحار في تزايد مستمر بمصر.. وهذه أبرز دوافعها، موقع عربي ٢١، ٤ يونيو ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١٠ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/HnFGWh
- "متمردون على الحياة بالموت".. الانتحار يضرب المجتمع المصري، موقع البوابة نيوز، ٣ فبراير ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١٠ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/٥H٤SKw
- الانتحار في مصر.. بديل لحياة ميتة، موقع الجزيرة.نت، ١٠ أغسطس ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١٠ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:

خامسًا- ردود فعل المجتمع المصري على السياسات الحكومية

بعد لحظات الانفتاح التي شهدها حراك الشارع المصري، يتساءل العديدون: لماذا يغيب ذلك الحراك الآن رغم زيادة الأزمات التي يعاني منها المجتمع؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، يجب البدء بالقول إن هذا التساؤل يتضمَّن رؤية أحادية لنوعية الحراك المطلوب، حراك يشبه الحراك السابق، بالإضافة إلى التحيُّزات في هذا السؤال ضدَّ الشارع المصري، لذلك فالأفضل وضع تساؤل غيره، وهو: هل توقف الحراك في الشارع رغم تزايد الأزمات في المجتمع المصري؟

كان الحراك موجودًا ومستمرًّا وإن كان بأشكال مختلفة وفي حالات مختلفة، حيث استطاعت بعض القضايا أن تدفع في تشكيل جبهات معارضة لرؤية النظام الحالي، منها على سبيل مثال: إضراب عمال غزل المحلة في يوليو وأغسطس ٢٠١٧، والذي تزامن مع تصاعد الاحتجاج الشعبي لأهالي جزيرة الوراق، وقبلهما الحراك الرافض لانتقال السيادة على جزيرتي "تيران وصنافير" إلى المملكة العربية السعودية، وحراك نقابة الأطباء في مواجهة اعتداء أفراد الشرطة على الأطباء أثناء عملهم بإحدى المستشفيات العامة، والذي تطوَّر لاحقًا لتصعيد بشأن قضية توفير العلاج المجاني للمواطنين، وكذلك ضغط مجموعات من الشباب في اتجاه المشاركة على مستوى الحكم المحلي، وأخيرًا ظهور منصَّات بديلة للرأي والتحليل، مثل صفحة "الموقف المصري" على شبكة التواصل الاجتماعي تعمل على معالجة غياب المعلومات ومساءلة مؤسسات الدولة عن سياساتها وقراراتها[٢٧]. بالإضافة إلى حراك الأهالي ضد قرارات وزارة التعليم سواء كانت تلك التظاهرات لطلاب مرحلة الثانوية

https://goo.gl/iZZvzQ

(٢٧) أحمد عبد الحميد حسين ، يس محمد، حراك ينخر في جدار الصمت: حالة الحراك الاجتماعي والسياسي في مصر بعد يونيو ٢٠١٣، أوراق البدائل، منتدى البدائل العربي للدراسات، ص ص ١ - ٣.

العامة[٢٨]، أو نتيجة لقرار الوزير تغيير طبيعة المدارس التجريبية[٢٩]، وقد قوبلت كل أنواع الحراك السابق بتشديد أمني من خلال فضِّ تلك التظاهرات والقبض على بعض المتظاهرين.

ومن جانب آخر، ظهر العنف كسبيل لوقف عمليات القمع ضد المواطنين، وذلك من خلال لجوء بعض الحركات والجماعات والشبكات إلى العنف، سواء أكان بدافع سياسي أم بدافع ديني وأيديولوجي، وبالإضافة إلى المقاومة السلمية أو المقاومة الحقوقية من خلال فضح انتهاكات لحقوق الإنسان يرتكبها النظام، فلم يتوقَّف الحراك في الشارع على الإطلاق[٣٠].

إلا أن أحد ملامح تلك الفترة هو صعود موجات السخرية كرد فعل أولي وأساسي على السياسات الحكومية، وهنا يجب الأخذ في الاعتبار أن السخرية تعد أحد سمات الشخصية المصرية فمن المعروف عن المصريّين تمتُّعهم بخفَّة الظلِّ، فمارس المصريون السخرية بشكل خاص في الأوضاع السياسية السيئة على مرِّ العصور، خاصة مع تزايد حملات القمع ضدَّ المجتمع[٣١].

اعتبر كثير من المفكرين أن السخرية جزء من المقاومة السياسية وذلك لأنها تقوم على الاستخفاف بالمستبد والاستخفاف بسياساته، ورفع كل هيبة عنه، مما يسهل في النهاية من عملية إزاحته في نهاية الأمر، فعلى سبيل المثال، قال الممثل الفرنسي الشهير والمناضل الساخر، كولوش، جملة تلخِّص الموقف: "المزاح كان على الدوام مناهضًا للسلطة". والنكتة والسخرية وسائل معروفة لمجابهة الديكتاتوريات القاسية، التي لا يمكنها قمع ما يُتداول بهذه الطريقة، وفي البلدان التي يكون فيها الخوف سلاحًا لمحاربة حرية التعبير، تصبح السخرية أقوى وسائل المقاومة، فالسخرية لها قدرة على إخفاء الضغينة ولكنها في الوقت ذاته وسيلة للهجوم ولكن باختلاف كونها تـؤدِّي إلى إحداث نتائج أقل وطأة مقارنة بالوسائل الأخرى الأكثر جرأة في التعبير والتي قد يترتَّب عليها في أغلب الأحيان ردود أفعال أكثر عنفًا[٣٢].

والسخرية فيما بعد مشهد ٣ يوليو تنوَّعت بشكل كبير من الفيديوهات إلى الصور والكوميكس حتى وصل الأمر إلى إنشاء صفحات خاصة –رغم الملاحقات الأمنية التي طالت الصفحات والأشخاص– تركِّز فقط على السخرية من السياسات الحكومية والنظام السياسي، بالإضافة إلى النكتة والتي تعدُّ من أقدم صور السخرية في مصر، وللسخرية العديد من المساهمات كما سبق الذكر، وبالإضافة إلى ذلك فإنها ساهمت في خلق مفردات ولغة حوار جديدة يستخدمها المساندون للثورة وانتشرت تلك المفردات في جميع أنحاء المجتمع، مما ساهم في نشر معارضة النظام[٣٣].

خاتمة

يعاني المجتمع المصري من أزمات متوالية وخانقة، يحاول التعامل والتعايش معها بشكل يومي قدر وُسعه، تمثل

(٢٨) كرستين سامي، بالصور.. طلاب ثانوى يتظاهرون أمام وزارة التعليم للمطالبة بإلغاء التنسيق، ١٣ أغسطس ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع: ٢٥ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/z٦KiLa

(٢٩) محمود طه حسين، أولياء أمور المدارس الرسمية يهتفون أمام التعليم: "لا لا لتعريب المناهج"، ٣ مايو ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢٥ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/v٥Lq٩B

(٣٠) خليل العناني، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٣١) طلعت رضوان، السخرية المصرية عبر عصور مختلفة، موقع الأهرام، ٢١ أبريل ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ٢٥ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/umu٦AG

(٣٢) للمزيد حول كون السخرية نوعًا من أنواع المقاومة، انظر الآتي:
– هدير المهدوي، مصر: السخرية كوسيلة للمقاومة، موقع السفير العربي، ٢٧ يناير ٢٠١٤، تاريخ الاطلاع: ٢٥ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/oVQZnY
– السخرية سلاح المقاومة في مصر، موقع أوبن جلوبال ديمقراسي، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ٢٥ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/z٤hCtj

(٣٣) دينا مندور، السخرية السياسية في أعقاب ثورة ٢٥ يناير: إعادة بناء مجال للتعبير المقاوم، ورقة بحثية، مبادرة الإصلاح العربي، أبريل ٢٠١٦، ص ٢٥.

ضغوطًا كبرى عليه، وبناء على تلك الأزمات شهد المجتمع الكثير من الأعراض التي تتَّضح فيها معاناته خاصة الأزمات المجتمعية والتي تمثل ارتفاع نسب الطلاق، وارتفاع نسب الجريمة والأمراض النفسية وحالات الانتحار.

يحاول المجتمع التعبير عن نفسه ودائمًا ما يناور السلطة، سواء في الشارع فيبتعد عن المساس بالسلطة لأن تكلفة المساس بها عالية، ويدافع عن قضايا وطنية لا خلاف عليها تجنبًا للاستقطاب، يتحرَّك ويقاوم طوال الوقت، ويسخر من كل القرارات الحكومية بشتَّى الوسائل للاستخفاف بتلك القرارات والحطِّ من قيمتها.

وللإجابة عن السؤال الذي سبق طرحه وهو لماذا لا يتحرك المصريون نتيجة تلك الأزمات؟ فيجب على طارح ذلك السؤال معرفة السياقات التي يعيشها المصريون أولًا من أجل فهم مسار ونطاق حركتهم، بالإضافة إلى التخلِّي عن الرغبة في تكرار مشاهد ٢٥ يناير الآن، فالسياقات تختلف والمجتمع يعي حجم المخاطر المحدقة به وبالوطن فضلا عن عدم وجود بديل واضح، إذن وكما سبق الذكر فإنه يجب تغيير السؤال من لا لماذا لا يتحركون؟، إلى كيف يتحركون؟، فالوعي بطبيعة التغيرات تستلزم الوعي بطبيعة الحركة وتغيراتها وفهمها من أجل الوصول إلى أسئلة واقعية عن مشهد غاية في الصعوبة على المجتمع وأفراده على جميع الأصعدة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، مما يجعل المجتمع في حال من التفكُّك والخلخلة.

*****



التغييرات الاجتماعية في السعودية للتوظيف السياسي فقط

علي محمد(*)

مقدمة

تشغل التغيرات الاجتماعية التي يجري تجريبها / فرضها / تسهيلها في السعودية مؤخَّرًا والتي تعاظمت -أو هكذا يراد لها- منذ وصول ولي العهد الحالي إلى منصبه في يونيو ٢٠١٧م اهتمام دوائر عديدة داخل المنطقة وخارجها، وهي تغييرات متشابكة مع العديد من تلك الدوائر بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كما أنها تزداد تعقيدًا كلما حاول البعض تفسيرها أو طرحها للنقاش، وهذا ليس قولا من قبيل المبالغة ولكن الواقع وطبيعته يفرضان ذلك.

هناك تداخل كبير يحيط بهذه التغييرات ودوائرها وعناصرها ومفرداتها، وينطلق هذا التداخل من كثرة التعقيدات والتشابكات مع هذه التغييرات، فلا يمكن فهمها من دون تحليلها في ظل ارتباطاتها الداخلية والخارجية، واتصالها بالماضي والحاضر والمستقبل، وتشابكاتها السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية والدينية، إلى آخر هذه التعقيدات التي لا يمكن حصرها. إلا أن ذلك لا يحول دون محاولة رسم خريطتها، وفك تشابك فواعلها الرسميين وغير الرسميين، والإحاطة بأبعادها الزمانية والمكانية، وفهم ارتباطاتها المتنوعة والالمام بمحدداتها.

تدور معظم التغييرات / التحولات بين ثنائيات وهي لا تعني أنها متناقضات ولكن تعني أن هذه الثنائيات مرتبط بعضها ببعض، رغم الإقرار بتشابكها جميعًا وبشكل يصل إلى حدِّ التعقيد؛ فلا يمكن في النهاية فصل السياسي عن الاقتصادي عن الاجتماعي عن الديني عن الثقافي في إطار بيئة معقدة من الداخلي والخارجي والإقليمي والدولي والرسمي وغير الرسمي.

ما زالت قطاعات عريضة من المجتمع السعودي تنظر إلى التحولات من زوايا الشك سواء في الهدف منها أو تقبل المجتمع لها أو استمراريتها؛ فالفئات المؤيّدة متشكِّكة، والفئات المعترضة متشكِّكة، الأمر الذي يعيق هذه التحولات ولا يسمح بتقبُّلها بسهولة أو يحافظ على استمراريتها واستقرارها رغم أن النكوص عنها سيؤدِّي إلى مشكلات أكبر من استمراريتها.

بيئة المجتمعات الخليجية بصفة عامة متفاوتة في التعامل مع هذه التغييرات، الأمر الذي يساهم أكثر في تعقيد ما يمرُّ به المجتمع السعودي مؤخرًا، فرغم أن المجتمعين الكويتي والإماراتي قد قطعا شوطًا كبيرًا -مع الاحتفاظ لكل نموذج منهما بسماته الخاصة- في مثل هذه التحولات عن المجتمع السعودي وربما يمثلان أو أحدهما نموذجًا يمكن للسعودية استلهامه إلا أن ذلك لا يفيد كثيرًا، خصوصًا وأن عدد السكان في السعودية كبير جدًّا مقارنة بدول مجلس التعاون ككل، ولهذا العامل دور مؤثر في ذلك، إضافة إلى المكانة الخاصة التي تحوزها الشخصيات الدينية في السعودية، وتمثيلهم لفئة لا بأس بها في مجتمعهم.

الظروف المحيطة بالنخبة السعودية الداعية لهذه التغييرات تلعب دورًا مهمًّا في زيادة تعقيد المشهد، فعلى الرغم من دفع هذه النخبة هذه التغييرات بكل ما لديها من قوة وتوفير الحماية والرعاية اللازمة لها، إلا أنها قد تنتكس في سبيل الحفاظ على وضعها السياسي والمالي الأمر الذي قد ينعكس على تعاطيها مع ما تدعو إليه من تغييرات، خصوصًا في ظل الضغوط المتوقَّعة على القيادة السعودية إذا ما حدث تغيير محوري في الادارة الأمريكية الحالية.

توظف القيادة السعودية هذه التغييرات سياسيًّا سواء داخليًّا أو إقليميًّا أو دوليًّا، ومن أبرز محاولات هذا التوظيف الزعم من قبل ولي العهد السعودي في أحاديثه للداخل والخارج وإصراره على شيوع هذا القول خارجيًّا بأن هذه

(*) باحث في العلوم السياسية.

التغييرات هدفها إعادة المجتمع السعودي لما كان عليه قبل ١٩٧٩م[١] في إشارة إلى أن التشدُّد الذي عرفته السعودية كان فقط منذ الثورة الإيرانية وهو أمر لا يفتقد للدقة فقط بل للصحة كليًّا، فالمجتمع السعودي قبل ١٩٧٩م كان ينزع نحو التشدُّدِ أيضًا بذات المعايير التي تصف اعتقادات وسلوكيات المجتمع بعد ١٩٧٩م بأنها متشدِّدة، وكان لرجال الدين حضور قوي منذ تأسيس السعودية عام ١٩٣٢م، فقد كان الاتفاق الضمني بين آل سعود وآل الشيخ عند إقامة الدولة السعودية هو الأساس في تشكُّل المجتمع على هذه الشاكلة، ولعل مراجعة تأثير إدخال الراديو والتلفزيون في ستينيات القرن العشرين في السعودية (قبيل سنوات قليلة من التاريخ الذي يردِّده ولي العهد) وما أحدثه من صخب في صفوف رجال الدين، وشعورهم بالذُّعر عندما سمعوا لأول مرة صوت امرأة صادر عن جهاز الراديو عام ١٩٦٣م، وما ترتَّب لاحقًا على ذلك من تعرُّض أول محطة تلفزيونية في الرياض لهجوم عنيف[٢]، يكشف بوضوح عن عدم دقة معلومات ولي العهد، إلا إن كان يريد توظيفها سياسيًّا واستخدامها في الترويج لهذه التحولات.

أولًا- التغييرات السياسية والاجتماعية

تنتاب السعودية فورة غير مسبوقة في أوضاعها الداخلية وتغيُّرات جديدة على سياساتها الخارجية، فالسعودية التي شهدت اهتمامًا رسميًّا منذ ما يزيد من ١٢ عامًا بمصير الحكم (تأسيس لجنة البيعة)[٣] فقد جرى الأمر مؤخرًا بصورة دراماتيكية وحاسمة في الوقت نفسه ودون حروب أو دماء ولكن بصفقات وبأساليب ليست بعيدة عن العنف، فصدور القرارات فجرًا، وبث لقطات متلفزة تم منتجتها بصورة محترفة وسريعة، والإقالات واسعة المدى، والمساس بثوابت على نحو غير معتاد؛ كل ذلك صنع الدراما ومكَّن لولي العهد الحالي الذي استكمل الدراما بتمكين دوائر نفوذه من خارج الأسرة الحاكمة مع عدم تجاهل أبناء عمومته ولكن بشكل مدروس، والاعتماد على الفروع وعلى تكتيف من لم يستطع تجاوزه بمستشارين ونواب من دوائره المقرَّبة ومحل ثقته، كما عمل على القضاء على نفوذ الجميع ولم يعد أحد يستطيع تقديم خدمات إلا محمد بن سلمان نفسه، وكان أي شخص يفعل ذلك في السعودية من قبل طالما يحمل لقب آل سعود- فالقول الرائج الآن إن لم تكن على علاقة مباشرة بولي العهد فلن تقضى مصالحك.

لا يمكننا التعبير عن متغيِّرات التحولات الحادثة في السعودية دون الحديث عن كنه هذه المتغيرات ابتداء، فيجب توضيح أن ما يحدث من تغييرات (بغض النظر عن تحديد مستواها أو سقفها) وإن كانت أمورًا بديهية في كثير من المجتمعات ولا تطرح للنقاش فيها من فرط بساطتها، ولكن إثارتها للجدل في السعودية نابع من منطلق حداثتها على المجتمع، الأمر الذي يثير درجة كبيرة من الاهتمام بها عبر الوسائط المختلفة الإعلامية والاجتماعية، وانشغال قطاعات كبيرة من المجتمع السعودي بما فعلته الرياح بعباءة

(١) خلال مشاركته في منتدى "مبادرة مستقبل الاستثمار"، بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠١٧ في العاصمة السعودية الرياض أكد محمد بن سلمان ردًّا على سؤال بشأن النهج الأكثر انفتاحًا الذي تتخذه المملكة مؤخرا: "أن السعودية لم تكن كذلك قبل العام ١٩٧٩، السعودية والمنطقة كلها انتشر فيها مشروع صحوة بعد عام ١٩٧٩، لأسباب كثير ليس من مجال اليوم ذكرها، فنحن لم نكن بهذا الشكل في السابق". وقد ذكر تقرير نشره موقع الشبكة التلفزيونية الأمريكية CNN أن إشارة ولي عهد السعودية تلك تعيد إلى الأذهان ما شهدته السعودية والمنطقة من أحداث عام ١٩٧٩، وبخاصة "ما شهدته المملكة على يد متشددين من السنَّة قاموا باحتلال الحرم المكي بقيادة جهيمان العتيبي، في حين كان متشددون شيعة يمسكون بمقاليد السلطة في إيران بعد الإطاحة بالشاه معلنين قيام دولة إسلامية" وأن هذه الاحداث دفعت المجتمع السعودي للتشدد أكثر.

(٢) بول آرتس، وكارولين رولانتس، العربية السعودية مملكة في مواجهة المخاطر، ترجمة ابتسام الخضرا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو ٢٠١٦)، ص ٩٣.

(٣) هيئة البيعة: هي هيئة سعودية تعنى باختيار الملك وولي العهد وولي ولي العهد، وتتكوَّن من أبناء وأحفاد المؤسِّس الملك عبد العزيز آل سعود، ولقد أسست الهيئة في ٢٨ رمضان ١٤٢٧ هـ الموافق ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٦.

إحدى الإعلاميات، أو مقطع فيديو لفتاتين في محل عملهما، أو فتاة تقف على سيارة في الشارع، وانتشار وسوم "هاشتاجات" من عينة "عارية تقود"، "سعودية تتناول الطعام مع وافد"، "النقاب لا يمثلني"، تدل بصورة بليغة على مستوى الاهتمام بمثل هذه الحالات الفردية والحرص على إدانة المجتمع ككل من خلالها، وتشويه صورة هذه التغييرات بأنها تهدف لانحلال المجتمع وانفراط عقده.

رغم شمول التغييرات الجارية في المملكة كافَّة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية وبشكل مؤسسي وجذري إلا أن قرار السماح للمرأة بقيادة السيارة الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٦م، اختزل قصة التحولات السعودية وكان هذا القرار صاحب النصيب الأكبر من الاهتمام سواء داخل السعودية أو خارجها حيث اعتبر انتصارًا للمرأة، وبوابة التمكين لها للانخراط في عجلة التنمية(٤)، وحرص العديد من رموز المجتمع السعودي على المشاركة في تنفيذ القرار بشكل عاجل وفوري من الدقيقة الأولى له (منتصف الليل)، كما حرصت العديد من الشركات على المشاركة في هذا الاحتفال فعلى سبيل المثال رحبت مطاعم "برجر كينج" بقرار قيادة المرأة للسيارة في المملكة العربية السعودية، وأطلقت حملة بفترة زمنية معينة تحصل المرأة بمقتضاها على بعض منتجات المطاعم مجانًا، كتبوا على هذه المنتجات عبارة «احتفالاً بقيادة المرأة» باللغتين العربية والإنجليزية(٥)، وعمدت شركات أخرى مثل "أوبر" وشركات التأمين على السيارات وشركات بيع السيارات على الاستفادة من القرار وممارسة دعاية لنفسها على أعلى مستوى، فحجم التغيير في حياة المواطن السعودي العادي يظهر تحديدًا في الانفتاح الاجتماعي وغياب حالات التزمُّت السابقة، حيث قلَّت أهمية جهات كانت تتعامل بشدَّة، وفي الوقت نفسه استحدثت هيئة جديدة مختصة تسمى هيئة «الترفيه» -أسست في ٧ مايو ٢٠١٦- تهتم بشؤون الترفيه للشباب السعودي الذي يشكل الشريحة العظمى من سكان المملكة(٦).

في الوقت نفسه ما تزال السعودية تعتقل العديد من نشطاء حقوق الإنسان ومن بينهم نساء، وتعمل على استغلال ذلك بصورة كبيرة في تصفية حساباتها مع العديد من الدول الأخرى وخصوصًا تلك التي حرصت على التوازن في أزمة السعودية مع قطر، فقد سعت السعودية إلى استخدام كل ما أمكنها من أدوات في صراعها مع كندا على خلفية انتقاد وزيرة الخارجية الكندية اعتقال السعودية لناشطتين سعوديتين(٧) حيث لجأت إلى قطع العلاقات السياسية والاقتصادية وسحب سفيرها وطرد السفير الكندي، ونقل المرضى والطلاب بشكل عاجل دون ترتيب لأوضاع هؤلاء أو أولئك، الأمر الذي يكشف عن أهداف السياسة السعودية الجديدة الحقيقية التي لا تعنى بالمواطن ولكن ما يهمها هو صورة ولي العهد في الداخل والخارج، التي يجب أن تكون براقة وقوية وحازمة وحاسمة مع أي أحد سواء مواطنين أو دول صغرى أو كبرى.

كما أن ما حدث مع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس ببعيد عن ذلك، فعلى الرغم من أنه لم يصدر أمر رسمي بحلِّ الهيئة وكل ما هنالك هو تقليص سلطاتها فقط(٨) فإن السلطة عمدت إلى إنهاء وجودها في الشارع

---

(٤) إيمان الخطاف، احتفال شعبي بقرار قيادة المرأة للسيارة... وتبادل للتهاني، الشرق الأوسط، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٧، رقم العدد (١٤١٨٤)، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/W٨mibB

(٥) "برغر كنغ" يحتفل بقيادة المرأة في السعودية، الشرق الأوسط، ١٩ يوليو ٢٠١٨، رقم العدد (١٤٤٧٨)، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/FALR٩A

(٦) شملان يوسف العيسى، التحولات في السعودية، الشرق الأوسط، ٢٤ مارس ٢٠١٧، رقم العدد (١٣٩٩٦)، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/THpYFb

(٧) الأزمة بين السعودية وكندا: هل نجحت الرياض بإيصال رسالتها؟، موقع بي بي سي عربي، ١٠ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/٤nNMoK

(٨) السعودية تقلص سلطات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، موقع رويترز، ١٣ أبريل ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/٤٥wAUZ

بشكل عملي وذلك بتوجيه الإهانات العلنية لأعضاء الهيئة من خلال إلقاء القبض عليهم بواسطة رجال الأمن لاعتراضهم على بعض أنشطة هيئة الترفية[٩]، بل إن الإهانة لأعضاء الهيئة امتدَّت إلى المواطنين أنفسهم[١٠]، إلا أن التعامل الأكثر شدة كان من نصيب العلماء ورجال الدين غير المؤيدين لسياسة محمد بن سلمان سواء صرَّحوا بذلك أو على أقل تقدير امتنعوا عن تأييدها أو الدعاية لها أو تجرَّؤوا وأدلوا برأي قد يفهم منه أنهم يدعون للمصالحة مع قطر، فإن مصير هؤلاء بات معلومًا مؤخرًا بعد فترة طويلة من احتجازهم في السجون بأن تمَّ الإعلان عن بدء محاكمتهم، حيث تطالب النيابة العامة بإعدامهم[١١].

ثانيًا– ردود الفعل على هذه التغيرات

تحسَّر المعترضون على التغييرات الاجتماعية في السعودية على ما أصاب المجتمع السعودي من وجهة نظرهم وعلى غياب هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واستبدالها بهيئة الترفيه، خصوصًا في ظلِّ انتشار بعض المظاهر السلبية وترويجها بكثافة واصطياد أي لقطة حتى وإن كانت عفوية أو لا تستحق الاهتمام أو حتى حالة فردية معيَّنة ولا يمكن تعميمها، وصولا إلى السخرية من القواعد التي وضعتها هيئة الترفيه في الحفلات الفنية التي جرت بمشاركة مشاهير الغناء في العالم، في ظل المساحة التي باتت تحتلها وسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع السعودي حتى إن مستخدمي الفيس بوك فقط في السعودية من أعلى النسب في العالم، ناهيك عن مستخدمي تويتر والشهرة التي يحوزها هناك، كما أن مستخدمي يوتيوب في ازدياد رهيب ولا تقل شعبيته عنهما[١٢].

في المقابل، يرى المؤيدون أن التغيُّرات لها أبعاد داخلية وخارجية مهمة، فداخليًّا تعني تحوُّل المجتمع السعودي إلى مجتمع مدني يواكب عصر التنمية والحداثة بإشراك المرأة في كافَّة أنشطته الاقتصادية والاجتماعية، ووجود الترفيه "البريء" سوف يبعد الشباب عن آفة المخدرات كما يبعد بعض الشباب عن التطرُّف والمغالاة في الدين والإرهاب، أمَّا على المستوى الخارجي فهي تصبُّ في صالح المملكة في تحسين صورتها أمام العالم الخارجي[١٣]، وأن السعودية قد تجاوزت ذلك التاريخ المشوَّه، وأن كل الثرثرة التي تُطرح حاليًا هي عناصر مقاومة ضعيفة لتيار التغيير والتنمية الصاعد[١٤].

يعول المسؤولون كثيرًا في المملكة على مساهمة التطور الاقتصادي في تثبيت أركان حكمهم وإقناع المجتمع بالقبول بالتغييرات الاجتماعية المواكبة له، وتستهدف أيضًا صناعة نخبة مالية جديدة في المملكة تدور حول ولي العهد ومن يراه أهلا لحيازة الأموال ويغلف ذلك برؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تتضمَّن العمل على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحت منصة موحَّدة غايتها استقطاب أكبر عدد من المستثمرين ورجال الأعمال على كل الأصعدة، وتوفير فرص استثمارية في قطاعات التنمية الصناعية الوطنية، والأعمال اللوجستية، وصندوق الاستثمارات العامة والسياحة، وإثراء تجربة الحج والعمرة، وتوطين الصناعات وبالأخصِّ توطين معدَّات الدفاع، إذ قامت السعودية بإنشاء شركة تصنيع أسلحة في عام ٢٠١٧م تحت إدارتها لتوفير فرص وظيفية لـ٤٠ ألف سعودي، حيث تتوقَّع

(٩) القبض على أحد دعاة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أثناء الاحتفالات، فيديو على موقع YouTube، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/V٣p٢am

(١٠) سعودية تصفع أحد أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فيديو على موقع YouTube، ٢ سبتمبر ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/cov٧q٤٧

(١١) ٣٧ تهمة.. محكمة سعودية تطالب بإعدام سلمان العودة، موقع الجزيرة.نت، ٤ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/PZDff٢

(١٢) بول آرتس، وكارولين رولانتس، مرجع سابق، ص ٩٣.

(١٣) شملان يوسف العيسى، التحولات في السعودية، مرجع سابق.

(١٤) فهد سليمان الشقيران، السروريون... «المرجفون في المدينة»، الشرق الأوسط، ١٩ يوليو ٢٠١٨، رقم العدد (١٤٤٧٨)، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/Gn٨EX٨

الحكومة أن يسهم قطاع الدفاع بما يزيد على ١٥ مليار ريال سعودي سنويًّا في الاقتصاد بحلول عام ٢٠٣٠[١٥].

إلا أن هناك من يرى أن الأمر يمس جوهر المجتمع وغير مصطنع من قبل الحكومة بل إنه نتيجة لتصاعد التغير الاجتماعي، واتساع تأثير العوامل الخارجية، إضافة لانفتاح المجتمع على الآخر بفعل دواعي السفر للدراسة أو السياحة على نحو غير مسبوق، وظهور البث الفضائي، هذه العوامل وغيرها أسهمت في إيجاد هوامش تعبيرية لم تكن متوفِّرة من قبل، خصوصًا وأنها مسَّت العلاقات الإنسانية في الصميم، فمن مجتمع كان يعيش حد الكفاية في كل شيء اقتصاديًّا واجتماعيًّا إلى حدِّ الطفرة والبنى الاقتصادية والاجتماعية المتداخلة[١٦].

وهكذا تجاذبت الإصلاحات والتغييرات في السعودية الجديدة بين من يراها لم تحدث من قبل، وبين من لا يرى فيها خيرًا، وقد اتَّسع نطاق المنتج الفكري لتقييمها لدرجة تستعصي على الحصر، ومن ثم من الممكن استعراض نماذج لهذه المعالجات وذلك على النحو التالي:

وصف أحدهم ما يجري في المملكة بأنه "القفزة الإصلاحية النوعية" وأنها "جاءت في سياق مجاراة حركة التاريخ وكخطوة ضرورية للانتقال من قرن سابق إلى قرن جديد له معطياته ومتطلَّباته"، مؤكِّدًا انتقال تأثيرها إلى إيران وبات الشباب تحديدًا يبحثون عن محمد بن سلمان إيراني ليحمل راية التحديث في بلادهم كما حملها هذا الأمير السعودي الذي أصبح مثالاً لأبناء جيله في الدول العربية وفي الدول الإسلامية"[١٧].

إن فترة الملك سلمان بن عبدالعزيز حفلت بتحوُّلات وإصلاحات سياسية واقتصادية عميقة ومؤثِّرة، تتجاوز في فعاليتها وتأثيرها على الداخل السعودي والمنطقة، العديد من التجارب السياسية في العالم، فالتغيير تجاوز إصلاحات الداخل، وترميم بيت الحكم، بتصعيد جيل الشباب الذي يشكِّل الشريحة الأكبر من نسبة سكَّانها، إلى نسج سياسات خارجية يجمعها التحالف الوثيق مع الأصدقاء، والحزم غير المسبوق مع كل الدول، التي ظلَّتْ طويلًا تقتات على صمت الحكمة السعودية[١٨].

كما أن هناك من يرى أن كل هذه الإصلاحات تصب في اتجاه سياسة الانفتاح والتغيير في المجتمع السعودي ضمن الضوابط التي حدَّدها الملك سلمان بن عبد العزيز وكلها تهدف إلى تشجيع السياحة الداخلية وتشجيع المواطنين على الإنفاق داخل بلدهم[١٩]، بل وصل الأمر بأحدهم لصياغة سؤال مشفوعًا بإجابته لماذا يحب الشباب السعودي بخاصة، والعربي بعامة الأمير محمد بن سلمان؟ وجاءت الاجابة –فورية– بأن جيله الذي حلم بالسعودية الجديدة استيقظ على محيا محمد بن سلمان، مؤكدًا أن العقول النيرة هي تلك التي ترى البركة في الحركة لا السكون، في العمل لا الخمول، ولا أصدق من عزيمة رجل خبر البقاء في مكتبه لـ١٨ ساعة يوميًّا، وأن محمد بن سلمان يرى التحدِّي، ويتحدَّث إليه، وهو يمشي واثق الخطى مسرعًا،

(١٥) تقرير منتدى مكة: التحول من اقتصاد قائم على النفط يسهم في تعزيز النمو، الشرق الأوسط، ٠٥ مايو ٢٠١٨، رقم العدد (١٤٤٠٣)، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/BPzBGM

(١٦) ميرزا الخويلدي، حسن النعمي: الرواية السعودية اخترقت التحصينات المحافظة، الشرق الأوسط، ١٨ سبتمبر ٢٠١٧، رقم العدد (١٤١٧٤)، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/d٨gsqF

(١٧) صالح القلاب، الإنجازات السعودية تتحول إلى قنبلة حضارية تضرب إيران، الشرق الأوسط، ١٧ مايو ٢٠١٨، رقم العدد (١٤٤١٥)، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/nU٩g٨A

(١٨) تركي الدخيل، أولويات السعودية الجديدة! الشرق الأوسط، ٤ يوليو ٢٠١٨، رقم العدد (١٤٤٦٣)، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/nNDgHH

(١٩) شملان يوسف العيسى، التحولات في السعودية، مرجع سابق.

مشية رجل لن يوقفه عن تتبُّع حلمه إلا الموت[٢٠]، ويبدو أن محمد بن سلمان نفسه قد قرأ هذه الرؤية أو أن صاحبها ممن يكتبون له تصريحاته ويجيبون عن أسئلة حواراته، فقد أكَّد محمد بن سلمان في إجابته عن سؤال للكاتب الأميركي توماس فريدمان –الذي لا يستبعد أنه أحد مستشاريه– لماذا يعمل دومًا كأن "الوقت يُداهمه"، قائلا: لأنني أخشى أنه في يوم وفاتي سأموت دون أن أحقق ما يدور في ذهني، إن الحياة قصيرة جدًّا، وقد تحدث الكثير من الأمور، كما أنني حريص جدًّا على مشاهدته بأم عيني، ولهذا السبب أنا في عجلة من أمري[٢١].

في المقابل، يرى البعض أن ما يجري في السعودية ليس إلا تمكينًا لولي العهد –الملك القادم– والعمل على تسلُّمه السعودية الجديدة وهي تحت سلطته الكاملة وهيمنته المطلقة ونفوذه اللانهائي، من خلال تمكُّنه من الداخل السعودي بهذه السياسات، وصياغة واقع إقليمي داعم له ومرحب به ولافظ لخصومه، وقيامه بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية بثمن دفعه وما زال يدفعه نقديًّا، وأنه لن يتورع عن القيام بأي أمر في سبيل ذلك الهدف[٢٢]، بما في ذلك حملة الاعتقالات التي شملت أمراء نافذين في العائلة المالكة يشكلون آخر مراكز القوى داخل الأسرة وفي النظام، وقد وضح جليًّا أن هذه التحرُّكات تحظى بتأييد الرئيس ترامب ومساعديه المقربين وعلى رأسهم صهره كوشنر، الذي تحدَّثت وسائل إعلامية أميركية عن علاقة خاصة تربطه بولي العهد محمد بن سلمان، (مؤخرًا هناك تقارير إعلامية تتَّهم كوشنر بتسريب تقرير أمني تسبَّب في حملة الاعتقالات في السعودية[٢٣])، وزامن ذلك ارتفاع نبرة التصعيد مع إيران و"حزب الله" وتزايد المؤشرات على تقارب خليجي–إسرائيلي برعاية أمريكية لمواجهة النفوذ الإيراني، وإذكاء نار الأزمة الخليجية[٢٤].

بل وصل الأمر أبعد من ذلك بالقول إن ولي العهد الحالي الأمير محمد بن سلمان عازم على تطوير "قومية سعودية جديدة" بين الشباب، شعارها "السعودية للسعوديين"، وأن الغرض منها ابتكار غراء يلصق الشباب بالملكية، وتعزز القومية الجديدة الجبهة الداخلية ضد أعداء حقيقيين ووهميين مثل إيران[٢٥]، ويعتمد في ذلك على مجموعة تساعده أبرزهم تركي آل الشيخ –الذي لا يحوز أي إمكانات سوى صداقته مع محمد بن سلمان– وهو نموذج معبر عن طبقات الحكم الحالية في معظم دول الخليج العربي وخاصة السعودية والإمارات، وهي: الأموال التي لا حصر لها، والمناصب الاسمية الضخمة، والخبرات شبه المنعدمة،

---

(٢٠) تركي الدخيل، لماذا يحبون محمد بن سلمان؟، الشرق الأوسط، ١١ يوليو ٢٠١٨، رقم العدد (١٤٤٧٠)، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/٢MZRux

(٢١) محمد بن سلمان: أخشى أن أموت دون أن أحقق ما بذهني لوطني، قناة العربية، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/kohBzL

(٢٢) ففي خطوات سياسية معدَّة سلفًا أعلن الملك سلمان بن عبد العزيز عن إنشاء هيئة لمكافحة الفساد أوكل رئاستها إلى ابنه ولي العهد محمد بن سلمان، وقد قامت الهيئة خلال ساعات من إنشائها بإصدار أوامر إقالة واعتقال ١١ أميرًا من العائلة المالكة، إضافة إلى أربعة وزراء حاليين وعشرات الوزراء السابقين ورجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين ومصادرة أموال قدَّرتها وسائل إعلام بمليارات الدولارات، وكان أبرز من جرت إقالتهم واعتقالهم وزير الحرس الوطني الأمير متعب بن عبد الله وشقيقه أمير منطقة الرياض السابق تركي بن عبد الله. وبإقالة الأمير متعب، يكون الأمير محمد قد أحكم سيطرته على آخر جهاز عسكري داخل الدولة بعد أن أكمل سيطرته على الجيش ووزارة الداخلية بعد إقالة ولي العهد ووزير الداخلية السابق الأمير محمد بن نايف في يونيو ٢٠١٧.
– السياسات السعودية في المشهد الإقليمي: تعزيز فرص انتقال السلطة وإعادة تشكيل المنطقة؟، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٦ نوفمبر ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/NwTMqj

(٢٣) وثيقة مسربة ومطالب بالتحقيق حول حديث "الأمراء غير الأوفياء" بين ابن سلمان وكوشنر، موقع sputnik عربي، ٢٩ مارس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/mzaAcu

(٢٤) السياسات السعودية في المشهد الإقليمي: تعزيز فرص انتقال السلطة وإعادة تشكيل المنطقة؟، مرجع سابق.

(٢٥) قومية ابن سلمان.. كراهية الأجانب والقبلية والأعداء الوهميون، موقع الجزيرة.نت، ٦ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/NK٩xSK

والمهارات الضئيلة التي لا تشفع لصاحبها بإنجاز تطور في مجالات حيوية سياسية أو غيرها، يمثل تركي آل الشيخ، بالنسبة إلى معظم الجمهور العربي رجل المرحلة المتوسطة، وبامتياز[٢٦]. ويمكن التعرف على حجم ما حدث في المملكة من تغيير بالمقارنة بين السنوات المكثيرة التي قضاها الأمير عبد الله الفيصل رئيسًا شرفيًّا للنادي الأهلي المصري بما تركه من إنجازات حقيقية وسيرة طيبة وعلاقات ودية مع الجميع، وبين الأيام القليلة التي قضاها تركي آل الشيخ رئيسًا شرفيًّا لنفس النادي، وحجم ما خلفه من استنكار واستهجان وغضب وإساءة. ومن ثم فإن تجربة محمد بن سلمان لا تختلف في كثير من تفاصيلها عن تجربة أبناء مبارك في مصر وسيف الإسلام القذافي في ليبيا، وغيرهما في الوطن العربي ممن تُسلِّمهم الدولة جميع الإمكانيات ويستغلونها في بيع الوهم وتحشيد الناس وإقامة حفلات للمبايعة والولاء، إذ ترفع شعارات ولافتات تنادي بوضع حد لشبه الدولة، كما تَعِد بدولة فيها طرقات وإضاءة وشوارع ومجارٍ حقيقية وجامعات وصناعة وكل ما يحلم به المواطن، دون أن يذكر أن أوجه القصور هي ميراث حكم عائلته، وطبعا دون أن يقترب من الحديث عن السياسة وتأسيس نظام حكم عادل وديمقراطي وما يرتبط به[٢٧].

خاتمة: الدولة على قمة منحدر والحاكم هو من يمنع سقوطها

هناك العديد من المحاولات للتنبؤ بمستقبل السعودية في ظلِّ الأهمية الاقتصادية الكبيرة التي تمثلها في العالم وتأثيرها القوي في الإقليم الخليجي بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة، الأمر الذي يعني أن انهيار السعودية او انفجارها سيمتد أثره للعديد من دول العالم، ومن ثم اجتهد العديد من الباحثين لصياغة سيناريوهات مستقبل المملكة، حيث تناول كتاب "العربية السعودية مملكة في مواجهة المخاطر" خمسة سيناريوهات[٢٨] تمثلت في سيناريو التخبط، وسيناريو الانفجار الاجتماعي، وسيناريو الإصلاحات/معضلة الملك، وسيناريو القمع الصارم، وسيناريو الانفجار الداخلي الكامل، وقد رأى أمجد جبريل أن السيناريو الأمثل هو خليط من هذه السيناريوهات الخمسة، مشيرًا إلى أن ما يحدث في السعودية هو مزيج من خطوات جزئية قصيرة المدى، على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع إغلاق متعمَّد للمجال السياسي، الأمر الذي سيؤدِّي إلى إضعاف السعودية، وتراجع مكانتها الإقليمية والدولية، عاجلاً أم آجلاً[٢٩]، في ظل سياسة السعودية الإقليمية والدولية التي تنتهج نهجًا حاسمًا في الخلافات، ولعل أبرز النماذج على ذلك خلافها مع كندا، ومع قطر، ومع اليمن، ومع مصر في (تيران وصنافير).

لا يمكن الانحياز بسهولة إلى أي من السيناريوهات السابقة، إلا أن أبرز ما يكن إضافته في هذا الإطار أن محمد بن سلمان يسعى إلى ربط مستقبل السعودية ببقائه في الحكم، فقد عمد إلى بسط سيطرته بصورة كاملة على مصادر القوة العسكرية في السعودية، كما يعمل جاهدًا على إدارة الوضع الاقتصادي بما فيه غير الرسمي، حتى ولو تم ذلك بالمصادرة والتأميم، وصولًا إلى احتمالية تحديده سقفًا للأموال التي يمكن أن يحوزها المواطن السعودي، كما أنه فرض أهل ثقته –بغض النظر عن إمكاناتهم– على مواقع النفوذ جميعها في السعودية، ولم يترك المجتمع، فقد اجتهد ومعاونوه ومستشاروه العرب والأجانب في إشغال المجتمع السعودي بصورة غير مسبوقة، فقد شغلوا الأغنياء بالترفيه وشغلوا الفقراء بالضرائب والغلاء، وأقنعوا الأغنياء

---

(٢٦) أسامة الصياد، "الكفيل".. لهذه الأسباب يتحكم "آل الشيخ" بالمشهد الرياضي المصري، موقع ميدان، ٩ سبتمبر ٢٠١٨، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/٨BaoVs

(٢٧) مراد بن محمد، "الفنكوش"السياسي.. كيف يتقن الحكام بيع الوهم؟، موقع ميدان، ٨ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/exu٧f١

(٢٨) بول آرتس، وكارولين رولانتس، مرجع سابق، ص ١٥٣ – ١٥٨.

(٢٩) أمجد أحمد جبريل، "السعودية الجديدة".. صورة أم حقيقة؟، العربي الجديد، ٧ أغسطس٢٠١٨ ، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/QcFsE٣

أنهم يستهدفون إبقاءهم في المملكة وإنفاق أموال السياحة فيها، وأقنعوا الفقراء أن الضرائب على الجميع وأنها تستهدف استمرار قدرة الدولة على تقديم الخدمات لهم، وفي الوقت نفسه يعمل على صنع قطاع في المجتمع يرتبط معاشه بصورة مباشرة بالولاء لمحمد بن سلمان، ببساطة يستلهم محمد بن سلمان تجربة الجيش المصري في مصر بإقناع المواطنين أن انهيار حكمه يعني انهيار الدولة، وما سيتبعه من تأثير على المستويين الداخلي والخارجي ويعزز من تسويغ حججه هذه ما يراه المواطن السعودي من أوضاع مؤسفة تعيشها العديد من الدول العربية بعد إفشال ثوراتها دون الإشارة بالطبع إلى المسؤول عن هذا الإفشال.

*****



تداعيات نقل السفارة الأمريكية إلى القدس: مسيرات العودة والانتفاضة المقيدة

طارق جلال(*)

مقدمة:

لم يكن الإعداد لمسيرات العودة التي تنظم للاحتفال بيوم الأرض وذكرى النكبة في هذا العام شبيهًا بالسنوات الماضية، رغم استمرار مكونات المشهد كما هي؛ حيث كان قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس أبرز مستجدات هذا العام، لاسيما مع تزامن تنفيذ القرار في ذكرى النكبة وإعلان دولة إسرائيل.

تجاوزت المحنة الفلسطينية مرحلة الصراع حول قضيتي فلسطين التاريخية الكبرى أم حل الدولتين، ومواجهة سياسات التهويد في الأقصى أم الدفاع عن غزة، ودخلت في نفق مميت يُعرف بنفق تصفية القضية الفلسطينية تمامًا وإنهاء حق الفلسطينيين الأصيل في الحياة فوق أرضهم. بعد أن قـرَّرت الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وهو ما يعني خروج الأخيرة من معادلة التفاوض، وإعلانها عاصمة للدولة الصهيونية.

وكان الفلسطينيون على مستوى الحدث لاسيما في غزة؛ حيث شهدت مسيرات العودة أحداثًا دموية ومشاهد بطولية سطرتها أيديهم في الضفَّة والقدس، وكانت غزة درة التاج ورأسه بما قدَّمت من عشرات الشهداء ومئات المصابين. وقد استهدف الحشد على مدار أيام وأسابيع تحفيز الناس للخروج في يوم الأرض بمسيرة "مليونية للعودة"(١) لإثبات الحق الفلسطيني في التاريخ والجغرافيا.

وأعادت تلك المسيرات الأنظار مجددًا إلى مصطلح حق العودة الفلسطيني الذي ظهر عقب النكبة التي حلت بالفلسطينيين عام ١٩٤٨، بعدما أسفرت سلسلة مذابح ارتكبتها العصابات الصهيونية بحق القرى والمدن الفلسطينية إلى نزوح نحو ٨٠٠ ألف فلسطيني آنذاك(٢).

تنوَّع الحراك المقاوم وأحدثت مسيرات العودة زخمًا كبيرًا نتيجة توسُّعها الجغرافي، إلا أنها لم تتمكَّن من إشعال انتفاضة نتيجة عدَّة عوامل محلية وإقليمية ودولية، تدور هذه الدراسة حول تحليل مشاركة الناس في مسيرات العودة وتنوُّعات هذه المشاركة على المستوى الجغرافي، مع تفسير أبعاد هذه المشاركة ودلالات عدم قدرتها على إشعال انتفاضة جديدة، رغم استمراريَّتها لأسابيع طويلة.

أولًا– الغضب في غزة بين رفع الحصار وكسر القرار:

تجهَّز المحتجُّون بأعلام فلسطين التاريخية وأسماء قراها ومناطقها التي غيَّر هُويتها الاحتلال، وعادت مفاتيح العودة التي تتوارثها الأجيال. نُصبت خيام العودة في ست مناطق على الحدود الشرقية والشمالية لغزة مع الأراضي المحتلة، وانحصرت التجمُّعات والاعتصامات في مناطق محدَّدة جرى التوافق عليها، ومنها مدخل معبر بيت حانون، شمال القطاع، وبوابة النجار شرق خزاعة، شرق خان يونس، وبوابة المطبق، شرق رفح، وشرق مخيم البريج، وسط القطاع، وشرق حي الزيتون عند بوابة ملكة. فتوجَّهت الجماهير نحو شرق وشمال غزة حيث السياج الحدودي مع الأراضي المحتلة، ولم تتَّجه جنوبًا تجاه سيناء/ مصر؛ فقد خابت مساعي إسرائيل في تحويل بوصلة الصراع إلى القاهرة، فالفلسطينيون يرفضون كل محاولات الوطن البديل، وفي

(*) باحث في العلوم السياسية.

(١) ذروة مسيرات العودة باليومين المقبلين والاحتلال يتأهب، موقع الجزيرة، ١٣ مايو ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع ٢٣ يوليو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/bgz٩KS

(٢) شباب غزة ماضون في مسيرة العودة الكبرى، موقع الجزيرة، ٤ أبريل ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع ٣٠ يوليو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/VVSZiK

مقـدمتهم الغـزواين[٣]، أعلنوهـا صـريحةً: لـن نقبـل بتسـوية تناهض حق العودة، ولن نفرِّط في القدس ولو بعد حين.

في الطرقـات سمـع المارَّة مكـبرات الصـوت مـن المنـازل والمسـاجد بواجـب المشـاركة في التظـاهرات، لحمايـة الحـق الفلسـطيني في العـودة وكسـر الحصـار الـذي يواصـل عامـه الثاني عشر، ومن جهتها أعلنت وزارة الصحة في غزة إلغاء كافـة أجـازات موظفيهـا لتهيئـة الوضـع لاسـتقبال الجرحـي والشـهداء. كانت الأجواء مختلفة هذه المرة، هكذا ظهرت المؤشـرات والـدلائل، ومـن ناحيتهـا، راهنـت الفصـائل على قدرة الأهالي في غزة على الصمود لأيام وأسابيع طويلة حتى تحقُّق مطالبهم[٤].

هـذا الإعـداد القـوي مـن شـعب يعـاني الـويلات جـرَّاء صموده يدعو للفخر، فها هم أهل غزة المحاصرين المهمَّشين الذين تضيق عليهم الأرض بما رحبت، ثم هم يضيقونها أكثر بإصـراراهم علـى مواجهـة آلـة القتـل الحداثيـة بأدوات بدائيـة وبحنـاجر أرهقتهـا كثرة انقطاع الكهربـاء وأجسـاد بليت مـن وقف الرواتب والمستحقات.

بـدأت المسـيرات في الثلاثـين مـن مـارس ٢٠١٨[٥]، واستمرَّت مـا يزيد عـن ثلاثة وعشرين أسبوعًا من التظـاهر المستمر، وقد شهدت تنوُّعًا وصمودًا تعجَّب منه الكثيرون لقـدرتها على الإبـداع في أسـاليب المقاومـة، وإصـرارها علـى الصـمود أكثـر مـن أي مكـان آخـر، ورهانهـا علـى كسـر الحصار، وهو ما اضطرَّ وزير الأمن الإسرائيلي ليبرمان بأن يهدِّد القطاع بحملة موسَّعة ومؤلمة إذا استمرَّت مسيراته[٦]، وقد وصـل عـدد الشـهداء لما يزيـد عـن ١٨٠ شـهيدًا وأكثر مـن ١٨ ألـف جـريح، مـن النسـاء والشـيوخ والشـباب والأطفـال، معظمهـم كـانوا مـن غـزة. فضـلًا عـن المشـاهد البطوليـة الـتي سـطرها آخـرون مثـل الأسـير المحـرر ابـن بيـت حـانون إسماعيـل العثمانـة الـذي اسـتخدم دراجتـه الرباعيـة بملامح وجهه الغاضبة لإنقاذ المتظاهرين الجرحى ونقلهم من الأمـاكن الـتي لا تسـتطيع سيارات الإسعاف الوصـول إليهـا عنـد السـياج الحـدودي نتيجـة كثافـة الرصـاص. وصـورة انتشرت في تويتر لطفل وضع قناعًا من البصل للصمود في وجه قنابل الغاز، ومسعف أصر على القيام بعمله في علاج المصـابين رغـم إصـابته برصـاص في ذراعـه الأيمـن، ورابـع استشـهد أثنـاء رسمـه علـى الأرض[٧]. كمـا "تمكَّـن عـدد مـن المشـاركين في فعاليـات العـودة، مـن اخـتراق الحـدود الشـرقية لوسـط القطـاع بأدوات بسـيطة ودون حمـل أي نـوع مـن السـلاح، والوصـول إلى ثكنـة عسـكرية يسـتخدمها جنـود القناصة الإسرائيلية في إصابة المتظاهرين، وحرقها قبل العودة مجدَّدًا إلى غزة، مسجِّلين عملية الاقتحام التي أحرجت كثيرًا جـيش الاحـتلال بكـاميرات هـواتفهم المحمولـة. ودفـع هـذا الفشـل العسـكري الإسـرائيلي في اكتشـاف عمليـة التسـلُّل الناجحـة للنشـطاء، إلى اللجـوء لقـوة الطـيران الحـربي لمداراة ضعفها، بقصف أهداف شملت مواقع للمقاومة، في مسعى أرادت من خلاله إسرائيل تكرار تجربتها السابقة التي بدأتها مع انطلاق الفعاليات والـذي يقـوم إلى حرفها من طابعها

(٣) أسباب القلق الإسرائيلي من مسيرة العودة الكبرى، موقع عرب ٤٨، ٢٩ مارس ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع ٣٠ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/fDpxoK

(٤) ضياء خليل، مسيرة العودة في غزة: رسالة برفض تصفية حق العودة، موقع العربي الجديد، ٣٠ مارس ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع ٧ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/s٢L٥٨Z

(٥) شهيد و١٤٦ جريحا بتجدد مسيرة العودة بغزة، موقع الجزيرة، ٦ يوليو ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع ٢٣ يوليو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/٩ybb٥w

(٦) شهيدان وجرحى مع تجدد مسيرات العودة بغزة، موقع الجزيرة، ٢٠ يوليو ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع ٢٩ يوليو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/٢jXsXS

(٧) جهاد عويص، بطولات وتضامن... "مسيرة العودة الكبرى" على مواقع التواصل، موقع العربي الجديد، ١ أبريل ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع ٨ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/vmr١Ma

الشعبي السلمي إلى "العمل العسكري" لتستغل الأمر في تبرير عمليات قتل المتظاهرين"[٨].

لقد برز مصطلح رفع الحصار في مسيرات العودة على ألسنة أهالي القطاع وتصريحات قيادات الفصائل، بجانب مواجهة صفقة القرن وعدم تمرير قرار الرئيس الأمريكي بنقل السفارة. لقد كان أهالي القطاع الأكثر تعرضًا للظلم طوال السنوات الماضية، عن طريق اغتيالات مستمرة وتضييق واعتقالات وصلت لشرِّ حصار كامل أوقف كافَّة مظاهر الحياة. ويبدو أن أزمة الحصار كانت حاضرة بوضوح في غضبهم واحتجاجاتهم، نعم "نريد رفع الحصار وكسر القرار الأمريكي بنقل السفارة"، ولكن في حالة ضعفت أدوات تنفيذ المطلب الثاني، فربما يكون المطلب الأول أكثر أهمية لأنه سيمنحنا القوة لتحقيق المطلب الثاني، هكذا دارت أفكار الغزاويين غالبًا، وهو ما يفهم من اسم جهة تنظيم الفعاليات الإحتجاجية هناك "الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار". كما تمكَّنت مسيرات العودة من إعادة مفاهيم الأرض وحق العودة واللاجئين إلى جيل جديد من الأطفال الذين نشؤوا في سياق تضييق العيش والصراع السياسي الداخلي على السلطة، لتتفتَّح أمام أعينهم رحابة القضية وأصل الصراع.

وكان الإبداع حاضرًا كعادته في غزة، حيث تم استخدام الطائرات والبالونات الحارقة التي تمكَّنت من إشعال الحرائق فيما يزيد عن ٨٥٠٠ هكتار من الأراضي، ويبدو أنه سيكون سلاحًا جديدًا وفعَّالًا، ليس في حجم تأثيره الآن، ولكن في تطوُّراته المستقبلية، لذلك "هدَّد رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي، والرئيس السابق لجهاز "الشاباك"، آفي ديختر، بلجوء إسرائيل إلى حملة عسكرية ضد غزة، لإنهاء ظاهرة "الطائرات الورقية الحارقة"، وقال إنه لا يستبعد العودة إلى سياسة الاغتيالات، وتصفية قائد حركة حماس في غزة يحيى السنوار"[٩].

ومع زيادة حجم الشهداء والمصابين، وارتفاع حدَّة القمع ضد أهالي غزة، اضطرت الأمم المتحدة للتدخل من خلال منسقها في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف الذي أعلن قائلًا: "ناشدت الفصائل الفلسطينية ألا تثير أي أحداث عند السياج، وأن تكف على الفور عن إطلاق الصواريخ والطائرات الورقية والبالونات الحارقة. وناشدت إسرائيل أن تعيد فتح المعابر وتوقف القصف، خاصة في المناطق المأهولة، وأن تمارس ضبط النفس تجاه غزة"[١٠].

لم تستقر الأوضاع بسبب استمرار المسيرات الغاضبة لغزة، نتيجة إدارة الفصائل للمشهد الاحتجاجي بصورة جيدة جدًّا وتمكُّنها من تحقيق تقدُّم على الأرض، وهو ما أجبر الأمم المتحدة على تشكيل لجنة تحقيق أممية يرأسها الأمريكي ديفيد كرين[١١] للتحقيق في عمليات العنف التي تعرَّض لها قطاع غزة، حيث اضطرت إسرائيل للدفاع عن نفسها بأنها تتعرَّض لعملية تشويه لسمعتها[١٢].

في حقيقة الأمر، لا ينبغي أن تأخذنا تفاصيل أعداد الشهداء والجرحى واتهامات البعض بأنها تذهب سدى، عمَّا يحدث من تغيُّرات في معطيات الواقع، فبالفعل تمكَّنت غزة من تغيير حقائق ترسَّخت لسنوات مضت وقلبت

(٨) أشرف الهور، مسيرات العودة تنطلق من غزة إلى حيفا وتفتح ميادين الاشتباك، موقع القدس العربي، ٢٥ مايو ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع ٢ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
http://www.alquds.co.uk/?p=٩٤٢٤٣٠

(٩) أشرف الهور، إصابات في جمعة «من غزة للضفة» والفصائل تؤكد الاستمرار في «مسيرات العودة» ومسؤول إسرائيلي يتوعد بحرب لمنع «الطائرات»، موقع القدس العربي، ٣٠ يونيو ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع، ٢ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
http://www.alquds.co.uk/?p=٩٦٤٤٠٤

(١٠) ديفيد كرين... أميركي يتولى التحقيق الأممي بأحداث "مسيرات العودة"، موقع العربي الجديد، ٢٥ يوليو ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع ٦ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/v٦KWLk

(١١) بغض النظر عن استقالته بعد ذلك بشهر فقط بدعوى أن لديه "ظروف شخصية".

(١٢) توبي ستيرلنج، استقالة رئيس تحقيق الأمم المتحدة في العنف بغزة، موقع رويترز، ٢٣ أغسطس ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع ٥ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/MyVepd

المعادلة الإسرائيلية رأسًا على عقب، فقد انحصرت فكرة المقاومة لعقود في تصدُّر نخبة معينة لتحريك المشهد سواء كانت عسكرية أو سياسية، أما في اللحظة التي تعيشها غزة الآن: فالشعب هو المحرك الرئيسي في المشهد، الجماهير هي من تجبر وتحرك الفصائل من خلفها وتطالبها بالاحتماء بها وترك تفاهمات السياسة وإكراهات السياق، ولا يقلِّل هذا من الدور الذي تلعبه "حماس" وباقي الفصائل، فقد راهن إسماعيل هنية على استمرار المسيرات لفترة طويلة حتى تنتقل إلى الضفة الغربية وباقي مناطق الداخل الفلسطيني مرورًا بالشتات، ما دفع البعض للاعتقاد بأنه ثمة تحول في برنامج "حماس" الوطني، بتحويل مسيرات العودة لبرنامج طويل المدى للتأثير في المشهد، وإعادة اهتمام العالم بالقضية.

لكن حركة "حماس" تعاني من ضغوط خارجية كبيرة للقبول بتصفية القضية الفلسطينية، ظهرت في تصريح إسماعيل هنية القائل: "نحن أمام التحدي الأخطر الذي يستهدف القدس واللاجئين والقضية الفلسطينية برمَّتها بفعل "صفقة القرن" والتواطؤ الصهيوني والإقليمي مع هذه الصفقة"(١٣).

لم ترضخ غزة للضغوط المحلية والإقليمية والدولية واستمرَّت في مسيراتها، حيث كشفت صحيفة "جيروزاليم بوست"، أن رئيس جهاز الاستخبارات الداخلية الإسرائيلي "الشاباك"، نداف أرغمان، طلب من رئيس جهاز الاستخبارات العامة المصرية، عباس كامل، نقل رسالة تهديد لحركة "حماس"، تحذرها من مواصلة تصعيد الاحتجاجات التي ينظمها الفلسطينيون ضمن فعاليات "مسيرات العودة". وأشارت الصحيفة إلى أن أرغمان أبلغ كامل بأن إسرائيل "لن تحتمل مواصلة الاحتجاجات على الحدود"(١٤). ورغم أن هنية أعلن نفيه لهذه الأخبار، مؤكدًا أن مصر طالبت بالسيطرة على الوضع وعدم تدحرج الأمور لمواجهة مسلحة شاملة(١٥).

لم تنتهِ المظاهرات من غزة حتى تاريخ كتابة هذه السطور، وهو أمر يعود لعدة أسباب، أهمها أن استمرار المقاومة الفلسطينية في غزة ساهم في مزيد من تعبئة الناس بهوية وعقيدة النضال حتى تحرر فلسطين رغم سياسات التركيع التي يتبعها الاحتلال وأذنابه. انتفضت غزة انتفاضة الحياة ونفضت عن نفسها أكوامًا من الرُّكام الذي أثقل كاهلها، وأرادت إعادة كل إنجازات القوى المعادية بحرف بوصلة الصراع من أجل الوطن إلى صراع سياسي داخلي تتحكَّم في أبعاده لقمة العيش وحبَّة الدواء وبوَّابة المعبر، إلى مربَّع الصفر، إلى مربع الأرض المسلوبة، والوطن الضائع، وحق العودة، وحرية تقرير المصير(١٦)، والتي تأكَّدت مع حجم الحشد الجماهيري الراغب بوعي لكسر معادلة يحرص الاحتلال الإسرائيلي على تكريسها، باختصار، يريد الاحتلال الإسرائيلي تحويل سلاح المقاومة في غزة إلى عبء على المقاومة نفسها، وعلى جماهير الناس بطبيعة الاحتلال.. استهدف الاحتلال الجماهير العزل في مسيرات العودة بقوة هائلة. لكن الاحتلال، الذي لا يملك أي مبرر أخلاقي أو أي مسوغ قانوني لجرائمه الشنيعة، سيستخدم ذات الحجَّة، وهي وجود سلطة مسلَّحة تحكم أرضًا

---

(١٣) نادية سعد الدين، "مسيرات العودة" تجوب فلسطين اليوم ضد نقل السفارة الأميركية للقدس، موقع الغد، ١١ مايو ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع ٢١ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/VLMXKZ

(١٤) صالح النعامي، إسرائيل تطلب من رئيس المخابرات المصرية نقل تهديد لـ"حماس"، موقع العربي الجديد، ٥ أبريل ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع ٥ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/XQJqp٢

(١٥) أشرف الهور، «مسيرات العودة» تتواصل والمتظاهرون يتناولون الإفطار على الحدود، موقع القدس العربي، ١٩ مايو ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع ٢٩ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
http://www.alquds.co.uk/?p=٩٣٧٥٠٧

(١٦) محمد أبو عويمر، مسيرات العودة.. محطَّات وإنجازات، مدونات الجزيرة، ١٤ أبريل ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع ١ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/vUWji٥

فلسطينية هو لا يدخلها وإن كان يحاصرها. هذه السلطة، بحسب دعاية الاحتلال، هي التي تدفع الجماهير في مسيرات العودة.

دخلت "حماس" الانتخابات وفازت وشكلت حكومة، سرعان ما اقتصرت على قطاع غزة بعد الانقسام، لتتفرَّد السلطة بالضفة الغربية، وهكذا ارتبطت معادلة المقاومة بمعادلة السلطة، بشكل مركب وشديد التعقيد. فسياسات السلطة في الضفة اشتغلت على تفكيك الحركة الوطنية وصرف الجماهير عن مسؤوليتها التاريخية؛ الأمر الذي أظهر أن المقاومة قد انحصرت في غزة، ومن ناحية أخرى أصبحت حماس قوة معيلة لما يقرب من مليوني إنسان، وبالتالي دخلت في معادلة الدمار والبناء المعقدة. بمعنى أن الاحتلال أراد تحويل سلاح المقاومة إلى سلاح دفاعي، مستغلا ظروف "حماس" وظروف قطاع غزة، وفي مرحلة لاحقة أراد تجريد سلاح المقاومة من طابعه الدفاعي، وتحويله إلى عبء خالص، مستفيدًا من حالة الحصار، ومن كون "حماس" سلطة أمر واقع تحرص على الحفاظ على هذا المكتسب. وبهذا شنَّ الاحتلال عدَّة مرَّات هجمات مسلحة على غزة، لا لإحراز أهداف أمنية فحسب، بل ولإحراز أهداف سياسية، مفادها أن يده هي العليا، وأنه يمكنه أن يضرب في كل وقت دون أن ترد المقاومة، وبالتالي يعيد تقديم سلاح المقاومة على أنه عبء، أو مكتسب ضيق، لا يُستخدم ضد الاحتلال ولكنه يستجلب الحصار وتجويع الناس! في المقابل، تسعى المقاومة لكسر المعادلة التي يحرص الاحتلال على فرضها، وهكذا تأتي ردودها بين فترة وأخرى، وبالتالي فهي ردود سياسية، أكثر من كونها ردودًا عسكرية أمنية، فغايتها كسر معادلة الاحتلال، لكن هذه المحاولة على أهميتها، بالإضافة للمساعي الحيوية التي تنظمها المقاومة لاستعادة مكانتها ومكانة القضية الفلسطينية وكسر الحصار، فإن ذلك كله لا يحل بعد معضلة ولا أزمة المقاومة الفلسطينية، بالإضافة إلى أن أصل وظيفة المقاومة هي السعي في سبيل التحرير، لا معالجة المشاكل الناجمة عن هذا السعي الأصل؛ لكن معالجة المشاكل الناجمة عن وجود المقاومة أو عن ممارستها ضرورية لتعزيز صمود الناس؛ دون أن يعني هذا أن تتحول هذه المعالجة إلى الغاية الرئيسة. وضمن الظروف التي سبق بيان جانب منها، انحصرت المقاومة مؤسسيًّا في غزة، وانحسرت عن الضفة بطابعها المؤسَّسي، وبطابعها الجماهيري الشامل، وإن أخذت تستعيد ذاتها في الضفة، بوتيرة محدودة منذ منتصف العام ٢٠١٤، وهذا التباين إلى جانب الحصار المطبق؛ يُشغل المقاومة في غزة في غير الغاية الرئيسة، أو في تخصيص القسم الأكبر من جهدها لفك الحصار، وهذا يبدو في بعض منه مفهومًا بالنظر إلى تحمُّل قطاع غزة العبء الأوحد في القيام بواجب المقاومة"[١٧]. لذلك رغم حجم التضحيات التي تقدمها المسيرات لاستمراريَّتها، ومقدار المكاسب التي تحققها، إلا أنها لاتزال مكبلة بقيود عديدة سيتم مناقشتها لاحقًا.

ثانيًا– الضفة الغربية: الوجه الآخر للاحتلال

لم تتجاوز حالة الرفض في الضفة الغربية ما كان متوقعًا لها، حيث شهدت أعمال غضب ومقاومة قوية ولكنها لحظية، أي أنها لم تستمر سوى ساعات قليلة، ولم تتطوَّر كما في غزة لاختلاف السياقين، ومع ذلك، تعرَّض المتظاهرون للاعتداء الذي كان حاضرًا بغشم في يوم الأرض، حيث أصيب ٥٥ فلسطينيًّا بجراح وحالات اختناق، خلال مواجهات مع القوات الإسرائيلية؛ وتنوَّعت أماكن التظاهرات، وشملت عددًا كبيرًا من مدن ومناطق الضفة؛ حيث اندلعت مواجهات عنيفة عند المدخل الشمالي لمدينة رام الله، ووسط الضفة. كذلك أصيب عدد من الشبان خلال مواجهات عنيفة اندلعت في بلدة قصرة، جنوبي مدينة نابلس، إضافة إلى مواجهات في بلدة كفر قليل، جنوبي مدينة نابلس، استهدف خلالها الشبان جنود

(١٧) ساري عرابي، التصعيد الأخير في غزة.. عودة إلى أزمة المقاومة، موقع عربي ٢١، ٢٩ مايو ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع ٧ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/JGpD٤D

الاحـتلال بالزجاجـات الحارقـة، بينمـا انـدلعت مواجهـات مماثلة في بلدة كفر قدوم، شرقي مدينة قلقيلية. واندلعت مواجهات أيضًا في بلدة المزرعة الغربية، شمال غربي مدينة رام الله، وبلدات نعلين وبلعين ودير نظام، غربي المدينة، إضافة إلى المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم، ومنطقة باب الزاوية، وسط مدينة الخليل، جنوب الضفة، ومدخلي مدينة أريحا الجنوبي والشمالي، إضافة إلى مواجهات في بلدتي أبوديس والعيزرية، جنوب شرقي مدينة القدس المحتلة"[١٨]. إلا أنه رغم اتساع جغرافية الاحتجاج فإنه لم يكتب لها الاستمرارية، وتفسير ذلك يعود لعدَّة أسباب بعضها مرتبط بسياسات الاحتلال القمعية واعتقالاته المستمرة في صفوف النشطاء، بجانب تضاعف أعداد مستوطناته ومتاريسه بغزارة، بشكل أعاد تصميم الهندسة الجغرافية للضفة بما يحول بين إمكانية تحويل المسيرات لانتفاضة ممتدة، ما حوَّل الضفة لبؤرة سكون.

كما أن هناك سببًا لا يقل أهمية، بل ربما يزيد، وهو الذي يعود بالأساس لممارسات السلطة الفلسطينية وبالطبع حركة "فتح" التي رسَّخت حالة من القنوع لدى الأهالي أشعرتهم بضآلة تأثيرهم في معادلة تحرير فلسطين، وإيمانهم بقضية المفاوضات السياسية، وبالتالي غياب فاعلية تحركاتهم، فمستقبل القضية سيناقش على مائدة التفاوض الدولي، وعلى الجهة الأخرى، تسود حالة من فقدان الثقة لدى الأهالي تجاه خطاب السلطة بوجه عام، ولذلك كان مشهد المشاركة هشًّا وضعيفًا بصورة كبيرة، وغير ممكن تطويره لانتفاضة حقيقية، أو على الأقل لتقليل الضغط عن غزة، وهو أمر يحمَّل بصورة رئيسية على عاتق "فتح" وممارسات السلطة. يمكن القول إن هذه الأزمة قديمة وعميقة، على الأقل منذ توقيع اتفاقية "أوسلو"، فمحض وجود سلطة محلية لم يجرِّد الفلسطينيِّين من الكثير من أدوات النضال التي احترفوها في الانتفاضة الأولى فحسب، ولا هي (أي السلطة المحلية) تكتفي بالتحول إلى حاجز محلي؛ من جهة تمنع احتكاك الجماهير بالعدو، ومن جهة أخرى تعمل على تحييد الجماهير عن دورهم الطبيعي ومسؤوليتهم التاريخية في التصدِّي للعدوِّ، ولكنَّها فوق ذلك تتحوَّل إلى مكتسب هو في حقيقته العقبة الكبرى أمام المقاومة"[١٩].

ندرك أن تصفية القضية لا يعفي أحدًا من ضرورة التحرُّك، ولكن التفسير يوضِّح طرق العلاج، فلحركة "فتح" دور كبير فيما وصلت إليه النتائج، وبدلًا من بحثها عن حلول لتجاوز هذا الوضع، أخذت بعض عناصرها تؤكد أن نجاح الحراك الشعبي في غزة يؤكد جدوى الطرح السياسي السلمي للحركة، وهي كلمات هشَّة تذهب أمام أبسط موجة نقد[٢٠].

ثالثًا– فلسطينيو الداخل وفاعلية الهامش

تعرَّضت مناطق الأغلبية العربية بالداخل الفلسطيني (الأراضي المحتلة) لعقود من إعادة التدجين داخل بوتقة الدولة الصهيونية، فتمَّ تفكيك الجوار الجغرافي العائلي ذي الامتداد التاريخي والثقافي لتشعر كل كتلة بأنها وحيدة عن باقي إخوانها في مواجهة آلة القمع المتوحشة.

وللداخل الفلسطيني إرث عظيم من المقاومة برزت ذروته في الثلاثين من مارس ١٩٧٦، عندما سقط ستة شهداء في سخنين وعرابة ودير حنا والطيبة، إثر قيام حكومة الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة عشرات آلاف الدونمات من الأراضي العربية في مثلث يوم الأرض؛ حيث بدأت المواجهات في الداخل الفلسطيني في التاسع والعشرين من مارس في قرية عرابة، التي اقتحمتها المدرعات الإسرائيلية، وأسفرت المواجهات عن سقوط أول شهداء يوم الأرض، خير ياسين، برصاص حرس الحدود، ثم تطوَّرت بعد ذلك

(١٨) ضياء خليل، مجزرة إسرائيلية في يوم الأرض، موقع العربي الجديد، ٣١ مارس ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع ٩ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/hYp٧xo

(١٩) ساري عرابي، مرجع سابق.

(٢٠) لمى خاطر، موقع الضفة الغربية من مسيرة العودة، مدونات الجزيرة، ٨ أبريل ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع ١٢ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/NhjYMk

في الثلاثين من مارس على إثر استشهاد خير ياسين، فتفجَّرت الأوضاع في الجليل والمثلث والنقب، واندلعت مظاهرات صاخبة ومواجهات بين آلاف المتظاهرين العزل في مختلف أنحاء الداخل الفلسطيني، والآلاف من عناصر الشرطة وحرس الحدود، على الرغم من فرض حكومة الاحتلال منع التجول والدفع بآلاف الجنود وعناصر الشرطة للبلدات الفلسطينية في الداخل.

وخلال تلك المواجهات، سقط أيضًا مئات الجرحى، فضلاً عن اعتقال مئات آخرين، وفصل آلاف العمال الذين استجابوا لقرار الإضراب من أماكن عملهم. ورفضت حكومة الاحتلال الإسرائيلي، برئاسة إسحاق رابين، في ذلك الوقت، التحقيق في حالات سقوط الشهداء والجرحى، وحملت المسؤولية لقيادات الجماهير العربية"[٢١]، شعرت سلطة الاحتلال بخطورة الداخل الفلسطيني، وأنه لا يقل عن مقاومة الفدائيّين في الخارج، فأخذت تسعى لتقويضهم، وساعدتها في ذلك الصراعات التي نشأت داخل المقاومة نفسها بين "الجبهة الشعبية" و"منظمة التحرير".

تعاني مناطق الداخل الفلسطيني من تهميش حاد وقمع دائم، ومع ذلك حاولت ألَّا تخرج عن صورة مسيرات العودة ورفض قرار ترامب، ولكنه حراك يظلُّ تابعًا للهيئات التمثيلية والنيابية، وليس لفصائل مقاومة عسكرية، لذلك فهي مقيدة النطاق على كل حال، بمسيرة مركزية في مدينة عرابة، وبنشاطات محلية متفرقة تبدأ بعد صلاة الجمعة في اجتماع شعبي في قرية راس جرابا في النقب، شرقي مدينة ديمونا. كما انطلقت في بلدة عرابة، مسيرة محلية جابت المدينة، مع المسيرة القطرية الرسمية التي شارك فيها الآلاف من الفلسطينيّين في الداخل، فضلًا زيارة لأضرحة شهداء يوم الأرض الأول.

لقد ازدادت الدعوات في الأراضي المحتلة بالزحف إلى القرى التي هُجِّر منها أهلها بمسيرات عودة، شبيهة بتلك المشتعلة في غزة، حتى لو عشر قرى فقط[٢٢].

وردًّا على الوحشية التي تعاملت بها قوات الاحتلال مع المتظاهرين السلميين في غزة، قرَّرَ فلسطينيو الداخل تنظيم إضراب عام لمدة يوم والخروج في تظاهرة في حيفا ضد ممارسات الشرطة بحق الأهالي في غزة، ولكن الشرطة قابلتها بعنف شديد هذه المرة، حيث قامت باعتقال ٢١ متظاهرًا، بل أحيل سبعة من المعتقلين إلى المستشفى بعد تعرُّضهم لإصابات مختلفة نتيجة عنف الشرطة، كان من بينها إصابة مدير مركز "مساواة" جعفر فرح بكسر في رجله، بعد قيام شرطي بركله في ركبته خلال التحقيق؛ حيث أظهرت كاميرات اعتقاله أنه كان يمشي على قدميه جيدًا، ما يعني أن الكسر الذي حدث في قدمه كان نتيجة تعذيب ضباط الشرطة.

لقد أحْيَتْ مسيرات العودة -التي قادتها غزة- شعور الوحدة في الألم والمعاناة والمصير بين الفلسطينيّين، وهو ما عبَّر عنه النائب جمال زحالقة، رئيس التجمع الوطني الديمقراطي في الكنيست قائلًا: "الدم الذي يسيل في غزة هو دمنا، وعلينا أن نثبت لأنفسنا والقاصي والداني أننا شعب واحد لديه قضية واحدة عنوانها تصحيح الغبن التاريخي الذي لحق بشعب فلسطين وتحقيق الحرية والعدالة، في هذه المعركة نحن نعرف أن كل أحرار العالم معنا وكل أنذال العالم مع مجرمي الحرب الإسرائيليّين"[٢٣]. كما طالب بالتحقيق في العنف الذي تتَّبعه الشرطة تجاه المتظاهرين

---

(٢١) نضال محمد، إحياء يوم الأرض في الداخل الفلسطيني: ذاكرة حية ووفاء لأرواح الشهداء، موقع العربي الجديد، ٣٠ مارس ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع ١٢ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/BcwMgi

(٢٢) وديع العواودة، «مسيرة العودة» تعيد الاعتبار لمشروع سياسي فلسطيني مشترك، موقع القدس العربي، ٧ أبريل ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع ٧ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
http://www.alquds.co.uk/?p=٩١٢٤٤٣

(٢٣) فلسطينيو الداخل يواصلون الاحتجاج على العنف الإسرائيلي في غزة وحيفا، موقع القدس العربي، ٢٢ مايو ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع ٦ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
http://www.alquds.co.uk/?p=٩٣٩٠٧٥

والمعتقلين، وأكد على استمرارية الاحتجاجات والمظاهرات ضدَّ القمع والقتل والاحتلال. ودعا إلى تصعيد النضال في كافة أماكن وجود الشعب الفلسطيني وبالأخص في القدس المحتلة والضفة الغربية(٢٤).

لم تكتف جماهير الداخل الفلسطيني بمشاركتها في مسيرات العودة، بل قاومت قانون القومية اليهودي، حيث بدأت الهيئات التمثيلية للفلسطينيّين في الداخل أوَّل تحرُّك فعليٍّ لمواجهة قانون القومية اليهودي الذي أقرَّه الكنيست الإسرائيلي. فقد عقدت سكرتارية لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، اجتماعًا استثنائيًّا للتشاور بشأن الخطوات الواجب اتخاذها على الصعيد المحلي والفلسطيني العام وعلى الصعيد الدولي. ووفقًا لبيان أصدرته اللجنة، فإن هناك توجهًا نحو عقد مؤتمر عام حتى نهاية العام الجاري، للتوجُّه للأمم المتحدة وعقد لقاءات سياسية مع هيئات الأمم المتحدة المختصَّة بحقوق الإنسان، مع مواصلة التشاور مع مركز "عدالة"، لرفع التماس ضد القانون للمحكمة الإسرائيلية العليا، بموازاة سلسلة من الخطوات الميدانية المباشرة، وعلى رأسها تنظيم مظاهرة جماهيرية في تل أبيب. وقال رئيس اللجنة، محمد بركة في اجتماع اللجنة: "إن البند الأول في القانون يستهدف شعبنا في وطنه، يستهدف فلسطين الكاملة، فهو يؤسس بقانون أساس مشروع اليمين المتطرف بشأن "الحق التاريخي لليهود على أرض إسرائيل"، بمعنى أن التنكُّر لحقوق شعبنا الفلسطيني في وطنه، لم يعد برنامجًا سياسيًّا لهذا الحزب أو ذاك، إنما قانون دولة (غلَّاب على كل القوانين). وأضاف بركة: "نحن نقول إن فلسطين الكاملة هي وطن الشعب الفلسطيني وإسقاط حل الدولتين يعيدنا للمربع الأول: فلسطين التاريخية هي وحدة واحدة، ولا يمكن أن نقبل أن نعيش في نظام فصل عنصري في وطننا، لأننا أصحاب البلاد ونحن لم نهاجر إلى الوطن من أي مكان في العالم"(٢٥).

على كل حال، رغم الحراك القوي الذي أحدثته مسيرات الفلسطينيّين داخل الأراضي المحتلة، إلا أنه سيظل محصورًا وقابلًا للسيطرة عليه، ولكنه سيظلُّ حراكًا له دلالة ونتائج منتظرة على المدى المتوسط.

رابعًا– عوامل تقييد الانتفاضة

تعاني مسيرات العودة من فقدان للدعم الحقيقي الذي يعينها على استكمال أهدافها نتيجة وجود عوامل عديدة، بعضها خاص بالوضع الداخلي لفلسطين، والثاني مرتبط بالمشهد الإقليمي ومتغيّراته التي طرأتْ منذ عام ٢٠١٣ بنجاح الثورة المضادة في هزيمة الثورة في مصر، والثالث لصيق الصلة بالمشهد الدولي، ومرحلته الانتقالية التي يمرُّ بها، وتصدُّع تحالفاته التقليدية:

محلِّيًّا، جاء قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في ظلِّ سياق شديد التعقيد على مستوياته المتنوعة: الفاعلين والسياق والملفات. فعلى مستوى الفاعلين نجد تعدُّدًا في الأطراف وفقًا لأوزانها نسبيًّا؛ بين فاعل تأثيره قوي وآخر متوسط وثالث هامشي من جهة، ووفقًا لتوزيعها جغرافيًّا فيمكن توزيعها على أربع مناطق: الأولى في غزة، والثانية في الضفة الغربية، والثالثة في القدس المحتلة، والرابعة في باقي الأراضي المحتلة التي تسيطر عليها حكومة الكيان، ولكل منطقة طبيعة مغايرة من النشاط والحركية.

فالعمل المقاوم النضالي يزيد بقوة في غزة لوجود حركة "حماس" التي ما زالت تستخدم قوتها العسكرية –رغم انخفاضه بصورة كبيرة– بينما يزيد العمل السلمي في منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية والقدس، إلا أن الأولى (حماس) لديها فاعلية أقوى في استخدام القوة

(٢٤) المرجع السابق.

(٢٥) نضال محمد، فلسطينيو الداخل يباشرون تحركات لمواجهة "قانون القومية"، موقع العربي الجديد، ٢٣ يوليو ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع ١١ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:

https://goo.gl/s٥١ecf

بعملياتها الاستشهادية، عكس الثانية (المنظمات) التي ترسَّخت لديها قناعة حركة "فتح" التي تتَّخذها مقرًّا لها في ضرورة العمل السياسي السلمي والدبلوماسي وترك ميدان القوة بحجَّة أنها تعقد الوضع أكثر، بينما يغيب العمل المقاوم بصورة أكبر في الأراضي المحتلة، ويتركَّز في نضال النواب العرب في الكنيست الإسرائيلي وبعض منظمات المجتمع المدني، ولذا فخرائط الفاعلين ومستوى تأثير كل فاعل ومساحة هذا التأثير تختلف باختلاف الجغرافيا والفاعل ونطاقات التفعيل، لذلك كان المشهد الاحتجاجي في غزة بمسيرات يوم الأرض مهيبًا وقويًّا، وقدَّم أكبر عدد من الشهداء والمصابين، واستطاع أن يرسل رسائله بقوة لمن يشكك بقدرة الحصار على تركيعه، وأعادت قدرًا من الشرعية إلى "حماس" باعتبارها المنظِّم الأكبر لتلك الاحتجاجات ونقاط اشتباكاتها، وذلك عكس باقي المناطق التي لم تؤثِّر بنفس الشكل نظرًا لوجود معوقات أخرى مثل قوات الاحتلال وقوات الأمن الفلسطينية، ولكن في حقيقة الأمر، هذا لا يعني أن الجهات الأخرى منزوعة الفاعلية، ولكن مساحات تأثيرها مختلفة وفقًا لثلاثة عوامل، الأول- هو ما يملكونه من أدوات السلطة والمال والمؤسَّسات التي تقدِّم الخدمات للمواطنين، ولذلك فإن مستوى قدرة "حماس" على التأثير في حياة المواطنين بل وقمعهم في بعض الأحيان كما يحدث في غزة كبير، والثاني- هو طبيعة ارتباطاتها الإقليمية والدولية، والثالث- هو مقدار الثقة التي يتمتع بها هؤلاء تجاه مواطني الضفة والقدس والأراضي المحتلة، ومدى تفاعلهم مع دعواتهم، ويتأثَّر العامل الأخير بالتصور الأيديولوجي والرؤية الفكرية لكل فرد وتقييمه لجدوى العمل المقاوم من العمل السلمي وأيهما يقدِّم.

يساعد تشريح هذه الخريطة في فهم محدَّدات تحرُّك كل عنصر لأنها ستعطي نتيجة مختلفة عن الآخر، لذا تجد مستويات التأثير مختلفة في كل حالة وكل منطقة ووفقًا لوزن كل فاعل وقوة تأثير داعمه، ويساهم ذلك في الفهم والوصف ومن ثم صحة التفسير.

والجدير بالذكر، أن الفاعلين أنفسهم توجد بداخلهم اختلافات، بعضها مرتبط بالرؤي وأخرى مرتبطة بالمصالح، وثالثة مرتبطة بالتناقض بين الداعمين الدوليين في ذات الفاعل، فحركة "فتح" ليست واحدة ولكنها جبهتين رئيسيتين، الأولى- هي جبهة السلطة الفلسطينية ويقودها الرئيس الفلسطيني أبو مازن، والثانية- تعرِّف نفسها بالإصلاحيِّين ويتزعمُّها محمد دحلان، ولكلٍّ منهما من يدعمه في الداخل والخارج، وهناك اتجاه إقليمي تتزعَّمه مصر والإمارات لإزاحة أبو مازن وتولية محمد دحلان، في مشهد يذكِّرنا بما حدث مع الرئيس الراحل ياسر عرفات عندما تم إعداد محمود عباس ليحلَّ محلَّه، صيرورة متداولة التكرار يستمر فيها غياب فاعلية الفلسطينيِّين في اختيار من يمثلهم وينوب عنهم.

كما أن السياق الخارجي مؤثر بدرجات كبيرة على المشهد المحلي، وهو ما ظهر من التهديدات التي ترسلها الإدارة الأمريكية للسلطة الفلسطينية، لمنعها من الخروج عن مسار المفاوضات والتسوية السياسية أو التوجه نحو الفصائل الفلسطينية بدون تبني الأخيرة لأجندة الرباعية الدولية وشروطها الخاصة بالاعتراف بإسرائيل وعدم استخدام السلاح، واعتناق مبادئ العمل السياسي ومسار المفاوضات الدولية. وهو ما حاولت إسرائيل فعله على لسان الحكومة المصرية مع "حماس" عندما أرسلت لإسماعيل هنية لتهديده بضرورة إيقاف مسيرات العودة(٢٦).

على مستوى الملفات يتعقَّد المشهد أكثر فأكثر بحجم خطورة كل ملف، وفي مقدمة تلك الملفات نجد موضوع المصالحة الفلسطينية الذي اقترب أن يكون كابوسًا ليس بالسهل الاستيقاظ منه دون تجاوزه بالكلية، نظرًا لسيولته

(٢٦) فتحي صباح، «حماس» ترفض عرضًا لوقف «مسيرة العودة»، موقع الحياة، ١٨ أبريل ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع ٢٣ يوليو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/ZKn٦zW

المستمرة، وغياب مقومات نجاحه، مع تكرار ترديد مقولاته حتى أصبح جزءًا من الروتين اليومي للمواطن الفلسطيني، وهو ما أفقده الثقة في النخبة السياسية برمَّتها. تاريخيًّا، ترسَّخت رؤية "فتح" على رعاية الوحدة الوطنية وتجاوز إرث الخلافات الأيديولوجية لصالح تشكيل الجماعة الوطنية، بحيث نظرت لتحرير فلسطين باعتباره خطوة لا يمكن تحققها دون تكتل القوى مجتمعة معًا. لقد تغير هذا الوضع مع الجيل الثاني والثالث، حيث أصبحت لغة النقد مرفوضة تمامًا، بل ويتم مواجهتها بعبارات الخيانة والتآمر، ما يستدعي سلسلة إجراءات انتقامية قاسية، "والسؤال الذي يطرح نفسه كيف وصلت الأمور هنا؟ والجواب أنَّ فكرة حشد الطاقات والوحدة الوطنية تراجعت لصالح الخطاب الأمني، واختفى من كان يمكن مجازاً تسميتهم "إطفائيّي" الحرائق السياسية، "عرّابي" الوحدة الوطنية"(٢٧)

لطالما كان خطاب المصالحة طوق النجاة الذي تحاول "حماس" أن تنأى به من مصير الهلاك، إلا أن الأيام والحقائق التي تترسَّخ يومًا بعد يوم تؤكِّد حقيقة أن المصالحة لم تكن سوى الوجه الآخر الناعم لغاية الاحتلال في تصفية سلاح القضية الفلسطينية. وتدرك حركة "فتح" جيدًا أن محاولات "حماس" إشعال الانتفاضة لرغبتها في الفكاك من أسر المصالحة وشروطها، لذلك ليس غريبًا أن يكون لسان حال قيادات "فتح" مطالبًا بضرورة ترك ملف إدارة غزة للسلطة لتخليصها من معاناتها اليومية(٢٨) ولا يخفى على أحد أن أبرز معوقات زيادة فاعلية ونتائج الحراك المناهض لقرار نقل ترامب تعود لحدَّة الصراع السياسي بين حركتي فتح وحماس، الذي أدى لفقدان التنسيق بينهما وغياب محاولة للعمل على صياغة برنامج عمل وطني لتبادل الأدوار. يؤثر هذا الوضع على سيكولوجية الشعب الفلسطيني الذي يرى في هذا الصراع عبثًا مصلحيًّا تقوده نخب منتفعة باسم الشعب. ناهيك عن شعور بعض القطاعات العربية المتأثِّرة بالخطاب الرسمي لأنظمة الثورة المضادة، أن الفلسطينيِّين هم من باعوا أرضهم والآن يتنافسون على كعكعة السلطة، وبالتالي يأخذ ذلك السياق من رصيد الدعم العربي والضغط الشعبي الذي كان من الممكن أن يمارس.

لقد أصبحت عبارات التحرير والنضال وفلسطين التاريخية لدى السلطة وحركة "فتح" جزءًا من الفلكور الرسمي الذي يطلق كمبنى مفرغ من أي معنى، وتضاعفَ أثره السلبي بالصراع مع حركة "حماس"، حيث هشَّم الانقسام الفلسطيني الصورة المثالية لتماسك الشعب، وقدَّم القضية النبيلة في سياق صراع سياسي تناحري، ما أضعف اللُحمة، وفتَّ في عضد المفهوم الناصع للمقاومة(٢٩).

من الصعب تخيُّل نجاح المصالحة في ظلِّ غياب الحدِّ الأدنى من قبول أطرافها بها، ناهيك عن إرادة الأطراف المتحكِّمة فيها، وهو وضع يدركه جيِّدًا أيُّ متابع للوضع هناك، لاسيما في ظلِّ ارتباط هذا الملف بملفات أخرى لا تقلُّ صعوبة عنه، مثل ملف سلاح المقاومة في غزة، وكيفية إدماجه في جهاز السلطة الأمني، إذ يبدو هناك اتفاق على ضرورة تفكيك جهاز المقاومة العسكري، وهو ما تدركه جيدًا "حماس"، لذا يتمُّ الضغط بملف الموظفين المدنيّين في القطاع الذين عيَّنتهم حماس بدلًا من الموظَّفين الذين خرجوا على حكومة إسماعيل هنية بدعوة "فتح" لهم بالإضراب عن العمل وعصيان الحكومة التي شكَّلتها "حماس"، ومن هنا تستخدم السلطة أداة منع المرتبات وغيرها لإجبار "حماس"

(٢٧) أحمد جميل عزم، "اللسان الطويل" والمؤامرات الكثيرة، موقع الغد، ١٢ سبتمبر ٢٠١٧، تاريخ دخول الموقع ٨ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/GuSqfj

(٢٨) زعيم «حماس» يعد بنقل «مسيرات العودة» إلى الضفة الغربية وأراضي ٤٨، موقع الشرق الأوسط، ٢٦ أبريل ٢٠١٨، تاريخ دخول الموقع ١٣ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/ubQMkp

(٢٩) بسام ناصر، القضية الفلسطينية.. لماذا خفت ألقها وكيف يتوهج من جديد؟، موقع عربي ٢١، ٢٠ فبراير ٢٠١٧، تاريخ دخول الموقع ١٠ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/eauZ٣C

على الموافقة، ولذا حاولت الأخيرة أن تستخدم ورقة الوثيقة السياسية التي أعلنتها من عام تقريبًا لمخاطبة أطراف أخرى يمكن أن يثمر الحديث معها في الضغط على حركة "فتح" أو خلق مساحات جديدة للحركة.

ربما هناك طريق وحيد للمصالحة وفقًا لمعطيات الواقع الحالي وهو ما يتلخَّص في إعادة تدجين "حماس" بما يجبرها على التخلِّي عن سلاح المقاومة ودخولها في المسار الدولي بشروطه السياسية الدولية، وهو ما تحاول أطراف الثورة المضادة فعله تحت ضغط إكراهات الواقع المأساوي الذي تعيشه غزة، حيث شهد ملف المصالحة حراكًا كبيرًا العام الماضي، نتيجة توافد الزيارات على القاهرة من جانبي "فتح" و"حماس"، بل إن الحكومة الإسرائيلية، لم تقم بالهجوم على اتفاقيات المصالحة، أو تحاول عرقلتها علنًا، عكس مواقفها المعتادة، وتهديداتها لمحمود عباس، باعتباره لا يصلح شريكًا في المفاوضات. وهو نفس رد فعل الإدارة الأمريكية التي لم تكتفِ بالتجاهل والصمت، بل أعلنت المباركة(٣٠)، إلا أن ذلك في النهاية لن يحقِّق النتيجة المنتظرة لإنهاء الانقسام، لأن ضريبته ستكون تخلِّي "حماس" عن سلاح المقاومة، وتفسير الموقف الأميركي يؤكِّد أن أيَّ حكومة فلسطينية يجب أن تلتزم بدون غموض وصراحةً باللاعنف، والاعتراف بدولة إسرائيل، والقبول بالاتفاقيات السابقة والالتزامات بين الأطراف والمفاوضات السلمية(٣١).

وإقليميًّا، مثَّلت قضية فلسطين الخطاب الرسمي العربي -ولو شكليًّا- على مدار عقود مضت، واتَّخذتها الحكام مبرِّرًا لتجاوز المطالب المشروعة في المشاركة السياسية وما يستتبعها من قضايا الحقوق والحريات، كان التكرار دائمًا، أن الخطر الإسرائيلي يستوجب تجاوز الديمقراطية والوقوف خلف الزعيم الذي سيدافع عن سيادة البلاد ضد الصهاينة، لذا كانت النتيجة رضوخ الشعوب تحت وطأة الاستبداد وسوط القمع الأمني.

ساهمت الأحداث التي شهدتها المنطقة بسقوط الربيع العربي وتمكُّن الثورة المضادة من قيادة النظام الإقليمي العربي في التأثير على الوضع الفلسطيني، أدركت الثورة المضادة سريعًا أن الفرصة الآن سانحة أفضل من أي وقت مضى لتصفية الصراعات في المنطقة والتخلُّص من التهديدات الثلاث التي تمثِّل عناصر المروق داخلها وهي: أولًا- تيارات الإسلام السياسي وفي مقدِّمتها جماعة الإخوان وأفرعها التنظيمية المنتشرة في أنحاء العالم، بحيث يتم تجفيف منابع استمرارية تلك التنظيمات بكافَّة السبل، والثاني- هو التخلص من القضية الفلسطينية، أحد أهم عناصر تغذية الخطاب الأيديولوجي والجيب التنظيمي المتجدِّد لهذه الجماعات، فضلًا عن كونها أحد أبرز تجليات فشل النظام الرسمي العربي، والثالث هو الخطر الإيراني الذي تمَّ الربط بينه وبين القضية الفلسطينية والجماعات الإسلامية بحيث يرتكز كل منهما على الآخر بوسائل متباينة(٣٢).

فلم تواجه القضية الفلسطينية منذ الاحتلال وضعًا أصعب من وضعها الحالي، فلم يجرؤ النظام العربي المؤسَّسي على تغيير لغة خطابه ومضامينه تجاه القضية الفلسطينية بالمستويات الحالية من قبل، فالآن يقوم بعض أقطاب النظام العربي بتحميل الفلسطينيِّين مباشرة مسؤولية استمرار الأزمة والعنف، بل ويتم المساواة بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي فيما يخص درجات ذلك العنف(٣٣).

ولذلك تعاني مسيرات العودة من سياق إقليمي مناوئ لها بقوة، ظهرت دلالاته في الموقف العربي بصورة واضحة أثناء الدعوة التي وجهتها تركيا للرَّدِّ على القرار الأمريكي،

---

(٣٠) أحمد جميل عزم، المفاوضات الأميركية مع "حماس"، موقع الغد، ٥ أكتوبر ٢٠١٧، تاريخ دخول الموقع ١٢ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/bQ٦W٨y

(٣١) المرجع السابق.

(٣٢) السيسي "يخرج عن النص" ويدعو إسرائيل لصنع السلام، موقع سكاي نيوز عربية، ٢١ سبتمبر ٢٠١٦، تاريخ دخول الموقع ١٥ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/xwFQmj

(٣٣) بالفيديو.. ننشر نص كلمة الرئيس السيسى أمام الأمم المتحدة، اليوم السابع، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧، تاريخ دخول الموقع ١٥ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/u٤١rB٨

لقد غاب معظم قيادات العرب عن القمة الإسلامية الطارئة التي عقدت في إسطنبول، وهو ما يعني استكمال توجُّهات النظام العربي الذي تحرِّكه دول الخليج، وهو ما يعكس في حقيقة الأمر استمرار غيابهم، وبروز المعادلة الثلاثية بين الدور التركي والإيراني والإسرائيلي أكثر فأكثر(٣٤).

وأخيرًا، لا يقل البعد الدولي في وزنه النسبي من الفاعلية في مسار القضية الفلسطينية عن البعدين المحلي والإقليمي بل يتجاوزهما بقوة. إذ يمرُّ المجتمع الدولي بمرحلة انتقالية يسودها التخبط والضبابية، وتسارعٌ بين قوى تسعى للصمود في القمة، وأخرى راغبة في الوصول للمجد، وبين هذا وذاك تذوب التفاصيل المأزومة غير القادرة على إيصال أصواتها لصالح هيمنة الأحلام الكبرى، وفي هذه الأثناء يبدو أن هناك تواطؤًا ما فيما يخصُّ فلسطين تحديدًا، رغم تصدُّع باقي التحالفات فيما يخص الأزمات الأخرى.

تعرَّض العالم الغربي هو الآخر لأزمة وجودية بعد صعود التيارات اليمينية المتطرفة، حيث تهدد منجزات الحداثة السياسية والاقتصادية والحضارية التي أنجزها رموزها على مدار عقود طويلة، كما أن تبنِّيها لقضية الهجرة من المسلمين للغرب مستغلِّين إرهاب تنظيم "داعش" ساهم في ضعف القضية الفلسطينية وقضايا العرب عمومًا هناك، ناهيك عن زيادة الأزمات التي يمر بها الغرب ذاته، حيث نقلت جزءًا من الداعمين لقضيَّته إلى التركيز على قضاياهم.

خاتمة

إن المتأمل في التاريخ بدقة سيدرك أن الخبرة الفلسطينية تفاجئك عندما تعلم أن أكثر لحظاتها المضيئة كانت في أصعب الظروف، ففي الستينيات وفي أوج النكسة العربية، وفي ظلِّ هيمنة إسرائيل على المشهد، خرجت المقاومة الفلسطينية لتسطر أقوى ملاحمها في مواجهة غطرسة الكيان الصهيوني، بعدد كبير من العمليات الفدائية، وبعد أحداث أيلول الأسود والحرب التي اندلعت بين النظام الأردني والمقاومة الفلسطينية، ثم انشغال النظام الإقليمي العربي والدولي بالحرب العراقية–الإيرانية، اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي أجبرت العالم على إعادة الانتباه للقضية، وحدثت بعدها المفاوضات السياسية التي انتهت باتفاق "أوسلو"، الذي دشَّن لمرحلة جديدة ظنَّ فيها البعض أن الموت السريري يقترب أكثر فأكثر من القضية، لاسيما بعد غزو العراق للكويت، وتصدُّع النظام الإقليمي العربي، وتزايد الصراع بين تنظيم القاعدة والمجتمع الدولي بقيادة أمريكا ثم غزو الأخيرة لأفغانستان، ورغم قتامة المشهد، استطاع الشعب الفلسطيني إشعال الانتفاضة الثانية للأقصى، بعد دخول شارون ساحة الأقصى.

ويبدو أن الفلسطينيِّين يقتربون أكثر كلَّما ضاقت بهم الحيل، ويبدعون دومًا كلما فقدوا الثقة في غيرهم، إذ تترسَّخ القناعات لديهم في أن انتظار الخلاص العربي هو السراب الأكبر، وأن مصيرهم أن يحملوا على عاتقهم هم القضية الأثقل في العالم.

الشعب الفلسطيني في الداخل وفي الشتات أعلنوها صريحة: **لا تنازل عن حق العودة، ولا تفريط في واجب المقاومة** مهما كانت جدواها غير واضحة الآن، ولكنها حتمًا ستعبر عن وجودها حينما تتاح الفرصة، ولذلك يواجه الإسرائيليون الذين طالما تغنوا بقبول التظاهر السلمي بوضع حرج من صعوبة طرح الحل النهائي القائم على تصفية القضية بما أظهرته مسيرات العودة، فالمجتمع الدولي لم يتفرَّغ بعد من حل الأزمة السورية واليمنية والليبية حتى تظهر له أزمة جديدة أشد خطورة، ولذلك يساعد السياق الحالي الذي تعيشه المنطقة رغم صعوبته في عدم نجاح محاولات التصفية بفضل شجاعة ويقظة الفلسطينيِّين عامَّة، وفي القلب منهم غزة هاشم.

إن الوضع في الضفة الغربية والأراضي المحتلة ربما يكون في مرحلة أسوء نتيجة خفوت شعلة المقاومة بالمقارنة مع غزة، إلا أن ذلك لا يرفع عنهم ضرورة التأكيد على استمرار

---

(٣٤) سليمان أبو ارشيد، غياب العرب، موقع عرب ٤٨، ١٥ ديسمبر ٢٠١٧، تاريخ دخول الموقع ٢٨ يوليو ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/gEUCLy

النبض وسريان الدماء داخل الجسد المعتل، أمَّا فلسطينيو الشتات فالواجب أشد لقدرتهم على التحرُّك أكثر من غيرهم، ولابد أن يكون هناك تصور للمرحلة المقبلة، يقوم على نقل المعركة إلى داخل معادلات وحقائق الاحتلال الإسرائيلي كما تفعل وتغيِّر غزة. لذلك سيساعد الاستمرار في مسيرات العودة على تأكيد تلك المعطيات الجديدة.

إن البحث وراء قضية المصالحة لن يزيد عن كونه استهلاكًا إعلاميًّا أو أكاديميًّا ربما يخدم أجندات معينة، ليست تلك الدراسة جزءًا منه، وإن كنَّا نؤمن بأن وحدة الشعب أمر لا مفرَّ منه، ولكن عندما تتوافر شروطه، أما استمرار هذا الوضع بنخبه الحالية فلن يفيد خطوة للأمام. والجدير بالذكر، أن محاولات التضييق أكثر على الضفة الغربية وأهالي فلسطين المحتلة، وعدم السماح لهم بالمشاركة في مسيرات العودة، سيجبرهم على تبنِّي مرحلة جديدة من النضال ستكون سمته المقاومة الفردية غير المركزية التي ستعبر في كل حالة ثأر لها عن رفضها لهذا الواقع بأطرافه وأسبابه ومسبباته. وعلى الجانب الآخر يبدو أن دور الفصائل الفلسطينية سواء كانت في الضفة أو القطاع في انحسار وتراجع أكثر، لاسيما أن تكلفة أي تحرُّك من جانب "حماس" ستكون كارثية، ورغم ذلك فهذا التراجع ربما يقدِّم خدمة جليلة للقضية بخروج جيل من المقاوميين الذاتيِّين الذين يؤمنون بحقهم على هذه الأرض.

*****



الثورة التونسية بين الثقافي والسياسي: ماذا يراد بالمجتمع التونسي؟

رجب السيد عز الدين(*)

مقدمة:

تعاني بلدان الثورات العربية من مشاكل اقتصادية واجتماعية مزمنة ومتراكمة على مدار عقود مضت في ظلِّ أنظمة حكم استبدادية متوارثة، وقد كان حضور الأبعاد الاقتصادية واضحًا في الثورة التونسية على وجه الخصوص، والتي يعود سبب اندلاعها المباشر في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ إلى المظاهرات الشعبية المتضامنة مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في نفس اليوم (مات بعدها بأيام) احتجاجًا على مصادرة السلطات البلدية في مدينة سيدي بوزيد لعربة يبيع عليها الفاكهة والخضار، وللتنديد برفض سلطات المحافظة قبول شكوى أراد تقديمها في حق إحدى الشرطيات التي صفعته على وجهه. وقد أدى ذلك إلى اندلا ع شرارة المظاهرات يوم الجمعة ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ وخروج آلاف التونسيين الناقمين على أوضاع البطالة وغياب المساواة والعدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم، وتطورت تلك الأحداث بشكل متسارع واتسعت الاحتجاجات لتأخذ طابعًا سياسيًّا ويطالب الشعب بتنحي الرئيس بن علي وبالحريات ومحاسبة العابثين بالأموال العامة والتحقيق بقضايا الفساد.

ورغم وضوح القضايا الاقتصادية والمعيشية على فاعليات الثورة التونسية وشعاراتها الرمزية إلا أن ثمة تحوُّلًا كبيرًا في أولويات القضايا المطروحة للنقاش العام في تونس منذ الثورة وحتى اللحظة الراهنة، لصالح حالة من الجدل المتصاعد حول قضايا دينية مجتمعية بحتة وسط حالة من الشدِّ والجذب والاستقطاب الحادِّ بين التيارات العلمانية والإسلامية.

تبلور هذا الجدل الثقافي المتصاعد في أشكال مختلفة بدأت أثناء عملية وضع الدستور الجديد الذى شهد خلافًا حادًّا حول توصيف طبيعة الدولة "مدنية – علمانية – دينية"، ونظام الحكم "رئاسى – برلماني"، وكذلك طبيعة العلاقة بين الدين والدولة والتشريع إضافة إلى قضايا ذات صلة بوضع المرأة العام والخاص.

امتدَّ هذا الجدل وتطوَّر إلى حالة نماذجية شديدة الوضوح خلال الشهور الماضية بعد صدور "تقرير الحريات الفردية والمساواة" في يونيو ٢٠١٨ والذى تبنَّاه رئيس الجمهورية التونسي ووعد بتحويله إلى مشروع قانون يطرح على البرلمان التونسي رغم ما يحتويه من آراء علمانية صادمة تجاه عدد من القضايا الدينية المتعلِّقة بالمرأة مثل الميراث والعِدَّة والمهر والنفقة والزواج من غير المسلم إضافة إلى قضايا أخرى ذات صلة بالمسألة الجنسية مثل الزنا واللواط وشرب الخمر وغيرها من القضايا ذات الصلة بظاهرة التحلُّل من أي أحكام إلهية بدعوى الحرية.

وسنحاول في هذا التقرير رصد مظاهر هذا الصراع الثقافي في تونس من خلال تحليل قضيتين نموذجيتين في هذا السياق، هما: "علاقة الدين بالدولة" و"المرأة ومسألة الحرية والمساواة"، مع محاولة تقديم إطار تفسيري في ختام الورقة.

القضية الأولى– الغموض المقصود.. جدل الدولة المدنية والعلمانية:

شهدت عملية وضع الدستور الجديد لثورة تونس جدلًا واسعًا بين التيارات العلمانية والإسلامية حول قضية الدين تحديدًا وموضعه في الدستور ما بين تيار منكر رافض لأي إشارة له في أي مادة دستورية، وتيار آخر مؤيِّد لهيمنته على عملية التشريع من خلال التمسُّك بالنصِّ على صيغة

(*) باحث في العلوم السياسية، وطالب دكتوراه في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

"الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع"، لينتهي الأمر بعد حالة استقطاب حادَّة إلى حالة خفيفة التصريح تم الاكتفاء فيها بالإشارة من بعيد إلى أن دين تونس هو الإسلام ولغتها العربية، ومن المفارقات الدالة في هذا السياق اعتراض التيارات العلمانية على تلك الإشارة الخفيفة بشدَّة، رغم أنها نفس الإشارة الموجودة في الفصل الأول من دستور ١٩٥٩ الموضوع في عهد الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبه (رائد العلمانية الحديثة في تونس)، كما حاولت تلك التيارات الالتفاف على تلك الإشارة الخفيفة بتأويل يتبنَّاه البعض بأن الضمير المتصل في عبارة "دينها الإسلام"، لا يتصل بالدولة وإنما بتونس، وأن الأمر لا يتجاوز مرتبة الإقرار بوضع اجتماعي دون ترتيب أي نتائج قانونية عليه[١]. وكان من اللافت للنظر أيضًا اقتراح المعترضين أن يكون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو المصدر الأساسي للتشريع بدلا من الشريعة الإسلامية[٢].

كما تفرَّع هذا الجدل إلى قضية أخرى تتعلَّق بطبيعة العلاقة بين الدين والدولة ما بين مؤيِّدٍ للنَّصِّ صراحة على كونها دولة علمانية لا علاقة لها بالدين، وآخرين يفضِّلون مصطلحًا أخفَّ هو "المدنية"، لينتهي الجدل لصالح التيار العلماني من خلال النَّصِّ في الفصل الثاني من الدستور الجديد على أن "تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة وإرادة الشعب وعلوية القانون، ولا يجوز تعديل هذا الفصل"، إضافة إلى تضمين الفصل السادس نصًّا حول إلزام الدولة بضمان "حرية المعتقد والضمير" و"حماية المقدَّسات"[٣].

ومن المفارقات الدَّالَّة في هذا السياق أيضًا انحصار الجدل حول مصطلح "مدنية الدولة" في الدستور التونسي باتجاه معنى واحد فقط خاص بنقيض كل ما هو ديني دون الإشارة مطلقًا إلى المعنى الأصلى المناقض لكل ما هو "عسكري"، الأمر الذي دفع كثيرين إلى التشكُّك في حملة الترويج لمصطلح الدولة المدنية باعتباره صيغة مراوغة لمفهوم آخر وهو "الدولة العلمانية"، وقد قطع رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي هذا الجدل الدِّلالي في تصريح أكثر صراحة في أغسطس ٢٠١٨ حين قال: "القول بأن مرجعية الدولة التونسية مرجعية دينية خطأ فاحش.. تونس دولة مدنية مرجعها الدستور وليس لها علاقة بالدين أو القرآن"[٤].

القضية الثانية– العلمنة الشاملة للمجتمع: قضايا المرأة نموذجًا:

لم يقتصر الصراع الثقافي في تونس على قضايا العلاقة بين الدين والدولة بل امتدَّ إلى قضايا أخرى ذات صلة بعلاقة الدين بالمجتمع، وقد حازت قضية المرأة على النصيب الأكبر من الجدل العلماني المتصاعد في تونس حول الحقوق والحريات العامة والفردية والتي تمَّت إثارتها بشكل ممنهج عبر مسارات مختلفة سياسية وثقافية وإعلامية وحقوقية للضغط على دوائر السياسة والتشريع لتعديل منظومة القوانين المنظِّمة للعلاقة بين الرجل والمرأة في تونس. ويبدو أن هذه الضغوط قد نجحت في تحريك رأس الدولة في هذا الاتجاه؛ ففي شهر أغسطس ٢٠١٧ دعا الرئيس التونسي إلى إجراء مراجعات قانونية تمنح المرأة مزيدًا من الحقوق،

(١) راجع محاضرة بعنوان "دينها الإسلام" لأستاذ القانون الدستوري قيس سعيد يحكي فيها كواليس الجدل حول هذه المادة في المجلس الوطني التأسيسي المخول بوضع الدستور، على موقع YouTube، بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:

https://goo.gl/vPgtem

(٢) منير السويسي، تونس: الشريعة في الدستور نقطة خلاف وتهديد لمدنية الدولة، موقع التليفزيون الألماني DW، ١٦ مارس ٢٠١٢، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/٩c٢KN٩

(٣) راجع دستور تونس ٢٠١٤ المواد الأولى والثانية والسادسة وغيرها، ونصوصه متاحه على موقع بوابة التشريع.تونس، متاح عبر الرابط التالي:

https://goo.gl/To٤٤JP

(٤) السبسي: تونس دولة مدنية مرجعها الدستور.. ولا علاقة لنا بالدين أو القرآن، موقع سي إن إن بالعربية، ١٤ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/Nv٤Eac

وكلَّف لجنة بإعداد تقرير يتضمَّن إصلاحات تشريعية متعلِّقة بالحريات الفردية والمساواة، منها إقرار المساواة في الميراث، وقد كان من اللافت للنظر تصريح الرئيس بأن موضوع الميراث من الموضوعات التى تركها الله لاجتهاد البشر في إشارة غريبة إلى جهله واستنكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة من نُظم الميراث المفصَّلة تفصيلًا دقيقًا(٥). واستكمل الرئيس التونسي هذا المسار في ١٤ سبتمبر من نفس العام عندما فاجأ الجميع بإلغاء الحظر المقرَّر على زواج المسلمات بغير المسلمين، كما شدَّد على ضرورة مراجعة قانون الأحوال الشخصية لمواكبة تطوُّر المجتمع وملاءمة التشريعات المعمول بها مع ما نَصَّ عليه دستور الجمهورية الثانية(٦).

انتهت اللجنة (المشكلة من تسعة أعضاء) من عملها في يونيو ٢٠١٨ وقدَّمت للرئيس تقريرًا من ٢٣٣ صفحة من جزءين، الأول مخصص للحقوق والحريات الفردية، ويتناول الثانى المساواة التامة بين الجنسين، خاصة في الميراث، إما بشكل إلزامي أو بشكل اختياري، والمساواة بين جميع الأطفال، بمن فيهم المولودون خارج إطار الزواج، كما اقترحت إلغاء عقوبة الإعدام أو الإبقاء عليها في الحالات القصوى التي ينتج عنها الموت، وعدم تجريم المثلية الجنسية، وإلغاء المهر كشرط للزواج وإلغاء العدَّة للمطلَّقة أو الأرمل كشرط للزواج، وبرَّرت اللجنة، المساواة في الإرث، بتغيُّر المجتمع وتطوُّر دور المرأة التى أصبحت تتقاسم مع الرجل المسؤوليات المالية داخل الأسرة(٧).

ومن المفارقات الدالَّة في هذا السياق غلبة التيار العلماني على تشكيل اللجنة بشكل كامل (تسعة أشخاص من نفس التيارات(٨))، وكان من اللافت للنظر تهميش

---

(٥) طارق عمارة، مبادرة رئيس تونس للمساواة في الميراث تثير جدلا واسعا في تونس وخارجها، رويترز، ١٦ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/٩StQ٣f

(٦) تونس "تلغي الحظر" على زواج التونسيات من غير المسلمين، بي بي سي عربي، ١٤ سبتمبر ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/Vf٨Fv٢

(٧) **أهم توصيات لجنة الحريات الفردية والمساواة:**

إقرار المساواة في الإرث إما بشكل إلزامي أو بشكل اختياري، وإلغاء الفصل ٢٣٠ من القانون الجزائي (المجلة الجزائية) الذي يجرم المثلية الجنسية، أو الإبقاء على التجريم مع غرامة مالية، إلغاء عقوبة الإعدام أو الإبقاء عليها في الحالات القصوى التي ينتج عنها الموت، وتجريم الدعوة للانتحار والتحريض عليه، ومنع الكشوف الشرجية، وإقرار حق الفرد في رفض أو قبول كل أنواع العلاج، وتدقيق مفهوم الجرائم المتعلقة بالأخلاق الحميدة والمجاهرة بالفحش، وإقرار ضمانات تشريعية لفرض احترام حرية الفكر والمعتقد والضمير بدون تمييز بين مختلف الديانات، وتجريم كل تحقير لديانة الغير بغاية التحريض على العنف أو الكراهية أو التمييز مهما كان شكله، وتجريم التكفير، ومنع كل ادِّعاء زواج يكون خارجًا عن الأشكال والصيغ القانونية، وحرية الفنون والبحث العلمي، وإلغاء التمييز في شروط منح الجنسية، وإلغاء المهر، وإلغاء العدة باعتبارها تقييدًا غير دستوري لحرية زواج المرأة أو المحافظة عليها باستثناء عدة الفقدان وحالة الزواج دون دخول، وإلغاء الإشارة القانونية إلى أن الحضانة شأن يخص المرأة، وإلغاء التمييز في إسناد اللقب العائلي، والمساواة في الضرائب المفروضة.

(٨) **أعضاء اللجنة التسعة هم:**

بشرى بلحاج حميدة: محامية وناشطة في المجتمع المدني، ونائبة مؤسسة في المجلس الوطني التأسيسي ثم نائبة في مجلس نواب الشعب عن حزب نداء تونس.

درة بوشوشة: أستاذة أدب إنجليزي ومنتجة ومخرجة أفلام، أدارت لثلاث سنوات مهرجان أيام قرطاج السينمائية.

كريم بوزويتة: دكتور في علم الإنسان، جامعي وخبير دولي في الاستراتيجية والمرافعة مع الأمم المتحدة، درس في عدة جامعات تونسية وأجنبية مثل جامعة لويولا شيكاغو وجامعة كانتربري.

عبد المجيد الشرفي: دكتور وأستاذ جامعي مختص في تاريخ الفكر الإسلامي في الجامعة التونسية، كان عضوًا في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، ورئيس مؤسسة "بيت الحكمة" منذ ٢٠١٥.

سليم اللغماني: أستاذ القانون العام والعلوم السياسية في كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس (جامعة قرطاج)، كان عضو الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، ترأس الجمعية التونسية للقانون الدستوري وكان عضو المجلس العلمي للأكاديمية الدولية للقانون الدستوري.

صلاح الدين الجورشي: كاتب وناشط حقوق إنسان، كان نائب رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وهو مؤسس منتدى الجاحظ للفكر الإسلامي، يعتبر أحد منظِّري اليسار الإسلامي.

سلوى الحمروني: أستاذة القانون العام في كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس (جامعة قرطاج)، مختصَّة في القانون الدولي العام في

اللجنة لعلماء الفقه والشريعة في جامعة الزيتونة التي يعادل وزنُها الأزهر الشريف في مصر، فقد رفض أغلب أعضاء اللجنة المناظرة حول مضمون التقرير وقضايا في الإعلام أو حتى في جلسات خاصة وفقًا لما صرَّح به د. إلياس دردور أستاذ الفقه المقارن بجامعة الزيتونة(٩)، وكانت جامعة الزيتونة قد أصدرت بيانًا في ٢٩ يونيو ٢٠١٨ للتبرُّؤ ممَّا جاء في التقرير وعدم تحمُّلها لأيِّ مسؤولية علمية أو أخلاقية عمَّا جاء فيه، مؤكِّدة أنه لا يعبر عن موقفها، بل ترى فيه التفافًا مُشينًا على قيم الإسلام وتعاليمه.

وقالت اللجنة إن جامعة الزيتونة لم تشرَك بصفة رسمية في أعمال هذا التقرير ولا في صياغته ولم يكن لها حضور علمي فاعل فيه، مشيرة إلى حالة التهميش التي تعرَّض لها بعض من حضر من أساتذة الزيتونة، فقد وقع استدعاؤهم في بداية أشغال اللجنة، للحديث عن التصوُّرات العامَّة لمبادئ الحرية والمساواة والعدالة الإجتماعية ثم غُيِّبُوا ولم يقع إشراكهم في تفاصيل التقرير وجزئيَّاته، كما لم تتلقَّ الجامعة أي مراسلة لإبداء الرأي العلمي في التقرير قبل عرضه على رئاسة الجمهورية، خاصة وأن كثيرًا من مسائله القانونية والسياسية تحتاج إلى مقاربة دينية، بل إن جميع مسائله قدمت على أساس مناقشة البعد الديني والاجتماعي فيها(١٠).

الأكثر مفارقة أن تهاجم رئيسة اللجنة أئمة المساجد الذين اعترضوا على التقرير بحجَّة تدخُّل المساجد في السياسة، مع أن ما جاء به التقرير لا يمتُّ للسياسة بصلة، بل ينصبُّ على قضايا دينية بحتة كما في الميراث والعدَّة والمهر والزواج من غير مسلم على سبيل المثال(١١).

كما كان من اللافت للنَّظر رفض رئيسة اللجنة بشرى بلحاج حميدة اللجوء للاستفتاء الشعبي على ذلك التقرير الذى واجه معارضة شعبية كبيرة منذ صدوره وصولا إلى حالة تظاهرات ضخمة انطلقت في عدَّة مدن تونسية وأمام البرلمان التونسي احتجاجًا على هذا التقرير وما جاء فيه(١٢)، إذ رفضت رئيسة اللجنة الاستفتاء بحجة أن الشعب غير مؤهَّل للحكم على التقرير، مشيرة إلى أن مثل هذه الموضوعات لا تحتاج إلى استفتاءات، فعلى سبيل المثال وفي مماثلة مع فرنسا تمر مثل تلك التقارير عبر البرلمان(١٣).

تبنَّى رئيس الجمهورية وحزبه "نداء تونس"(١٤) ما جاء في التقرير، وبالأخص قضية المساواة في الميراث، ووعد

مجالي حقوق الإنسان والقانون الدستوري، وهي بذلك خبيرة لدى العديد من المنظمات الدولية.

مالك الغزواني: قاض ونائب رئيس المحكمة الابتدائية بتونس.

إقبال الغربي: جامعية ومختصة في الأنثروبولوجيا الدينية في المعهد العالي لأصول الدين بتونس (جامعة الزيتونة).

(٩) قدم الدكتور إلياس دردور سلسة خطب في أيام الجمعة حول تفاصيل التقرير ومحاوره ونقد ما جاء فيه مفصلا ، راجع خطبة بعنوان "ردا على لجنة الحريات التونسية" على موقع YouTube، ٢٤ يونيو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/opHYSW

(١٠) جامعة الزيتونة: "تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة التفاف مشين على قيم الإسلام"، موقع قناة نسمة التونسية، ٢٩ يونيو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/z٤JT٦G

(١١) للمزيد حول هجوم بشرى بلحاج، انظر الآتي:

- بشرى بلحاج حميدة: أئمة كذَّابون يشنُّون حملة على تقرير اللجنة وأعضائها، ٣ أغسطس ٢٠١٨، موقع باب نات، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٢N٨GduQ

- بشرى بلحاج حميدة: "النقاشات التي تمت في المساجد وفي مواقع التواصل حول تقرير لجنة الحريات لا أخلاقية"، موقع قناة نسمة الفضائية، ٢٩ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/tZhhq٦

(١٢) آلاف التونسيين يحتجون على تقرير لجنة الحريات الفردية، موقع سكاي نيوز عربية، ١٢ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/Ctvd١N

(١٣) بشرى بلحاج حميدة: الشعب التونسي لم يصل إلى مرحلة من الوعي لنعتمد الاستفتاء في مسألة الحقوق والحريات، موقع باب نات، ٧ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٢xWHShy

(١٤) ردود أفعال متضاربة من النهضة والنداء حول مقترح السبسي بالمساواة في الميراث بين الجنسين، موقع جريدة الشروق التونسية، ١٣ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٢zEKDpS

بتحويلها إلى قانون سيتقدَّم به إلى البرلمان التونسي بحكم صلاحيته لتقديم مشروعات قوانين للبرلمان، وكان من اللافت للنظر أن يعلن الرئيس هذا التبنِّي بشكل قاطع في مؤتمر صحفي كبير في ١٣ أغسطس ٢٠١٨، قائلًا: "موضوع الميراث حسمنا فيه، والقول بأن مرجعية تونس دينية خطأ فاحش.. تونس دولة مدنية ولا علاقة لنا بالدين أو القرآن"[١٥]، وكان من المتوقَّع أيضًا أن يُعلن الرئيس مشروعات قوانين تتعلَّق بحقوق المثليِّين جنسيًّا كما جاء في توصيات التقرير، لكنه فضَّل كسب الوقت عبر تشكيل لجنة لدراسة المقترحات قبل نشرها، بحجة لطيفة للغاية "احترام مشاعر الشعب التونسي وعدم استفزازه"، وكأن مسائل الميراث والعدَّة والمهر والعلاقات الجنسية والزواج من غير المسلم لا تشكِّل استفزازًا لمشاعر غالبية الشعب التونسي نساءً ورجالًا[١٦].

ومن المفارقات الدالَّة في هذا السياق اعتماد الرئيس التونسي على منطق مقلوب من زاوية الأقلية والأغلبية، وذلك حينما صرَّح بأن المعترضين على المساواة في الميراث يمكنهم اللجوء إلى تقسيم الميراث حسب الشريعة الإسلامية بشرط الوصية الكتابية بذلك، وهو ما أثار جدلًا واسعًا حول تفاصيل ذلك الطرح وآثاره وإشكاليَّاته في حالة الموت الفجائي أو تعدُّد الزوجات أو الأبناء غير الأشقاء.. إلخ، كما ثار الجدل حول المنطق المقلوب الذى اعتمده الرئيس في حديثه والذي ينطوي على رؤية أغلبية الشعب التونسي المتجانس دينيًّا ومذهبيًّا باعتبارهم أقلية مأزومة يبحث لها عن حل، بينما يرى أقليتهم أغلبية مهدورة الحقوق يجب تمكينها من حقوقها بإعادة تفصيل كافَّة القوانين والتشريعات باعتبارهم أصل الشعب وغيرهم استثناء، ويلخِّص أحد المنتقدين هذا المنطلق المقلوب قائلاً " كان الأولى بالرئيس أن يتحدث عن مخرج لتلك الأقلية لا أن يبحث عن مأزق للغالبية "[١٧].

ومن المفارقات الدالَّة في هذا السياق أيضًا استخدام بعض الرموز النقابية البارزة المؤيِّدة للتقرير وصف "داعش" لإرهاب الأحزاب والحركات السياسية الإسلامية الرافضة للتقرير، فقد وصف نقيب الصحفيِّين في تونس (ناجي البغوري) موقف حركة النهضة الرافض للمساواة في الميراث "بالداعشى"[١٨]، بينما اتهمها آخرون بالخداع وعدم الالتزام بما أعلنته سابقًا (مايو ٢٠١٦) من كونها حركة مدنية تفصل بين الديني والسياسي[١٩]، وعلى هذا المنوال ذهب آخرون للتشكيك في مدنية الحركة، وكأن المدنية لديهم لا تعني إلا الانسلاخ من الدين كلِّيًّا، بل والهجوم على كل ثوابته وقواعده الأساسية.

ومن المفارقات الأخرى في هذا السياق أيضًا اعتماد اللجنة المعِدَّة للتقرير على المنظومات التشريعية الغربية كمرجع أساسي لصياغة الحقوق والحريات الفردية، ولعل هذا يفسر ترحيب منظمة الأمم المتحدة وعدد من دول العالم الغربي بالتقرير في صيغته النهائية، بل ومطالبة السلطات التونسية بتفعيله على المستوى التشريعي[٢٠]، وقد

---

(١٥) موقع البي البي سي العربية، الرئيس التونسي يدعو إلى "المساواة في الميراث بين الرجل والمرأة"، منشور بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/zg٨LK٧

(١٦) مبادرة السبسي حول الميراث تتفاعل وتثير جدلا غير مسبوق، موقع التليفزيون الألماني DW، ١٦ أغسطس ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://p.dw.com/p/٢iMwF

(١٧) د. إلياس دردور: السبسي يفرض المساواة في الإرث على ٨٠٪ من التونسيين لأجل خاطر ٢٠٪، موقع هوية برس، ١٠ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/Cp٩TKo

(١٨) وصف «النهضة» بـ«داعش» يضع نقيب الصحفيين التونسيين في مأزق، موقع التحرير الإخباري، ٢٨ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/hmY٦CW

(١٩) النهضة تفصل بين الدين والدولة.. والسبسي يرحب بحذر، موقع الحرة، ٢١ مايو ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/٥EXPsw

(٢٠) منظمة الأمم المتحدة تهنئ تونس وترحب بتقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة، موقع راديو شمس fm، ١٣ يوليو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/٨rBj٣Q

وانظر أيضًا: فرنسا ترحب بتقرير الحريات الفردية والمساواة في تونس، موقع السفارة الفرنسية في تونس، ٢٢ يونيو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/Xk٦km٥

أقرَّ بعض أعضاء اللجنة بمشاركة رموز سياسية فرنسية في صياغة التقرير واقتراح مواد خاصة بالمثلية الجنسية(٢١)، الأكثر مفارقة في هذا الشأن أن يشن بعض أعضاء اللجنة هجومًا حادًّا على موقف الأزهر الرافض للتقرير بحجج غريبة ومرتبكة(٢٢)، فتارة يقولون إن ما يجري في تونس شأن وطني داخلي لا علاقة للأزهر به(٢٣)، وتارة يقولون إن شيوخ الأزهر ليس لديهم سلطة على التونسيّين، ونحن لدينا علماء أدرى بالمجتمع التونسي(٢٤)، ولا ندري أي صنف من العلماء يُشار إليه في هذا السياق في ظلِّ استبعاد اللجنة لكل علماء الشريعة والفقه بجامعة الزيتونة بل ورفض المناظرة معهم أو أخذ رأيهم في مضمون التقرير ومواده(٢٥).

هكذا صارت "الوطنية" و"الداعشية" أوصافًا سهلة الاستخدام لإرهاب الخصوم في تونس. ويبدو أيضًا أن مثل هذه التيارات قد تناسَتْ فجأة أنها ليبرالية تروّج لنقاش الفكرة بالفكرة والرأي بالرأي والحوار بالحوار.. إلخ ،كما تناسى هؤلاء أيضًا أن الاعتماد على نسْخ منظومات تشريعية غربية بتونس لا يُعَدُّ عملًا وطنيًّا بأيِّ شكلٍ من الأشكال، بل يشكِّل حالة من التبعية العمياء للأجنبي.

تونس: من العلمانية الجزئية إلى الشاملة.. ملاحظات وإطار تفسيري

من خلال ما سبق يمكن استنتاج عدد من الملاحظات ذات الدلالة، أبرزها انحسار الجدل حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تمسُّ حياة ومعيشة أغلبية الشعب التونسي لصالح قضايا ثقافية نخبوية ضيقة يغلب عليها الطابع السياسي في إطار حالة استقطاب حادَّة بين التيارات العلمانية والإسلامية، وتكفي الإشارة إلى مؤشرات الحالة الاقتصادية المتعثرة في تونس بعد مرور ثماني سنوات على الثورة للدلالة على هذا الاستنتاج.

الملاحظة الثانية تتعلق بانتقال الهجمة العلمانية في تونس من الدولة إلى المجتمع في محاولة لترسيخ مزيد من عمليات التغريب والعلمنة للمجتمع التونسي بشكل غير مسبوق حتى في عهود علمانية سابقة، فكثيرًا ما نادت عدة منظمات للمجتمع المدني طيلة العقدين الماضيين بضرورة سَنِّ قوانين للمساواة في الميراث بين الرجل والمرأة ولكنها لم تلق آذانًا صاغية من الرئيس السابق زين العابدين بن علي –الذي عُرف بأنه علماني ومناصر للتغريب– لشدَّة حساسية الموضوع على الأرجح، بل إن الحبيب بورقيبه الذي يُنظر إليه على أنه محرر المرأة في تونس لم يتمكَّن من إدخال أيِّ تعديل بشأن موضوع المساواة في الميراث بسبب وضوح النص القرآني.

الملاحظة الثالثة تتعلق بانتقال الهجمة العلمانية من فروع الفقه إلى أصوله، ومن قضايا ذات بعد اجتهادى مرتبط بظروف وملابسات تاريخية إلى ثوابت الشريعة الإسلامية وأحكامها الواضحة المنظِّمة للعلاقات الاجتماعية، كما في قضايا الميراث والزنا واللواط والإجهاض وغيرها من المسائل التي تعرَّض لها التقرير وصولًا إلى قضايا لا يمكن تخيُّل مناقشتها لو كانت تخصُّ أديانً أخرى، كما في قضية العدَّة الخاصة بالمرأة المطلقة أو المتوفى عنها زوجها

(٢١) تقرير لجنة المساواة والحريات الفردية: اعترافات خطيرة لاحد أعضائها واللجنة تتهاوى تحت القصف الشعبي، شبكة تونس الآن، ١٥ يوليو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/kZ٣dLg

(٢٢) حسن سلمان، ردود تونسية على علماء الأزهر: اهتموا بشؤونكم، موقع القدس العربي، ١٦ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/tT١Gkg

(٢٣) تصادم بين الأزهر وإفتاء تونس.. وجدل إقليمي حول المساواة، موقع قناة العربية، ١٦ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/tr٧Kdg

(٢٤) راجع حوار بشرى بلحاج رئيسة لجنة الحريات مع جريدة الوطن المصرية في ٢٩ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/TiRC٤W

(٢٥) عبد الحكيم شق الطين، أساتذة جامعة الزيتونة بتونس يرفضون قرار الرئيس، موقع النهار أونلاين، ٢٩ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/r٥tE٢p

انظر أيضًا: وفاء الحكيري، علماء تونس يرفضون مقترحات لجنة الحريات الفردية والمساواة، موقع مجلة ميم، ٢٧ يونيو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/١MPMxV

والمقررة بثلاثة أشهر وفق ما جاء في القرآن الكريم، إذ للقارئ أن يتخيَّل على سبيل المثال رد فعل لجنة الحريات المزعومة لو كانت تلك القضية تخصُّ المرأة اليهودية أو المسيحية أو حتى البوذية أو الهندوسية.

الملاحظة الرابعة تتركز حول آلية الهجمة العلمانية الأخيرة والتى اعتمدت بالأساس على الاستقواء بالدولة لفرض حالة تغيير قسرية من أعلى لثقافة المجتمع التونسي وهويته العربية والإسلامية بما يعيد الاعتبار للجدل الدائر منذ عقود في أوساط الحركات الإصلاحية في العالم العربي حول مقولات الإصلاح من أعلى أو أسفل وآثارها ومدى فاعليَّتها.

أمَّا الملاحظة الأخيرة فتتعلَّق بأساليب الإرهاب الفكري المتصاعدة لقمع أغلبية المسلمين التونسيّين وغير التونسيّين ممَّن يعارضون التقرير ويرونه مخالفًا لثوابت دينهم وقواعده الأساسية، وقد اعتمد أسلوب الإرهاب الفكرى على ثلاثة مقولات موجهة حسب الفئة المعترضة ، فمقولة "الجهل" يمكن استخدامها في مواجهة أغلبية الشعب المعترض، ومقولة "داعش" يمكن استغلاها لإرهاب حركة النهضة الإسلامية وابتزازها فكريًّا وثقافيًّا، ومقولة "الوطنية" يمكن إطلاقها في وجه الأزهر للكفِّ عن الازعاج المتجاوز للحدود.

وفي ختام هذه الورقة يبدو للباحث أن ما طرحه الدكتور عبد الوهاب المسيري –رحمه الله– حول العلمانيَّتين الجزئية والشاملة يصلح إطارًا تفسيريًّا لتحليل تحولات الظاهرة العلمانية في تونس خلال السنوات الماضية ومآلاتها المستقبلية ومن ورائها بلدن الربيع العربي الأخرى التى تشهد صعودًا مماثلاً لنزعات العلمانية الشاملة بدرجات متفاوتة في الحدَّة.

حيث تناول الدكتور المسيري ظاهرة العلمانية على مستويين في مجلدين كبيرين[٢٦]، الأول جزئي ويُعنى بالدولة ومؤسساتها ويسمِّيها العلمانية الجزئية، والثاني شامل ويُعنى بالمجتمع وثقافته وأنماط عيشه وحياته ويسمِّيها العلمانية الشاملة، وقد أسهب كثيرًا في تحليل النموذج الثاني محذِّرًا من انتشار نزعات العلمنة الشاملة في المجتمعات العربية والإسلامية على مستوى الفكر والسلوك والأخلاق إضافة إلى مجالات الاقتصاد والسياسة وغيرها[٢٧].

من هذا المنطلق يمكن ملاحظة حالة الارتباط الوثيقة بين ما طرحه المسيري حول العلمانية الشاملة المتوحشة، وما تتعرَّض له المجتمعات العربية والإسلامية خلال الفترة الأخيرة من عمليات هجوم منظمة على ثوابت الإسلام وقواعده الأساسية الحاكمة للمجتمع، والتي وصلت لحالة نماذجية فجَّة في تونس. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن ما رصده المسيري في تأسيس نظريَّته حول أنماط العلمانية، ارتكز على استقراء فترات الثمانينيات والتسعينيات وبداية الألفية الجديدة، بما يعنى أن ثمة تطوُّرات هائلة بحاجة لعمليات (رصد – تسكين – تحليل – تفسير)، يمكن من خلالها اختبار مدى القدرة التفسيرية لأنماط العلمانية لدى المسيري وغيره من المفكِّرين الذين تصدُّوا لدراسة الظاهرة العلمانية في العالم العربي، ولعلَّ أبرز ما يمكن مراجعته في هذا الإطار مسألة تصنيف العلمانيّين العرب ومدى تبنِّيهم للعلمانية الجزئية أو الشاملة، فقد كان المسيري ممن يعتقدون أن أغلب العلمانيِّين العرب جزئيّون، ولا ندري هل كان سيظل على هذا الرأي لو كان حيًّا بين أيدينا اليوم أم كان سيكون له رأي آخر؟

*****

(٢٦) عبد الوهاب المسيري، **العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة**، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢).

(٢٧) مثل هذا البعد لم ينل الاهتمام الكافي للباحثين المهتمّين بفكر المسيري سواء في الإشارة إليه أو في البناء عليه لتحذير المجتمعات الإسلامية من تلك العمليات العلمانية الشاملة التى تتسرَّب إليهم يوميًّا عبر مسارات مختلفة إعلامية وفكرية ونفسية واقتصادية، ذلك أن أغلب الباحثين العرب استهواهم الاستقطاب العلماني الإسلامي حول الدولة والسلطة، فراحوا يطرحون جانبًا مما طرحه المسيري حول العلمانية الجزئية في محاولة للتقريب بين الخصوم، بينما خفت إلقاء الضوء على العلمانية الشاملة وما تفعله في المجتمعات، ولعل المطلع على عناوين أغلب الأبحاث والرسائل التى كتبت حول المسيري يدرك هذه النقطة بسهولة.

• دول التداعي العربي: تقطيع أوصال المجتمع على أسس مختلفة



أ) السياسات الطائفية وأزمات التهجير والنزوح في العراق

محمد علي إسماعيل[*]

مقدمة

تشهد المحافظات العراقية الجنوبية، منذ ٨ يوليو ٢٠١٨، احتجاجات على تردي الأوضاع المعيشية، وسوء الخدمات، واستشراء الفساد، وتصاعد معدلات الفقر والبطالة، وهي مطالب متكررة من المحتجّين العراقيين في مختلف أرجاء العراق منذ انتفاضات ما سُمي بـ"الربيع العربي"[١]. كان قد احتشد مئات المحتجين في المناطق الحضرية العراقية، منذ فبراير عام ٢٠١١، خاصة في العاصمة بغداد ومدن كربلاء والسليمانية والموصل وغيرها، منادين بأربعة مطالب أساسية، وهي تحسين الخدمات والبنى التحتية، والقضاء على الفساد، والمطالبة بتوفير فرص عمل أسوة بما حدث في بلدان الربيع مثل تونس ومصر، وأخيرًا مسألة الحريات العامة وحقوق الإنسان وسيادة القانون[٢].

لقد تمَّت المناداة بهذه المطالب إلى جانب مطالب أخرى تتعلّق بالتمييز ضد الطائفة السُّنِّيَّة —خاصةً عودة المهجَّرين قسريًّا من محافظة ديالى إلى منازلهم، والإفراج عن المعتقلات السُنيَّات— في الانتفاضة السلمية للمناطق السُنيَّة (بعض المناطق من محافظات بغداد، وصلاح الدين، ونينوى، وديالى، والأنبار، وكركوك)، والتي جرت في الفترة من ٢١ ديسمبر ٢٠١٢ وحتى ٥ فبراير ٢٠١٣، قبل أن تأخذ التظاهرات السلمية منحى العنف الطائفي بعد أحداث الحويجة الدامية[٣]، ومن ثمَّ تأسيس حزب الله العراق لميليشيا "جيش المختار" الشيعية بهدف دعم حكومة المالكي ومحاربة تنظيم القاعدة، وتصاعد أحداث العنف بهجوم تنظيم دولة العراق الإسلامية على عناصر مجالس الصحوة بمدينة "التاجي"[٤]. كما أن المطالب الحالية لمتظاهري المحافظات الجنوبية تتماثل مع مطالب متظاهري ساحة التحرير بوسط العاصمة بغداد، وهي التظاهرات التي دعا لها رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر في ١١ فبراير ٢٠١٧، وخرجت بثلاثة مطالب وهي: إصلاح النظام السياسي، ومكافحة الفساد، وتأمين الخدمات[٥]. وعلى الصعيد الكردي، خرجت تظاهرات في مدينة السليمانية على خلفية فشل الاستفتاء الكردي تطالب باستقالة حكومة الإقليم، ومحاربة الفساد، بسبب الأزمة الاقتصادية في الإقليم[٦].

إن المطالبة بمكافحة الفساد، هي القاسم المشترك لكل التظاهرات والاحتجاجات العراقية منذ ٢٠١١، حيث

(*) باحث في العلوم السياسية.

(١) اصطلاح شاع استخدامه في وسائل الإعلام منذ مطلع عام ٢٠١١، ويعني تلك الانتفاضات والاحتجاجات السلمية التي قامت ضد الفساد والظلم والاستبداد واندلعت لتنادي بإسقاط الأنظمة القائمة، وانطلقت منذ أن أشعلتها نار المواطن التونسي محمد البوعزيزي في جمهورية تونس، وأسقطت رئيسها زين العابدين بن علي، ثم في جمهورية مصر العربية وأسقطت أيضًا رئيسها حسني مبارك، كما أسقط الليبيون نظام معمر القذافي في ليبيا، واندلعت كذلك في اليمن، وسوريا والبحرين وغيرها.

(٢) Protesters In Iraqi Cities Demand Better Social Services, Corruption Probes, Radio free Europe "Radio liberty", ١١ February ٢٠١١, available at: https://goo.gl/PQhJrV

(٣) تصاعد حدة التوتر في العراق بعد سقوط عشرات القتلى في احتجاجات الحويجة، رويترز، ٢٤ أبريل ٢٠١٣، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/ZzXiFi

(٤) العراق: ٢٣ قتيلاً في هجوم انتحاري بـ"التاجي"، سي إن إن بالعربية، ٦ مارس ٢٠١٣، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/qAxGJy

(٥) شهداء ساحة التحرير، شهداء نضال عراقي لا عنفي مستمر، المبادرة الدولية للتضامن مع المجتمع المدني العراقي، ٢٠ فبراير ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/e٥LEjE

(٦) تظاهرات في السليمانية... أكراد غاضبون أحرقوا مقرات حزبية رفضًا لفساد الحكومة، النهار، ١٨ ديسمبر ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: http://cutt.us/U٢٩gU

يقبع العراق في ذيل مؤشر مدركات الفساد منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٧، الأمر الذي يهدد بانحسار فرص التنمية والاستثمار وتقويض شرعية الإنجاز لأي نظام سياسي[٧]، حيث احتل العراق المركز ١٦٩ من أصل ١٨٠ دولة على مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٧[٨]، متراجعًا ثلاثة مراكز عن العام ٢٠١٦[٩].

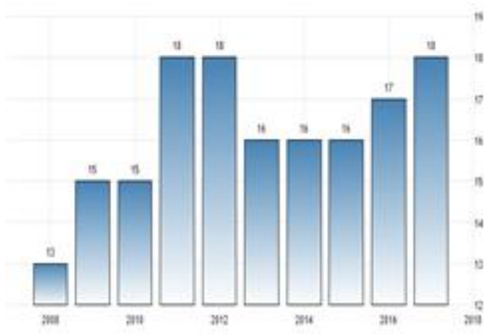
يَنتُج هذا الفساد بشكل بنيوي، في العراق، عن الهياكل السياسية السائدة "كالطائفة، والمذهبية، والعشائرية والإثنية" والتي تشكِّل بمجملها أهم حاضنات الفساد السياسي والمالي في العراق، والتي تم إنتاجها على مدار تاريخ الدولة العراقية الحديثة منذ العهد الملكي، مرورًا بالعهد الجمهوري وتشهد ذروتها منذ الاحتلال الأنجلو-أمريكي للعراق وحتى يومنا هذا.

منذ الغزو الأنجلو-أمريكي عام ٢٠٠٣، سقطت الدولة العراقية في دورات من فشل مسيرة إعادة بناء الدولة،

(٧) العراق – مؤشر الفساد، تاريخ الدخول ١٩ يوليو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/f٤vYXQ

(٨) Corruption perceptions index ٢٠١٧, transparency, ٢١ February ٢٠١٨, available at: https://goo.gl/rdARPo

(٩) Corruption perceptions index ٢٠١٦, transparency, ٢٥ January ٢٠١٧, available at: https://goo.gl/٥١eZnh



شكل ١: العراق في مؤشر الفساد منذ عام ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٧.

يحسب المؤشر مدى انتشار الفساد في كل دولة، سواء كان فسادًا سياسيًّا أو إداريًّا أو فساد مسؤولين أو وجود تعاملات سرية ورشاوى، ويقوم التقييم على شكل نقط من ٠ : ١٠٠، وكلما اقتربنا من مئة فهذا يعني أن الفساد أقل وكلما نقصت درجات الدولة على المؤشر، فيعني ذلك أن الفساد بأشكاله السياسية والإدارية يزداد.

حيث سمح ضعف الدولة الجديدة وعمليات "المحاصصة الطائفية" للهويات الأولية أن تنطلق لتستعرض عضلاتها السياسية، وتقوم بالمنافسة على الزعامة والتأثير في صراع دائم من أجل السلطة والثروة. وكما يصنف جارث ستانسفيلد "مثلث النزاع الذي خيَّم شبحُه على الدولة العراقية منذ تأسيسها"، نجد معضلة الدولة العراقية تتمثَّل في أن "التمرد السُّني الدائم بعد عام ٢٠٠٣ يرجع إلى فقدان السلطة الموكلة تاريخيًّا إلى السُّنَّة منذ تأسيس الدولة الحديثة عام ١٩٢١، وإن القومية الكردية عملت منذ الإطاحة بنظام البعث على تأسيس حكم ذاتي مقرون باندفاعات نحو الاستقلال وتشكيل دولة كردية؛ في حين يدفع التهميش السابق للأغلبية الشيعية إلى فرض سيطرتها على مؤسسات الدولة العراقية"[١٠].

مرَّت الدولة العراقية بدورتين من فشل مسيرة إعادة البناء، منذ عام ٢٠٠٣، كانت الأولى بعد الغزو الأمريكي في الفترة بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٦، تم خلالها السير في طريق بناء الدولة الجديدة نتيجة التحالف بين الزعماء الشيعة والأكراد، ولم يتم تمثيل السُّنة الذين قاطعوا عملية إعادة البناء تلك، حيث انخرط قطاع منهم في عملية تمرُّد على الحكم الجديد. كُسرت مسيرة إعادة البناء هذه عند احتدام الحرب الأهلية ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨، بعد هزيمة "دولة العراق الإسلامية"، سلف تنظيم "داعش" المباشر[١١].

(١٠) جارث ستانسفيلد، الانتقال إلى الديمقراطية: الإرث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية، المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات (بغداد – بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦)، ص٣٣٩ – ٣٨٥.

(١١) مرَّ تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" المعروف إعلاميًّا بتنظيم "داعش" بعدَّة تطوُّرات، وأطلق عليه عدَّة مسمَّيات مختلفة، ففي الفترة ما بين ١٩٩٩ – ٢٠٠٤ عرف التنظيم باسم "قاعدة الجهادة في بلاد الرافدين"، وبعد انضمام أبو مصعب الزرقاوي في العام ٢٠٠٤ وحتى العام ٢٠٠٦ عرف التنظيم باسم "التوحيد والجهاد"، وبعد انضمام جماعات أخرى للتنظيم تمَّ تشكيل جماعة جديدة حملت اسم "دولة العراق الإسلامية".

وفي عام ٢٠٠٨ بدأت القيادة العراقية المرحلة الثانية من مسيرة إعادة بناء الدولة ٢٠٠٨ - ٢٠١١، وعلى الرغم من فوز ائتلاف العراقية، المدعوم من العرب السُّنة، على "ائتلاف دولة القانون" الذي يتزعَّمه نوري المالكي، حيث حصل على ٩١ مقعدًا برلمانيًّا مقابل ٨٩ لقائمة المالكي، إلا أن الكتلة السُّنية هُمِّشت أيضًا، ولم تُشكل الحكومة العراقية وقام بتشكيلها المالكي للمرة الثانية. منذ عام ٢٠١١، استهدف المالكي حركة الاحتجاج السُّنية (الحراك الشعبي) وسجن العديد من السُّنة، حيث استخدم جهاز أمن الدولة والميليشيات الحليفة له في قمع النشطاء بالاعتماد على قانون مكافحة الإرهاب سيء السمعة. كما قوَّض القيادة السياسية السُّنية من خلال نشاطات مختلفة، بما في ذلك دعمه لاعتقال نائب الرئيس السابق طارق الهاشمي ووزير المالية رافع العيساوي، وكذلك رفض الاستمرار في دفع مستحقات العشائر السُّنية.

ونتيجة لسياسات المالكي الطائفية والسلطوية؛ انهارت الدورة الثانية من إعادة بناء العراق، واستمرت الدولة في التخبُّط حتى انهارت في نهاية المطاف في عام ٢٠١٤، عندما قام بضعة آلاف من مقاتلي داعش بغزو ثلث أراضي الدولة في محاولتهم لإقامة ما أسموها "الدولة الإسلامية في العراق والشام"(١٢).

واليوم، بعد الانتصار على تنظيم "داعش"، يدخل العراق المرحلة الثالثة في مسيرة إعادة بناء الدولة. ففي خطاب النصر الذي ألقاه في ٩ ديسمبر ٢٠١٧ (بعد الهزيمة العسكرية لداعش)، أعلن رئيس الوزراء حيدر العبادي أن "محاربة الفساد ستكون امتدادًا طبيعيًّا لعمليات تحرير الإنسان والأرض، ولن يبقى للفاسدين مكان في العراق، كما لم يبقَ مكان لداعش.. وهذه معركة أخرى على الجميع المشاركة فيها بجدية، كلٌّ في محيطه وساحة عمله، وعدم الاكتفاء بمراقبة نتائجها فهي ليست مسؤولية فرد أو جهة واحدة"(١٣).

وعلى الرغم من أن هذه المرحلة تدعو إلى الانتقال من السياسة القائمة على الهوية الطائفية والمذهبية إلى سياسة شراكة وطنية حقيقة من خلال ترسيخ دعائم التوافق السياسي والوطني، فإن من يقود هذه المرحلة هي نفس القيادة التي لم تكن قادرة على دفع البلاد للخروج من دورات الفشل السابقة، والأنكى أن هذه الدورة تتأسَّس في ظلِّ تهميش السُّنة وتقويض نفوذ الأكراد من عملية بناء الدولة، وفي ظلِّ هيمنة كبيرة ومتنامية للمكوِّن الشيعي على الدولة العراقية، الأمر الذي يؤذن بسقوط مدوٍّ للدورة الثالثة في مسيرة بناء الدولة في المهد.

تجادل هذه الورقة بأن الفساد وعمليات التهجير القسري وتدمير التراث تنبني على الطائفية السياسية التي تجلَّت في صراع الكتل المتنافسة على السلطة في العراق وحتى داخل الطائفة الواحدة بل الحزب الواحد، كالتنافس الأخير بين قائمتي النصر ودولة القانون المنبثقتين عن حزب الدعوة.

أولًا- الأزمة العراقية ما بعد ٢٠٠٣

يتمثل الإطار العام لمشكلة الدولة العراقية في أنه تم تنظيم هذه الدولة / الأمة من قبل البريطانيِّين على أساس الربط بين السُّنة والشيعة مع تهميش المكون الكردي(١٤).

---

(١٢) بخصوص أزمة النظام السياسي العراقي ما بعد ٢٠٠٣ ولاسيما حقبة المالكي، انظر: حيدر سعيد، الطريق إلى سقوط الموصل، مجلة سياسات عربية، العدد ١٠، سبتمبر ٢٠١٤، ص ٨٦ وما بعدها.
وانظر أيضًا:
- Zaid Al-ali, How Maliki Ruined: Iraq, foreign policy, ١٩ June ٢٠١٤, available at: https://goo.gl/r١JMqA
- Faleh A. Jabar, Renad Mansour and Abir Khaddaj, Maliki and the Rest: A Crisis within a Crisis, Iraq Institute for Strategic Studies, available at: https://goo.gl/pdzBD٤

(١٣) العراق - خطاب النصر للعبادي: أيها العراقيون الشرفاء تحرَّرت أرضكم بالكامل، وكالة يونيوز للأخبار، ٩ ديسمبر ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: http://cutt.us/١L٢S٤

(١٤) حنا بطاطو، الدور السياسي للشيعة وعملية الاندماج، المجتمع العراقي العراقي حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات، (بغداد -

من الناحية العملية، تغيَّر هذا الهيكل تدريجيًّا، وأخيرًا انقلب رأسًا على عقب بعد عام ١٩٥٨. وباستيلاء البعث على الحكم سيطر السُّنة على السلطة، من خلال العشيرة التكريتية وتمَّ تهميش الأكراد والشيعة، وفي عام ٢٠٠٣، قامت الولايات المتحدة الأمريكية، بإعادة هندسة "الدولة" على أساس التحالف الشيعي-الكردي، وهُمِّش المكوِّن السُّني. إن هذا التهميش للمكونات الطائفية والقومية هو ما أنتج التمرد الدائم من قبل المجموعات المهمشة وأدَّى إلى عدم استقرار الدولة العراقية، كما أدَّى بالتبعية بعد ٢٠٠٣ وحتى الآن إلى دورات الانهيار وفشل الدولة.

قام الاحتلال الأمريكي بإعادة هندسة الدولة العراقية من كونها "دولة / أمة" إلى دولة متعدِّدة الهويَّات، على أن يتأسَّسَ النظام السياسي على شراكة بين المكوِّنات العراقية، وتمَّ تضمين هذا التعديل في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الصادر في مارس ٢٠٠٤، ولكن شهد الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ تنازعًا بين فريقين: فريق يؤمن بالتعدُّدية، التي ضُمِّنَتْ في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، وفريق سلطوي، يتعامل مع الدولة والدستور كونهما غنيمة.

قادت النُّخبة السياسية الشيعية الفريق السلطوي إلى خلق نظام غير منسجم مع فكرة الدولة المتعدِّدة الهويَّات، وهكذا جرى القضاء على النظام التعدُّدي لصالح نظام سلطوي تهيمن عليه ديكتاتورية الأغلبية السياسية الشيعية. وعلى الرغم من اعتباره رجلًا ضعيفًا في بداية رئاسته لمجلس الوزراء، فقد طوَّر المالكي تلك النزعة السلطوية حتى انتهى به المطاف كرجل دولة قوي، حيث أدَّت حملته "القانون والنظام" إلى استيعاب الصحوات السُّنية واستخدامها في حربه ضد تنظيم "القاعدة"، وكذلك قام المالكي في عام ٢٠٠٨ بمواجهة شرسة مع جيش المهدي في البصرة إلى أن تمَّت إزاحة مقتدى الصدر عن المشهد بسفره إلى إيران، وشنَّ أيضًا مواجهة محدودة مع الأكراد (في قضاء خانقين بمحافظة ديالى)، وقام بوقف الأنشطة المسلحة خارج المؤسَّسات، كما حصل على دعم من الولايات المتحدة، وابتعد قليلًا عن المعسكر الإيراني.

أدَّتْ سياسات المالكي إلى تزكية الطائفية والمذهبية خلال فترات حكمه، منها على سبيل المثال وفي أثناء فترة رئاسته الثانية للوزراء من بينها حرمان ٥٠٠ مرشَّح أغلبهم من السُّنة من خوض الانتخابات بقرار من لجنة المساءلة والعدالة المعنية باجتثاث البعث، ثمَّ باستبعاد ١١ نائبًا من مقاعدهم البرلمانية فاز بها السُّنة بدعوى صلاتهم المزعومة بحزب "البعث"، وقد أكَّد احتجاز رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فرج الحيدري، في ١٢ أبريل ٢٠١٢، على النهج السلطوي الجديد(١٥).

بالإضافة إلى رفض المالكي مطالبَ المحافظات العراقية للتحوُّل إلى أقاليم حكم ذاتي، في انتهاك للدستور والقانون ١٣ لسنة (٢٠٠٨) المعروف بقانون "إنشاء المناطق"، الذي يُحدِّد العملية الرسمية لتشكيل مناطق الحكم الذاتي. فعندما أَرسلت مجالسُ المحافظات في البصرة وواسط، على سبيل المثال، طلبات استفتاء رسمية بموجب هذا القانون في عام ٢٠١٠، تجاهلها المالكي ببساطة. بعد ذلك، عندما حاولت ديالى إجراء استفتاء في ١٢ ديسمبر ٢٠١٢، لم يتم تجاهل الطلب فقط، ولكن تم نشر القوات العراقية في المنطقة وفرضت الأحكام العسكرية.

من الجدير بالملاحظة، أنه على الرغم من الصراع المحتدم داخل الطوائف والإثنيَّات في العراق، إلا أن خطاب المظلومية التاريخي يُجمع تلك الطوائف في مواجهة المخاطر الخارجية سواء من طوائف أخرى أو في مواجهة الدولة، وكذلك فإن السيطرة وتوزيع كعكة السلطة يؤدِّي إلى هذه الوحدة على المستوى الطائفي. وبالنسبة للإطار

بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦)، ص ٢٠٠ وما بعدها.

(١٥) أمر قضائي باعتقال رئيس مفوضية الانتخابات فرج الحيدري، الحرة، ١٢ أبريل ٢٠١٢، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/zMDt5t

العام للسياسة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، فلم تكن القيادة الشيعية كتلة متجانسة، ومع ذلك، بعد كل انتخابات، توحَّد الفُرقاء خلال عملية تشكيل الحكومة. على سبيل المثال، خاض المالكي في عام ٢٠٠٨ حربًا ضروسًا ضدَّ الصدر وجيش المهدي التابع له. لكن في أعقاب انتخابات ٢٠١٠، توحَّد الطرفان عندما دعم حزب الصدر (حركة الأحرار آنذاك) إعادة انتخاب المالكي رئيسًا للوزراء.

وعلى صعيد القيادة السياسية السُّنية، فنظرًا لحداثتها وعدم امتلاكها أي خبرة سياسية قبل عام ٢٠٠٣؛ نتيجة سيطرة "البعث" على الفضاء السياسي السُّني، نجد هذه النُّخبة مفتَّتة ولا تعبِّر عن تطلُّعات المجتمع السُّني، بل هي متَّهمة دائمًا بتغليب مصالحها الضيقة.

وعلى الصعيد الكردي، طوَّر الأكراد استراتيجية "الوحدة في مواجهة بغداد". هذا ما أكَّد عليه اتفاق استراتيجي بين "الحزب الديمقراطي الكردستاني" و"الاتحاد الوطني الكردستاني" أفضى إلى تأسيس (التحالف الكردستاني) في انتخابات عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠. وحتى عندما ظهرت حركة التغيير (غوران) في عام ٢٠٠٩ كحركة معارضة في إقليم كردستان، أكَّد زعيمها نوشيروان مصطفى، على اهتمامه بالسياسة الداخلية لإقليم كردستان.

قوَّضت الوحدة الداخلية الكردية في مواجهة الآخر، منذ تعرُّض جلال طالباني رئيس حزب "الاتحاد الوطني الكردستاني" للسَّكتة الدماغية في ديسمبر ٢٠١٢، الأمر الذي أدَّى إلى انقسام حزب "الاتحاد الوطني الكردستاني" الذي يعاني قادتُه الجُدد من قلَّة الخبرة. بعد الاستفتاء الكردي الأخير؛ تعمَّق هذا الانقسام وظهر للعلَن، حيث أيَّد كلٌّ من كوسرت رسول وقباد طالباني خطوة مسعود البارزاني رئيس "الحزب الديمقراطي الكردستاني" بإقامة استفتاء على استقلال الإقليم، بينما عارض كلٌّ من لاهور وبافل طالباني هذه الخطوة. نتيجة لهذا الانقسام، توصَّل بافل طالباني إلى اتفاق مع بغداد استعادت بموجبه الحكومة المركزية منطقة كركوك والمعابر المتنازع عليها.

ثانيًا– الربيع العربي والمحاور الطائفية و"داعش"

نتج عن هذه السلطة المطلقة حراك جماهيري في المناطق السُّنية تزامن مع الربيع العربي، تنديدًا بعمليات الاعتقال العشوائي، واحتجاز النساء من أقارب المطلوبين لغرض الضغط عليهم لتسليم أنفسهم[١٦]. تعامل المالكي، مع الحراك الشعبي بوصفه جزءًا من صراع المحاور الإقليمية الطائفية، واختار الانضمام إلى المحور الإيراني كجزء من الاستراتيجية التي اتَّبعها لمواجهة الاحتجاجات[١٧].

ردًّا على الحراك الجماهيري، قام المالكي بسحْق التظاهرات بعنف، ووصَف المحتجِّين بأنهم "إرهابيون" مرتبطون بتنظيم "القاعدة". تمَّ القبض على الكثير منهم بذريعة الإرهاب، وتمَّ إرسالهم للمنطقة الخضراء ببغداد، ليتولَّى أحمد، نجل المالكي الإشراف على حملات التعذيب[١٨]. كما قام بالتنكيل بالرموز السياسية السُّنية، بدءًا بمذكرة القبض على نائب رئيس الجمهورية، طارق الهاشمي، والحكم عليه بالإعدام، أواخر عام ٢٠١١، مرورًا بمداهمة مكتب وزير المالية، وأحد أبرز زعماء السُّنة السياسيِّين، رافع العيساوي، واعتقال عناصر من حمايته، أواخر عام ٢٠١٢، ثمَّ اعتقال النائب أحمد العلواني، بعد الهجوم على بيته، وقتْل أخيه، إثر إعلان الحكومة الحرب على "داعش" في صحراء الأنبار، فضلًا عن العشرات من مذكرات القبض على طيف واسع من النخبة السياسية السُّنية.

---

(١٦) العراق.. عقد من الانتهاكات، منظمة العفو الدولية، مارس ٢٠١٣، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/٣w٨W٣Q

(١٧) Aaron Reese, Sectarian and Regional Conflict in the Middle East, institute for the study of war, July ٢٠١٣, available at: https://goo.gl/zk٢Xu١

(١٨) Faleh A. Jabar, Renad Mansour and Abir Khaddaj, Maliki and the Rest: A Crisis within a Crisis, Iraq Institute for Strategic Studies, available at: https://goo.gl/QAoBrP

نتج عن قمع الحركة الاحتجاجية، وإلقاء القبض على الرموز السياسية السُّنية واستبعادها من المشهد السياسي فراغ في القيادة السياسية السُّنية، وهي القيادة المفكَّكة أصلًا، الأمر الذي أدَّى إلى صعود تنظيم الدولة الإسلامية لملء فراغ القيادة، وكذلك للاستفادة من المظلومية السُّنية.

اجتاح التنظيم الموصل وسيطر عليها في ٩ يونيو ٢٠١٤، وانطلق منها ليسيطر على ثُلث الأراضي العراقية تقريبًا، الأمر الذي مثَّل تهديدًا كبيرًا للمجموعات الشيعية التي توحَّدت بعد فتوى المرجع الشيعي السيد علي السيستاني للعراقيِّين بضرورة "الواجب الكفائي"، وعلى الرغم من أن فتوي السيستاني كانت عامة وتدعو المواطنين العراقيين للتطوع في قوات الجيش والشرطة إلا أن المالكي وحلفاءه عملوا على تحوير هذه الفتوى والاستفادة منها في تعزيز قدرات الميليشيات الشيعية وإمدادها بالمقاتلين[١٩].

ثالثًا- "الحشد الشعبي" ومأسسة الطائفية

فور انهيار قوات الجيش العراقي في الموصل في يونيو ٢٠١٤، وقَّع المالكي مرسومًا يقضي بتشكيل "هيئة الحشد الشعبي"، وهي هيئة تجمَّع تحت مظلَّتها ٥٠ ميليشيا، وفي حين أن غالبيَّتها من الشيعة، فهي تضم كذلك وحدات من مختلف الجماعات العرقية والطائفية والتي تعدُّ بمثابة قوات أمنية محلية صغيرة من العشائر السُّنية والتركمان والأيزيديين، يتراوح أعداد الأفراد المنضوين تحت لوائها ما بين ٦٠ ألف إلى ١٤٢ ألف مقاتل[٢٠]. يُعد هذا المرسوم انتهاكًا صارخًا للمادة (٩) الفقرة (ب) من الدستور العراقي التي تنص على حظر تكوين الميليشيات العسكرية خارج إطار القوات المسلحة، ومع ذلك، كان المالكي قادرًا على تمرير قراره غير الدستوري بفعل هيمنته على الجهاز القضائي والمحكمة العليا.

اضطرَّ المالكي إلى تقديم استقالته على إثر طلب المرجع الشيعي السيد علي السيستاني من طهران وقف دعمها للمالكي كرئيس للوزراء، الأمر الذي امتثلت له طهران. وجاء هذا الطلب بعد تحقيق برلماني أجرته لجنة الأمن والدفاع حمَّل مسؤولية انهيار القوات الأمنية والعسكرية في الموصل، وسقوط المدينة بيد "داعش" للمالكي إلى جانب عشرات المسؤولين الآخرين، ليتسلَّم من بعده حيدر العبادي رئاسة الوزراء والقيادة العامة للقوات العراقية، وهو أحد الأعضاء البارزين في حزب "الدعوة" الحاكم منذ ٢٠٠٥[٢١].

طرح العبادي نفسه كشخصية توافقية تُعارض السياسات الطائفية والاستبدادية للمالكي، وتعهَّد بالعمل على رفع الضيم عن المواطنين السُّنة، وإشراكهم في السلطة، وعلى الرغم من تولِّي بعض الزعماء السُّنة كصالح المطلك منصب نائب رئيس الحكومة، إلا أنه كان منصبًا صوريًّا وغير مؤثِّر في صناعة القرار.

قام العبادي في فبراير ٢٠١٦ بتمرير الأمر الديواني رقم (٩١)، الذي ينص على أن "يكون الحشد تشكيلًا عسكريًّا مستقلًّا وجزءًا من القوات المسلحة العراقية ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة". وعلى الرغم من أن خطوة العبادي هذه كانت محاولة لدمج "الحشد" في مؤسَّسات الدولة، إلا أن المجموعات المسيطرة على "الحشد" احتفظت باستقلاليتها التنظيمية عن القوات المسلحة العراقية، واستفادت في الوقت نفسه من إضفاء المشروعية القانونية على أعمالها.

عرقل قرارُ العبادي ثقةَ السُّنة في حكومته، وزاد من تخوُّفاتهم، خاصَّةً في ظلِّ الانتهاكات التي يقوم بها الحشد في حق السُّنة. في عام ٢٠١٤، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرًا بعنوان "حصانة مطلقة: حكم الميليشيا في العراق"

---

(١٩) ريناد منصور وفالح عبد الجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، مركز كارنيجي الشرق الأوسط، أبريل ٢٠١٧، ص ١٥.

(٢٠) المرجع السابق.

(٢١) تقرير لجنة الموصل: ٣٠ شخصية مدانة بسقوط المدينة... و١٧ صوتوا من أصل ٢٦ عضوًا، المدى برس، ١٦ أغسطس ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: http://cutt.us/٠Lcjl

رصدت فيه المنظمة الدولية الجرائم التي تقوم بها جماعات منضوية تحت لواء "الحشد"(٢٢). وأصدرت منظمة "هيومان رايتش ووتش" في يناير ٢٠١٥، تقريرًا بعنوان "بعد التحرير حلَّ الدمار الميليشيات الشيعية وما بعد آمرلي" يرصد عمليات خطف مدنيّين وإحراق منازلهم ونهب ممتلكاتهم ردًّا على انتهاكات تنظيم "داعش"(٢٣). وكذلك أصدرت "هيومان رايتس ووتش" في سبتمبر ٢٠١٥، تقريرًا آخر تدين فيه ميليشيات تعمل تحت إمرة "الحشد الشعبي"، مثل "كتائب حزب الله" و"عصائب أهل الحق" بالقيام بانتهاكات منهجية واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني(٢٤).

إلى جانب قرار العبادي الخاص بربط ميليشيا "الحشد" بالدولة، والانتهاكات التي تقوم بها الميليشيا بحق المدنيّين السُّنة، ثمة عامل آخر يحول دون مشاركة السُّنة في مسيرة إعادة البناء، يتمثل هذا العامل في وضع النازحين داخليًّا، وعودتهم إلى مناطقهم مرة أخرى. حيث يتَّهم قادة سُنة منهم النائبة لقاء الوردي (عضو لجنة الهجرة والمهجرين في البرلمان العراقي) جهاتٍ سياسية بمنع عودة الأسر النازحة إلى محافظة صلاح الدين بهدف تغيير التركيبة السكانية للمدينة السُّنية(٢٥).

رابعًا- أزمتا التهجير والنزوح

بعد التخلُّص من خطر تنظيم "الدولة الإسلامية" نهاية العام ٢٠١٧، أضحت قضية عودة النازحين والمهجرين داخليًّا إحدى المظالم الرئيسية لدي السُّنة، حيث أدَّت الحرب ضد "داعش" في جميع أنحاء العراق، خاصَّة في المناطق التي يتواجد فيها العرب السُّنة (الأنبار، وديالى، وبابل، وبغداد، وكركوك، وصلاح الدين، ونينوى) إلى نزوح ستة ملايين عراقي يمثلون ١٥٪ من مجموع سكان البلاد بحسب تقديرات المنظمة الدولية للهجرة(٢٦).

شهد العراق عمليات تحريف سكاني وتغيير ديمجرافي ذات طابع سياسي / طائفي امتدَّت على أربعة مراحل: مرحلة الثمانينيات أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، والتي انصبَّت على تغيير ديمجرافيا المناطق الكردية خلال حملة صدَّام لتعريب المناطق المتنازع عليها. ومرحلة التسعينيات، بعد حرب الكويت التي قام نظام "البعث" أثناءها بتغيير ديمجرافيا الأهوار الشيعية والتي كانت تمثِّل مأزقًا أمنيًّا للنظام. ومرحلة الاحتلال وسقوط الدولة العراقية والتي هُجِّر خلالها مليونا سُني ومسيحي وشيعي اعتبروا من أنصار نظام "البعث"، وما تلاها من حرب أهلية خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨ والتي شهدت ازديادًا في معدلات النزوح السُّني(٢٧). وأخيرًا، مرحلة النزوح التي ترافقت مع بروز تنظيم "الدولة الإسلامية" والتي بدأت في يناير ٢٠١٤.

تمتد جذور أزمة التهجير الحالية إلى الحرب الأهلية خلال الفترة بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، حيث أدَّى تفجير مسجد العسكري في سامراء إلى انهيار التعدُّد الثقافي الذي تتميَّز به كثيرٌ من المناطق العراقية. فقد عجَّل تدمير المزار الشيعي باندلاع العنف الطائفي في جميع أنحاء البلاد. ومنذ ذلك الحين، أصبح ملايين العراقيّين خارج منازلهم، وأصبح التهجير استراتيجية أساسية في الحرب الأهلية. وعلى غرار

(٢٢) Iraq: Absolute Impunity: Militia Rule in Iraq, Amnesty International, ١٤ October ٢٠١٤, available at: https://goo.gl/LzYve١

(٢٣) بعد التحرير حلَّ الدمار.. الميليشيات العراقية وما بعد آمرلي، هيومن رايتس ووتش، ١٨ مارس ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/٢rKUZh

(٢٤) العراق.. أحداث عام ٢٠١٥، هيومن رايتس ووتش، يناير ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/٣yqo٨٧

(٢٥) الهجرة البرلمانية تتهم جهات سياسية بإحداث "تغيير ديموغرافي" في وحدة إدارية بصلاح الدين، السومرية، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/ZyDF٣S

(٢٦) لأول مرة منذ ٢٠١٤، عودة أربعة ملايين نازح وانخفاض أعداد النازحين العراقيين إلى أقل من مليونين، أخبار الأمم المتحدة، ٤ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/٤٦fPDm

(٢٧) ديبورا آموس، أفول أهل السنة.. التهجير الطائفي وميليشيات الموت وحياة المنفي بعد الغزو الأمريكي للعراق، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر الطبعة الأولي، ٢٠١٤) ص ١٩.

التطهير العرقي في البوسنة، قامت المجموعات المسلحة بهندسة هذه التحرّكات السكّانية الضخمة لتعزيز سلطتها وتوسيع نطاق نفوذها كجزء من سياسة المحاور الطائفية كما حدث في ديالى.

أطلق استيلاء "داعش" على الفلوجة في يناير ٢٠١٤، العنان لعمليات النزوح الجماعي داخل المحافظة، وبإحكام "داعش" لسيطرته على محافظة الأنبار في عام ٢٠١٤، ارتفع معدَّل النزوح بشكل كبير من مدن الفلوجة والرمادي، نتيجة عدة أسباب من بينها الخوف من الاضطهاد من قبل مسلحي "داعش"، أو من جراء قصف التحالف الدولي لمناطق سيطرة "داعش"، وكذلك بسبب المعارك التي كان يخوضها "الحشد" ضد "التنظيم".

يلقي النازحون والمهجرون داخليًا، خاصةً السنَّة، معاملة سيئة من الميليشيات الشيعية والكردية. وقد وثَّق مركز "سيسفاير لحقوق المدنيين" و"المجموعة الدولية لحقوق الأقليات" في تقرير مشترك يحمل عنوان "أزمة النزوح في العراق: الأمن والحماية" انتهاكات بحق مواطنين سُنَّة قامت بها عناصر الأمن في إقليم كردستان "الآسايش" على إثر تفجير سيارة مفخخة خارج مبنى محافظة أربيل في نوفمبر ٢٠١٤[٢٨].

في نهاية أغسطس ٢٠١٤، وبعد حصار دام ثلاثة أشهر من قبل مسلحي داعش لمدينة "آمرلي" وهي بلدة يقطنها العرب السنة والتركمان الشيعة في محافظة صلاح الدين، قامت الضربات الجوية من قبل التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة والعمليات البرية لقوات "الحشد الشعبي" والقوات البرية العراقية والكردية بفك الحصار وإبعاد عناصر التنظيم عن المدينة، الأمر الذي أدَّى إلى مداهمة ميليشيا "الحشد الشعبي" والقوات الحكومية العراقية للقري والأحياء السُّنية في محافظتي صلاح الدين وكركوك التي استخدمها مسلحو "داعش" في فرض الحصار على آمرلي. على إثر هذه المداهمات، تمَّ نهب ممتلكات المدنيِّين الذين فرُّوا من القتال أثناء الهجوم، وحرقت المنازل والمحال التجارية الخاصة بالسُّنة، ووثَّقت "هيومان رايتش ووتش" تدمير المباني في ٣٠ قرية من أصل ٣٥، ونقلت عن ضباط البيشمركة الكردية الذين شاركوا في القتال أنهم رأوا ٤٧ قرية ذات أغلبية سنيَّة، دمرتها الميليشيات الشيعية – "كتائب بدر" و"عصائب أهل الحق" و"كتائب حزب الله" و"سرايا طلائع الخراساني "– بهدف تغيير ديمجرافيتها[٢٩].

أمَّا محافظة صلاح الدين ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة للسُّنة والشيعة لكونها مسقط رأس الرئيس الراحل صدَّام حسين (تكريت)، وبها مدينة سامراء المقدسة عند الشيعة. فبعد فترة وجيزة من سيطرة "داعش" على مدينة تكريت، في يونيو ٢٠١٤، قام التنظيم بمذبحة "سبايكر" التي راح ضحيتها ٧٠٠ طالب شيعي، جراء هذه المذبحة نزحت أكثر من ٣٠ ألف أسرة من المدينة. وعندما استعادت القوات الحكومية والميليشيات الشيعية المدينة، في مارس ٢٠١٥، شهدت عمليات تهجير ونزوح جماعي لأكثر من ٢٠ ألف أسرة[٣٠].

ولأهميتها الاستراتيجية بالنسبة للمشروع الإيراني، حيث تقف ديالى على طريق سريع واستراتيجي يربط الحدود الإيرانية ببغداد، ويربط الحدود الإيرانية بالسورية مرورًا بصلاح الدين وطرق ريفية وصحراوية، كما تمتاز بحدودها المشتركة مع إيران لمسافة تمتد إلي ٢٤٠ كيلو مترًا، لأهميتها تلك شهدت محافظة ديالى عمليات تهجير قسري، وجرائم تطهير عرقي وطائفي نفَّذتها مجموعات من ميليشيا "الحشد" مُرتبطة بطهران[٣١].

---

(٢٨) أزمة النزوح في العراق: الأمن والحماية، "سيسفاير لحقوق المدنيين" و"المجموعة الدولية لحقوق الأقليات"، مارس ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/R٣V٢GV

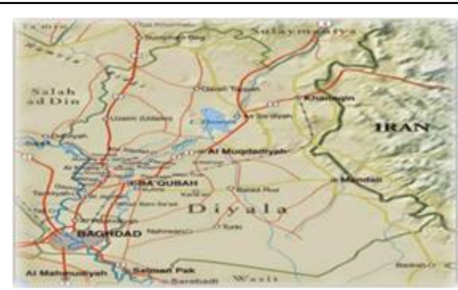
(٢٩) بعد التحرير حلَّ الدمار، هيومن رايتس ووتش، مرجع سابق.

(٣٠) أزمة النزوح في العراق: الأمن والحماية، مرجع سابق.

(٣١) جرائم التطهير العرقي والطائفي في ديالى، مركز جنيف الدولي للعدالة، ١٨ يناير ٢٠١٦،متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/bh٧R٤z

مُنذ طرد عناصر "تنظيم الدولة" من ديالى أواخر يناير ٢٠١٥، سيطرت ميليشيات "بدر" و"عصائب أهل الحق" و"كتائب حزب الله" و"سرايا السلام" على المدينة، وقامت باستباحة بيوت الأسر المهجرة فنهبتها ثم قامت بحرقها، كما جرفت أراض زراعية، وواصلت هدم المساجد السُّنية وقتل الأئمة والمصلِّين فيها، ومنعت السكان الذين كانوا قد نزحوا أثناء سيطرة "داعش" على المدينة من العودة إلى منازلهم.

أثارت التكتيكات التي لجأت إليها القوات الحكومية ضد مسلحي "الدولة الإسلامية" في غرب الموصل، التساؤلات عن مدى اكتراث قيادة العمليات المشتركة وقوات التحالف الدولي بأرواح المدنيّين، وكذلك بمدى اكتراثهم بالتراث البشري والأماكن المقدسة. فنتيجة الخسائر التي تلقَّتها قوات مكافحة الإرهاب في عمليات شرق الموصل، اعتمدت القوات تكثيف الغارات على غرب المدينة، وقامت باستخدام أسلحة مُتفجرة تمتد آثارها لمساحات واسعة، مثل القذائف الصاروخية المرتجلة وصواريخ جراد؛ ونظرًا لما تتَّسم به هذه الأسلحة من قدرات بدائية في التصويب، فقد خلفت دمارًا واسعًا في منطقة غرب الموصل الكثيفة السكان، ووفقًا لمنظمة "إيروارز"، فإن الهجمات التي شنَّتها القوات العراقية وقوات التحالف ربما أسفرت عن مقتل نحو ٥٨٠٥ من المدنيين خلال الفترة بين ١٩ فبراير و١٩ يونيو ٢٠١٧[٣٢].



خريطة للطرق البرية التي تربط إيران بديالى وباقي المحافظات والمدن العراقية.

(٣٢) مهما كان الثمن، الكارثة المدنية في غرب الموصل بالعراق، منظمة العفو الدولية، ٢١ يونيو ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/LqaR٦G

وعلى الرغم من جهود وزارة الهجرة والمهجرين في توفير مستلزمات النازحين والمهجرين داخليًّا، فإن الحكومة العراقية لم تطرح سياسات عامة لعودة المهجرين إلى مناطقهم، ولم تقُم بمعالجة آثار الاحتقان السياسي التي تغذِّي عمليات العنف والتهجير. وفق ملاحظات مركز البيان المقرَّب من دوائر الحكومة العراقية، فإن هناك ثلاثة عوائق أمام عودة النازحين المتبقين والبالغة نسبتهم (٤٩٪) من مجموع النازحين وهي:

"أ. التوترات الطائفية: كما في حالة بابل، وديالى، وأجزاء من صلاح الدين، وكركوك، وبغداد.

ب. التوترات العشائرية: كما في حالة صلاح الدين، والأنبار.

ج. التوترات الإثنية (الأقلية-الأغلبية): كما في حالة نينوى، وأجزاء من ديالى"[٣٣].

خاتمة

تكمن مشكلة الدولة العراقية في الطائفية السياسية بشكل عام والطائفية السياسية غير الملتزمة بسيادة الدولة الوطنية خاصةً، فاتّباع بعض قادة الأحزاب والميليشيات دولة أجنبية يزيد حدَّة الانقسامات الداخلية. عانى العراق كثيرًا من سياسات المحاور الطائفية في المنطقة، تحديدًا المجموعات السياسية / الميليشياوية الشيعية المنضوية تحت لواء المحور الإيراني والذي افتخر أحد قادتها بكونه جنديًّا من جنود قاسم سليماني قائد "فيلق القدس" في الحرس الثوري الإيراني[٣٤].

وبطبيعة الحال، فإنه في ظلِّ نظام سياسي طائفي، وثقافة سياسية طائفية، يسهل تحويل مسار أي صراع اجتماعي أو سياسي ليتَّخذ مسارًا طائفيًّا، حيث إنه من

(٣٣) أحمد قاسم مفتن، اتجاهات النزوح في العراق (جغرافيا الانتشار وسياسات الدعم والإغاثة)، مركز البيان، ١٥ أبريل ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/ZtZe٩٥

(٣٤) قائد الحشد الشعبي: أفخر بكوني جنديًّا لدى سليماني، موقع قناة العربية، ٤ أبريل ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: http://cutt.us/wr٥Ca

الأسهل على الفرقاء السياسيّين تحويل الصراعات المطلبية والاجتماعية إلى صراعات طائفية، خاصةً في ظلِّ افتقار النُّخب السياسية العراقية إلى حلول للمشاكل البنيوية التي تعاني منها الدولة العراقية.

وأخيرًا، مرَّت الدولة العراقية منذ ٢٠٠٣، بدورتين من الانهيار، نتيجة المحاصَصة الطائفية والإثنية التي تقوم بتفريج الفساد، والمظلومية، التي ينتج عنها صراع مرير يؤدِّي إلى عمليات تهجير قسري وتغيير ديمجرافي. لن تخرج الدولة العراقية من دورات الفشل تلك، وتقوم ببناء دولة حقيقية في ظلِّ القيادة السياسية الحالية المرتبطة بمحاور إقليمية ودولية ولا تراعي المصلحة الوطنية العراقية.

*****



ب) سورية.. تقطيع أوصال شعب ووطن: التغيير السكاني.. التدمير الثقافي.. التقسيم الجغرافي

نبيل شبيب(*)

مقدمة– حلقة من مسلسل طويل:

في سورية لم يكن عام ٢٠١١م، بداية التأريخ للتغيرات السكانية عبر التشريد وما يسمى التطهير العرقي والطائفي، وللتغيرات العمرانية الحضارية عبر قصف المدن والبنى التحتية وعبر تدمير آثار تراثية وإهمال بعضها وإبراز بعضها الآخر على خلفية عقدية، فجميع ذلك شهد تمهيدًا مسبقًا، ثم كانت ذروته في السنوات التالية لعام انطلاق "الثورة الشعبية"، بل أصبح حتى توصيف "الثورة" ضحية التمييع الممنهج، وضحية ما دخل على مسارها من ممارسات تناقض جوهرها الشعبي والتاريخي، فانتشرت تعابير الحرب، والحرب الأهلية، والأزمة، إلى آخره.

لقد شهدت سورية ممارسات التغيير في مراحل متتابعة عبر عقود عديدة، يبني كل منها على ما سبق، بما في ذلك إيجاد أحياء "طائفية" في بعض المدن مثل حمص، أو تركيز التطوير العمراني على مناطق ومدن بعينها، مثل اللاذقية والساحل، فضلا عن تركيز الثروات في أيدي بعض العائلات وتمكينها –بأسلوب "المنفعة المتبادلة" مع السلطة السياسية– من السيطرة على قطاعات اقتصادية كقطاع الاتصالات، وأسواق تجارية بكاملها، كما كان في المدن الكبيرة لا سيما دمشق وحلب.

ورغم أن التاريخ حركة انسيابية لا تتوقف، فدراسته تعتمد على إبراز أحداث مفصلية أكثر من سواها، ويمكن القول بصدد الموضوع المطروح إن سورية شهدت على امتداد نصف قرن وأكثر:

– مرحلة أولى بدأت مع الانقلاب العسكري سنة ١٩٦٣م الذي أوصل حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة.

– مرحلة ثانية مع الانقلاب العسكري سنة ١٩٧٠م الذي أوصل حافظ الأسد إلى الانفراد عسكريًّا بالسلطة.

– مرحلة ثالثة مع التحالف مع السلطة في إيران، فور وصول التنظيم الشيعي بزعامة الخميني إليها سنة ١٩٧٩م.

– مرحلة رابعة مع التمكين للسلطة الأسدية مجدَّدًا عقب أحداث ١٩٧٩ – ١٩٨٢م في سورية.

– مرحلة خامسة مع استنجاد السلطة الأسدية عام ٢٠١١/ ٢٠١٢م بميليشيات إيران (ولاحقًا روسيا) ضد الثورة الشعبية.

أولًا– مرتكزات أولى قبل الثورة لتقطيع الأوصال:

إن تركيز ما يلي على المرحلة الخامسة المذكورة أعلاه يعني انطلاق الحديث من "منتصف الطريق"، فيحسن ربط مسار هذه المرحلة بمسارات ما سبقها دون تفصيل.

١– البداية مع بداية السلطة الانقلابية عبر حزب البعث، الذي أنهى رسميًّا بقايا التعدُّدية الحزبيَّة من قبل، وأسَّسَ لسلطة الحزب الواحد وكان تعداد أعضائه بضع مئات كما يذكر أمينه العام سابقًا منيف الرزاز في كتابه "التجربة المرة"، وهذا مما جعل عملية التغيير التالية على حساب قوة البنية الهيكلية للدولة، إذ لم يملك الحزب ما يكفي من الكوادر المؤهَّلة لتنفيد ما اعتمده من مخطَّطات عقيدية وثقافية أساسًا لعملية التغيير في الدوائر الرسمية وفي أجهزة التعليم والثقافة والإعلام وما شابهها، علاوة على الشروع في تشكيل أجهزة أمنية (قمعية) وتغييرات قيادية عسكرية. وأبرز ما صنعه تفريغ بنية الدولة "قياديًّا وتوجيهيًّا" من جميع من لهم صلة بدعوة إسلامية شاملة للجانب السياسي، وتعبئته بأنصار اتجاهات قومية أقرب إلى الجهر بالإلحاد، واقترن ذلك بحملات متتابعة لمحاصرة الناشطين

(*) الكاتب والإعلامي.

عمومًا في أجهزة حسَّاسة، قضائية ونقابية وفكرية، فضلًا عن انطلاق ما يمكن وصفه بغسيل الدماغ العقيدي والثقافي والاجتماعي لجيل المستقبل، عبر مخيمات ومعسكرات مستحدثة وأنشطة طلابية موجهة(1).

٢- في سبعينيات القرن الميلادي الماضي بدأ حافظ الأسد بإثارة نعرات طائفية وعرقية، اقترنت بحملة استئصال شملت من تحالف معه سابقًا في مسلسل صراعات حزبية وانقلابات عسكرية، وقد شملت هذه الحملة المعارضين من كافة الانتماءات والاتجاهات، بمن فيهم مؤسسو حزب البعث العربي الاشتراكي، صلاح البيطار وميشيل عفلق، ولم تقف عند حدود "طائفته العلوية" بنسبة معينة، فكان ممَّن استهدفتهم اغتيالًا واعتقالًا محمد عمران وصلاح جديد وحتى الشاعر بدوي الجبل، مع موجات تسريح جماعي لقيادات عسكرية (واستخباراتية) ورفع نسبة المنتمين إلى الطائفة العلوية (النصيرية) في القيادات والمواقع الحساسة، فقد تمَّ آنذاك أيضًا ترسيخ "معيار الولاء المطلق للسلطة الأسدية" للتعامل مع جميع الأطراف والفئات الأخرى (من الأقليات والأكثرية) وامتدَّ ذلك إلى كافَّة النُّخب السياسية والفكرية والعقيدية والثقافية وغيرها(2).

هذا ما يؤكد أن "الاستبداد" لا دين له سوى "الاستبداد نفسه".. وتقول دراسة بعنوان "التغير الديموغرافي في سورية" لعدد من الباحثين الشباب في مركز "نصح":

(فمن جهة عمل حافظ الأسد على استمالة الأكثرية من خلال تخفيف حدَّة التوجُّهات اليسارية الراديكالية للبعث، كما اهتمَّ بمحاولات إظهار تماهيه مع هوية الأكثرية نفيًا لتُهم الطائفية عن نظامه. ومن جهة أخرى، استمرَّ الأسد بالعمل على إفقاد الأكثرية مقومات التأثير عبر استهداف مراكزها في المؤسَّستين الأمنية والعسكرية(3) والعمل على تعزيز حضور الأقليات في

---

(1) من المصادر المباشرة حول حزب البعث ووصوله إلى السلطة في سورية وحول بنيته الداخلية وممارساته وصراعاته، كتاب "التجربة المرة" بقلم منيف الرزاز (والد رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز الذي استلم منصبه في يونيو ٢٠١٨م)، وصدرت الطبعة الأولى منه عن دار غندور في بيروت في إبريل ١٩٦٧م. وكان منيف الرزاز قد شغل مناصب قيادية في الحزب، وتوفي في عمّان بالأردن سنة ١٩٨٤م.

(2) للتفاصيل، انظر الآتي:

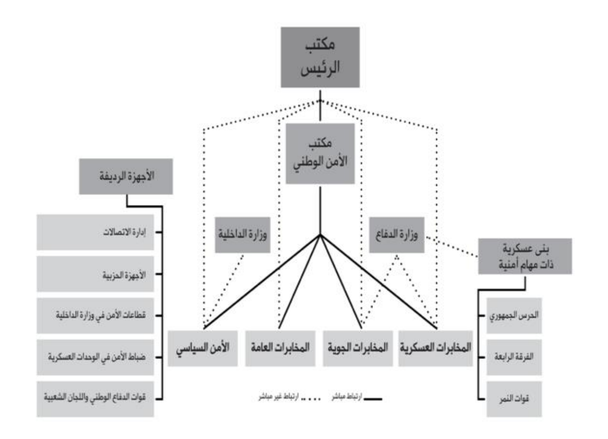
- دراسة بعنوان (الخلفية الطائفية للسلطة الأسدية) للكاتب، نشرت في مركز دراسات الجزيرة يوم ٢٥ مارس ٢٠٠٣م ويمكن الاطلاع عليها وتحميلها من الموقع الشخصي للكاتب (مداد القلم) عبر الرابط التالي: https://goo.gl/kNW٣t٣

- رامي منصور، سورية: عن عروبة البعث والجيش، موقع عرب ٤٨، ١٣ أكتوبر ٢٠١٦م، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/EQUyqN

-فصل "ديكتاتورية علوية عسكرية؟ - Eine alawitische Militärdiktatur?" بقلم الكاتبة الصحفية النمساوية العراقية الأصل، تيما كرايت "Tyma Kraitt" في كتاب "سورية.. بلد في حرب - "Syrien – Ein Land im Krieg" " لمجموعة كتّاب، وقد شاركت كرايت في تحريره، وصدر عن دار نشر برو ميديا (Promedia)، فيينا عام ٢٠١٥م.

-كتاب "دانييل جيرلاخ Daniel Gerlach" بعنوان "السيطرة على سورية"، صدر عن دار نشر "Edition Körber Stiftung"، هامبورج، عام ٢٠١٥م، ويمكن الاطلاع على تعريف موجز به للكاتب في موقعه الشخصي مداد القلم: https://goo.gl/Vop١kK

(3) حول بناء شبكة السيطرة الأمنية ضمن شبكة استبدادية فردية انظر المخطط التوضيحي:



نقلا عن كتاب "التغيير الأمني في سورية"، صدر في أكتوبر ٢٠١٧م عن مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، ص ٧٤ في الملف الإلكتروني المتوافر لدى الكاتب، وفي موقع المركز: https://goo.gl/ZCmbDi

وللتفاصيل حول "تقنين القمع الأمني":

هيثم المالح، "سورية.. شرعنة الجريمة"، بدأ إعداده داخل سورية، وصدرت طبعته الثانية عن "دار مدارك للنشر"، دبي، عام ٢٠١٢م، بعد مغادرة الكاتب الملقب بشيخ الحقوقيين سورية، إثر تعرُّضه لمحاولة اغتيال.

مؤسسات الدولة لاسيما العلويين. أمَّا على الصعيد الخارجي، فلقد وظَّف الأسد الورقتين الكردية والشيعية لتحصيل مكاسب سياسية لنظامه سواء بعلاقته مع تركيا أم مع إيران. بالمحصلة يمكن القول، لم يستهدف الأسد الأب إحداث تغيير ديمغرافي جدي لكونه يدرك صعوبة ذلك، وإنما لجأ إلى إدارة الديمغرافيا بسياسات توازن حرجة هدفها إضعاف الأكثرية السُّنية بالشكل الذي يضمن ترسيخ نظامه)[4].

٣- سنة ١٩٧٩/١٩٨٠م (وليس أثناء الحرب العراقية الإيرانية التي نشبت آخر سنة ١٩٨٠م، كما تردد أحياناً بصيغة "تبريرية") نشأ تحالف فوري ووثيق بين نظام الأسد والنظام الجديد للثورة (الإسلامية) في إيران، بينما كانت السلطة في سورية توجه ضربات عسكرية وقمعية استئصالية للتيار (الإسلامي) ولحاضنته الفكرية، وكان من أبرز المظاهر الاستعراضية الأولى لذلك التحالف دعوة طهران للنظام الأسدي في سورية في فبراير سنة ١٩٨٠م ليكون في مكانة ضيف "شرف" في احتفال طهران السنوي الأول بانطلاق الثورة الإيرانية[5].

٤- كذلك على صعيد التدمير الثقافي قبل الثورة تعرَّضت سورية إلى ما يمكن وصفه بعملية "اغتيال للتاريخ الحضاري"، وهو ما توبع أثناء سنوات الثورة كما سيأتي لاحقًا، والموضوع أوسع من قابلية حصره في بحث موجز، ويمكن التنويه كمثال على المرحلة التمهيدية، بما تعرَّضت له مواقع أثرية من عصور إسلامية سابقة كالأضرحة والمساجد[6].

٥- من المرتكزات التمهيدية على صعيد التشريد والهجرة قبل الثورة أيضًا، وبغض النظر عن بضعة عشر مليون نسمة من أصول سورية، من المهاجرين المستقرين في الأمريكتين وأوروبا، في الفترة بين ١٨٢٠ و١٩٧٠م، يمكن القول إن عدَّة ملايين آخرين هاجروا طوعًا وقسرًا بعد ذلك العام ولاسيما بعد أحداث الثمانينيات الميلادية.. وكانت بثينة شعبان، وزيرة شؤون المغتربين سابقًا، تتحدَّث في "مؤتمرات المغتربين" وفي جولاتها في بلدان الاغتراب (٢٠٠٤ – ٢٠١٠م، في إطار حملة استهدفت تشجيع المغتربين السوريين على الاستثمار في سورية) عن ٨ : ١٢ مليون نسمة في المغترَبَات من السوريّين الذين لا يفقدون جنسيَّتهم الأصلية وإن اكتسبوا جنسيات أجنبية. أما المكتب المركزي للإحصاء في دمشق فيذكر أن عدد حَمَلة الجنسية السورية مطلع ٢٠١١م بلغ زهاء ٢٤,٥ مليون نسمة، منهم حوالي ٢١ مليونا داخل البلاد[7]، أي أنه اعتبر عدد المغتربين في حدود ٣,٥ مليون، دون الإشارة إلى وجود من "تجنَّس واستقرَّ وانصهر" في بلدان مضيفة في أنحاء العالم.

إن ما جرى من تغييرات سكانية وعمرانية وثقافية كبرى في سنوات ٢٠١١ – ٢٠١٨م لم يكن مجرد "رد فعل

---

(4) دراسة "التغير الديموغرافي في سورية"، موقع نصح، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/٦BrZ١b

(5) حضر كاتب هذه السطور الاحتفال المذكور في طهران نيابة عن منظمات إسلامية في أوروبا، إذ كانت السلطة الإيرانية تسعى آنذاك لاستقطاب العاملين للإسلام عمومًا، وقد ثارت ثائرة الضيوف، عندما اعتبر عبد الستار السيد (وزير الأوقاف في سورية آنذاك) في كلمة افتتاحية أن رئيسه حافظ الأسد كان يدافع عن الإسلام بما يصنعه في سورية، وهذا في مواكبة انطلاق سلسلة المذابح في جسر الشغور وحلب وسجن تدمر ولاحقًا في حماة أيضًا.

(6) انظر الهامش رقم (٢٠) لاحقًا.

(7) نقلا عن الموقع الشبكي للمكتب المركزي للإحصاء (http://www.cbssyr.sy) هذا وقد امتنع المكتب المركزي للإحصاء عن نشر معلومات إحصائية عن السكان ابتداء من ٢٠١٢م حتى منتصف ٢٠١٨م، وذكر ذلك في صفحة موقعه الرئيسية (المصورة يوم ٩ أغسطس ٢٠١٨م لدى كاتب هذه السطور)، حيث يقول: (يسر المكتب المركزي للإحصاء أن ينشر المجموعات الإحصائية السنوية من عام ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٧ والتي تتضمن بيانات اقتصادية واجتماعية وسكانية عن الجمهورية العربية السورية. منوّهًا بأن المكتب لم ينشرها بتاريخ إصدارها، على الرغم من أن المكتب لم يتوقف عن عمله خلال هذه السنوات والتزم بتوصيات اللجنة الاقتصادية. وتنفيذًا لتوجيه اللجنة الاقتصادية بجلستها رقم ١٤ / تاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٨م للسماح بنشر المجموعات الإحصائية، فإن المكتب يضع هذه المعلومات بين أيادي المستخدمين).

السلطة" على ثورة شعبية، بل كان حلقة تتركَّز عليها الأنظار لأن أحداثها وقعت في حقبة دامية علنًا، ولأنها بلغت مستويات غير مسبوقة، كمًّا ونوعًا، ولكن لم تكن لتبلغ ذلك لولا التمهيد لها في مراحل زمنية سابقة، امتدَّت لعدَّة عقود، وتفاوتت درجات الحدَّة والعلنية فيها، إنما اتَّخذت اتجاهًا ثابتًا، وفق سياسات ومخطَّطات تنفيذية جارية على قدم وساق.

ثانيًا- الخلفية الطائفية لثنائية "التشريد والتوطين" أثناء الثورة:

أهم ما اعتمدت عليه حركة التغيير الطائفي الديمغرافي أثناء الثورة، هو ما سبق وأنجزته قبل الثورة حركة التشيُّع عبر أنشطة إيرانية مكثفة، ازدادت في عهد الأسد الابن، وانتشرت في معظم المناطق السورية، لاسيما في حمص وريفها والساحل ودمشق، حتى إن الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي، الذي كان شديد الارتباط بالنظام حذَّر من ذلك بحدة في خطبة له يوم ٢٨ أبريل ٢٠٠٦م، فعدد فيها ما يجري لنشر التشيُّع، ثم قال:

(آمل أن يكون في وعي هذه الأمة لاسيما في هذه البلدة -يعني: دمشق- ما ينبهها إلى الخطر الداهم، ما ينبهها إلى نشاط يتحرك باسم الإسلام، ولكنه يبتغي شيئًا آخر، يبتغي إثارة فتنة)[8].

لم تكن نسبة الشيعة تصل إلى نصف في المئة من سكان سورية عندما بدأ تنفيذ اتفاقية سايكس-بيكو وظهرت حدودها كدولة قائمة بذاتها بعد الحرب العالمية الأولى، وكان الشيعة موزعين كمجموعات صغيرة في بعض الضواحي من مدينتي دمشق وحلب، وقد تردَّد ذكر بعض تلك الضواحي أثناء الثورة كتجمعات سكانية شيعية مثل نبل والزهراء في ريف حلب، وعين ترما وقرية راوية، في أطراف دمشق، حيث يوجد مقام حول ضريح منسوب

(8) "البعث الشيعي في سورية ١٩١٩-٢٠٠٧م"، المعهد الدولى للدراسات السورية، ٢٠٠٩، الصادر بدعم من حركة العدالة والبناء السورية في لندن، ص ١٥٠.

(دون إثبات تاريخي.. مثله في ذلك كمثل ضريح آخر في مصر) إلى السيدة زينب رضي الله عنها[9].

وتفصل دراسات عديدة الحديث عن جهود إيرانية لم تنقطع لنشر التشيُّع في سورية، عبر استغلال تحوُّلات اقتصادية واجتماعية طارئة أو مصطنعة، كما في بعض مناطق الأكراد في الشمال الشرقي من سورية وفي بصرى في الجنوب وغيرها[10]. وكان من النتائج المباشرة لذلك أن ميليشيا منظمة "حزب الله"، المرتبطة بإيران، عندما استجابت لاستنجاد رئيس السلطة في سورية بها بدأت حملتها الدعائية بين الشيعة في لبنان تحت عنوان "حماية المقامات الشيعية" في سورية، رغم أنها لم تتعرَّض قبل ذلك لأي خطر.

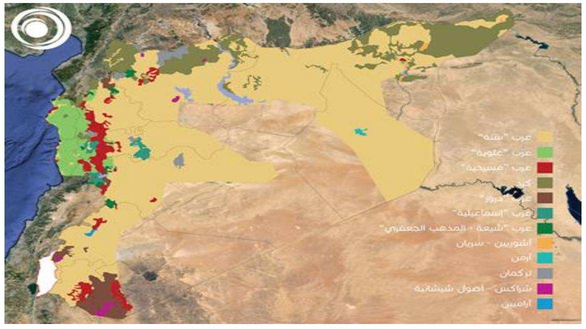
في السنوات التالية لم يعد التغيير الديمغرافي عبر استبعاد السُّنة على خلفية طائفية يميز ما بين "علويِّين" و"شيعة"، ولكن لا يستبعد نشوب نزاعات بين الطرفين مستقبلًا، رغم حملات توطين الشيعة وتمليكهم العقارات أو تمكينهم من سوق المقاولات العقارية بصورة ظاهرة للعيان[11]، وكأن ذلك ثمن مشاركة الميليشيات التابعة

(9) المرجع السابق، ص ٢٦ و٢٧.

(10) حول النسب المئوية للطوائف في سورية وتوزعها جغرافيًّا:

١- انظر المصدر السابق، دراسة "التغير الديموغرافي في سورية" ص ٣.

٢- انظر خارطة التوزع السكاني المتنوع في سورية قبل الثورة (مركز نصح) ويشمل نسب الطوائف المتعددة قبل الثورة.



(11) لم تنقطع سلسلة الشواهد على اقتحام إيراني/طائفي للقطاع العقاري في السنوات الماضية، وآخرها كمثال ساعة كتابة هذه السطور من وكالة أنباء "إرنا" الإيرانية يوم ١٥ أغسطس ٢٠١٨م، إذ تقول (اتفقت وزارة الأشغال العامة والإسكان في سوريا مع وفد اقتصادي إيراني يزور دمشق على تنفيذ

لإيران في الحيلولة دون سقوط النظام. ومن أبرز الشواهد على ذلك بعض ما عرف باتفاقات الهدن المحلية، التي تنطوي على "تهجير فئات سُنية سكانية"، وهو ما بدأ على نطاق واسع في مدينة القصير منتصف سنة ٢٠١٣م، ثم بلغ درجة بعيدة المدى في مدينتي الزبداني ومضايا سنة ٢٠١٧م(12)، وكان الاتفاق على إنهاء "حصار التجويع" على المدينتين مقترنا بتبادل "تهجير سكاني" للسُّنة منهما وللشيعة من بلدتي نبل والزهراء وكانتا تحت حصار الثوار، وانقطع تطبيق جزء من الاتفاق، ثم استؤنف سنة ٢٠١٨م بإجلاء الشيعة هناك، مقابل تشريد نسبة عالية من أهل الغوطة الشرقية، وهم من السُّنة أيضًا، إلى الشمال.

لقد كان هذا التغيير الطائفي للتركيبة السكانية تحت الإعداد في البداية، ثم قيد التخطيط أثناء الثورة، ولم يكن "ردود فعل" على أحداث بعينها.. وهذا ممَّا يؤكِّده الباحث غازي دحمان إذ يشير في إحدى دراساته إلى إقدام النظام منذ مطلع الثورة على سحب القوات والإدارات التابعة له من بعض المناطق دون وجود خطر حقيقي يتهدَّدها، ويسري هذا تخصيصًا على حمص وأريافها، إذ تشكل الجزء الرئيسي من الشريط الجغرافي العريض الواصل بين دمشق والقلمون على الحدود مع لبنان وبين الساحل السوري في الشمال الغربي، وكان الأسلوب المتبع في معظم عمليات التشريد الجماعي تحت عنوان "هدن" يبدأ بحصار "التجويع" ويشمل ارتكاب سلسلة من الأعمال الدموية الترهيبية للسكان، ثم اعتماد أقصى درجات العنف العسكري لإخلاء تلك المناطق لاحقًا وصنع تركيبة سكانية جديدة فيها(13).

شبيه ذلك ما تؤكِّده أيضا دراسة صدرت في نهاية ٢٠١٥م عن مركز واشنطن للدراسات وممَّا ورد فيها أن (التحرّكات السكانية واسعة النطاق لم تكن مجرَّد نتيجة ثانوية أسفرت عنها الحرب، بل تمثِّل استراتيجيات تطهير عرقي واعية تنفِّذها كل الفصائل)(14)، والواقع أن ميليشيات "داعش" تحديدًا مارست ذلك بنسبة محدودة عدديًّا، كما وقعت ممارسات مشابهة بحقِّ فئات من السكان في بعض المدن والقرى، وحملت مسؤوليته فصائل مسلحة تضم فريقًا من الأكراد باسم "وحدات حماية الشعب"، العاملة على طول الحدود مع تركيا تحت مظلَّة الولايات المتحدة الأمريكية وبدعمها عسكريًّا وسياسيًّا.. رغم ذلك فإن "التعميم" على "كل الفصائل"، الوارد في دراسة مركز واشنطن للدراسات لم يستند إلى أدلة توثيقية.

الجدير بالذكر أن جميع جهود التشيع لم ترفع عدد الشيعة إلى ما يزيد عن ١ : ٢ في المئة خلال أكثر من أربعة عقود مضت، كما أن المصادر المتعددة حول الانتماءات العقيدية والعرقية في سورية، لا تصل بنسبة الشيعة والعلويِّين معًا إلى أكثر من ١٣ في المئة(15).

---

٣٠ ألف وحدة سكنية من مشاريع المؤسسة العامة للإسكان في محافظات دمشق وحلب وحمص بواسطة القطاع الخاص الإيراني. وخلال لقائه معاون وزير الطرق والبناء الإيراني أمير أميني، أعرب الوزير حسين عرنوس عن الاستعداد لتلبية رغبة الشركات الإيرانية بالعمل في سوريا وتذليل الصعوبات والمعوقات لإطلاق العمل المشترك. كما اتفق الطرفان علي تشكيل فريق من المقاولين الإيرانيِّين للاطلاع على عمل قطاع المقاولات السورية والدخول بشراكات في قطاع المقاولات للمساهمة وبشكل جدِّي في إعادة ما دمَّره الإرهاب)، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/cWCish

(12) وصفت جريدة النهار اللبنانية يوم ٣ أبريل ٢٠١٧م، اتفاق الهدنة المحلية حول الزبداني ومضايا، بأنه: "جهنمي": سُنَّة الزبداني مكان شيعة الفوعة، تغيير ديموغرافي "وقح".

(13) غازي دحمان، التغيير الديمغرافي والطريق إلى سورية المفيدة، معهد العالم للدراسات، ٣١ أكتوبر ٢٠١٦م، متاح عبر الرابط التالي:

https://goo.gl/eJLxdH

(14) كيف يهدد التطهير العرقي وحدة سوريا؟ (إنفوجرافيك)، موقع عربي ٢١، ٥ ديسمبر ٢٠١٥م، متاح عبر الرابط التالي:

https://goo.gl/U١xAtH

واضع التقرير الباحث فابريس بالونش، ونص التقرير بالعربية على موقع معهد واشنطن، متاح عبر الرابط التالي:

https://goo.gl/FeMHVD

(15) من أحدث الدراسات وأشملها حول حصيلة التغيير الديموغرافي بصبغة التشيع وتفاصيل ذلك في المدن السورية، دراسة الباحثين حسام السعد وطلال مصطفى من مركز حرمون للدراسات المعاصرة، بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١٨م، متاح عبر الرابط التالي:

https://goo.gl/gdhwKz

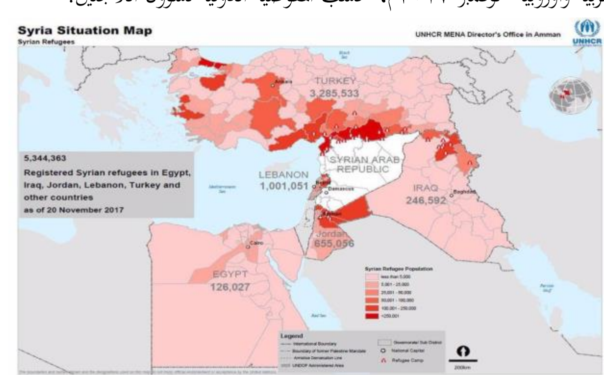
كلمة "التطهير" كما شاعت، متناقضة من حيث المقصود بها مع ما قد توحيه (باللغة العربية) لاتصالها لغويًّا بكلمات طهر وطهارة، والواقع أنها من أبشع الجرائم ضدَّ الإنسانية كما هو معروف، ويعني التطهير الطائفي والتطهير العرقي اصطلاحًا التبديل غير المشروع للنسب المئوية للفئات السكانية في مناطق بعينها.

في سورية لا تتَّضح معالم المشهد عبر "التطهير الطائفي" وحجمه الفعلي دون الوقوف عند مفعول عنصرين إضافيَّين، هما التشريد إكراهًا والاستيطان اغتصابًا.

من حيث مفعول عنصر التشريد إكراهًا:

بلغ تعداد المشرَّدين ما يناهز نصف السكان وفق الأرقام التي تنشرها المنظمات الدولية وفي مقدِّمتها مفوضية شؤون اللاجئين، منهم (حسب أرقام عام ٢٠١٨م) ٦،٦ مليون من النازحين داخل الحدود، وزهاء ٥،٥ مليون في تركيا ولبنان والأردن ومصر والعراق وبلدان أخرى[16].. وصحيح أن التشريد شمل فريقًا من المسيحيِّين، وأن ميليشيات "داعش" استهدفتهم كما استهدفت الإيزيديِّين في العراق، إنما لا يخفى أن الكثرة من المشرَّدين هم من السُّنة، الذين شكَّلوا في سورية حسب تقديرات متعدِّدة ما بين ٧٥٪ و٨٥٪ من السكان، وإن تركيز حركة التشريد عليهم يعني هبوط هذه النسبة داخل البلاد بالمقارنة مع مجموع "من بقي" من السكان في سورية.

(16) الموقع الرسمي لمفوضية شؤون اللاجئين، المعلومات من ١٩ أبريل ٢٠١٨م، متاح عبر الرابط التالي:https://goo.gl/MttTpo
وانظر خارطة توزُّع المشرَّدين/اللاجئين السوريّين (المسجلين رسميًّا) في دول عربية وأوروبية نوفمبر ٢٠١٧م، حسب المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين:



ومن حيث مفعول عنصر الاستيطان اغتصابًا:

هو مفعول تبديل نسب الفئات السكانية عبر تشريد المقيمين الأصليّين وجلب سواهم وتوطينهم، فهذا ما يسفر في حالة سورية عما يُسَمَّى "التطهير" برفع نسب طوائف بعينها على حساب أخرى، عبر التوطين المقترن في معظم الأحيان بالتجنيس وتمليك عقارات مغتصبة[17]، لتكون تلك الطوائف العلوية والشيعية تخصيصًا هي الغالبية فيما وصفه بشار الأسد رسميًّا بسورية "المفيدة"، أي الأرض الممتدة من الساحل عبر أرياف حماة وحمص ومنطقة القلمون إلى دمشق وريفها، ولم يعد مجهولًا أن هذا يعني "تركيز القوة البشرية" التي يُعتمد عليها طائفيًّا في ذلك الشريط الجغرافي الزراعي والتجاري العريض[18]، هذا.. مع استمرار الحرص على استعادة السيطرة بالقوة العسكرية على مناطق أخرى من سورية بحدودها الرسمية، بينما تقتصر هذه السيطرة حاليًّا على ٧٠ في المئة كما سيأتي لاحقًا.

(17) يسلط الإعلام الضوء على "ما يشتهر" من مصادرة العقارات وتغيير ملكيتها بحكم شهرة أصحابها الأصليّين، ومثال ذلك التقرير المصوَّر في محطة "أورينت" للتلفزة يوم ١٤ نوفمبر ٢٠١٧م تحت عنوان: (آخرها منزل رياض حجاب.. هل تسقط أملاك المعارضين بالتقادم؟)، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/UnDyaG
واشتهر فور سيطرة قوات النظام على الغوطة الشرقية المرسوم الرئاسي باسم القانون رقم ١٠/ ٢٠١٨م وهو واقعيًّا توسيع جغرافي وموضوعي لتطبيق القانون ٦٦ من سنة ٢٠١٢م، ويستند إلى مصادرة عقارات المشرَّدين ما لم يقدموا خلال فترة زمنية قصيرة تعجيزية (وهم من الأصل عاجزون أمنيًّا عن العودة) أوراقًا جديدة تثبت ملكيَّتهم ويسجّلوها لدى الدوائر المختصَّة، وهو ما أثار ضجة إعلامية وسياسية عند صدوره، وما يزال ساري المفعول بتعديلات طفيفة، والمزيد عنه في مقالة بعنوان (دمشق: القانون ١٠ للاستيلاء على أملاك المهجرين السوريين) لمحمود اللبابيدي، موقع المدن، ٥ أبريل ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/wyGJQ٢

(18) حول تفاصيل عملية التوطين اغتصابًا للأرض، يمكن الرجوع إلى:
– غازي دحمان، "التغيير الديمغرافي والطريق إلى سوريا المفيدة"، مرجع سابق.
– مركز حرمون للدراسات المعاصرة، "التغيير الديموغرافي في سورية: من السياسة العشوائية إلى السياسة المنهجة"، موقع جيرون، ١٨ أبريل ٢٠١٧م، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/hJUr١N

ويبقى السؤال عن "جدوى" ما يُسَمَّى "التطهير الطائفي"، فالواقع يقول مع المنطق:

(لا تتوافر في مشاريع التغيير الديمغرافي التي يُديرها النظام في "سورية المفيدة"، مقوِّمات الاستمرارية والاستقرار، ذلك أن القائمين عليها أقلية تُحيطهم امتدادات سكانيَّة كبيرة من نسيج السكان القُدامى المهجَّرين، الأمر الذي يجعل التغيُّرات الديمغرافية التي نجح النظام في تحقيقها، في أكثر من مكان خاضع لسيطرته، مجرَّدَ محاولات من المستبعد أن تستقرَّ على الأمد التاريخي الطويل، وحتى المتوسط، وتتحوَّل إلى حقيقة ديمغرافية ثابتة)[19].

إن ما يُسَمَّى "التطهير الطائفي" لا يغير التركيبة السكانية من حيث النسب المئوية من تعداد سكان سورية جميعًا، في وطنهم وفي الشَّتات، ولكن يصنع غالبيات جديدة في بعض مناطق سورية، ويُستخدم لهذا الغرض تشريد سكان أصليّين وتوطين سواهم، فيزرع بذور أحقاد وثارات وعداوات جديدة لسنوات قادمة وربما لعقود وأجيال عديدة.

ثالثًا– تمزيق الهوية عبر التدمير التراثي والثقافي:

سبقت الإشارة إلى أن التمهيد للتدمير الثقافي باستهداف الآثار خلال أعوام الثورة، قد بدأ من قبل باستهداف الأضرحة، لا سيما في دمشق، والمقصود أضرحة خلفاء وعلماء تعاديهم التعاليم العلوية والشيعية، وأبرز الأمثلة على ذلك أضرحة ابن عساكر وابن كثير وابن تيمية الحراني الدمشقي من العلماء، إضافة إلى أضرحة خلفاء أمويين مثل معاوية بن أبي سفيان، حتى أصبح معظم تلك الأضرحة في حكم المهترئ بسبب إهماله رسميًّا بالمقارنة مع الاهتمام عمومًا بالآثار الحضارية السياحية. ومنذ سبعينيات القرن الميلادي العشرين بات من العسير على زوار دمشق من المغتربين السوريِّين أو من السياح الأجانب العثور على مواقع تلك الأضرحة وما يشابهها، وهذا قبل إزالة بعضها نهائيًّا، فضلًا عن وصول الحملة بعد اندلاع الثورة إلى المساجد أيضا، كالعمري في درعا، والأموي في حلب، وخالد بن الوليد في حمص[20].

معظم الجهات الدولية –مثل اليونسكو– التي تابعت قضية تدمير التراث العمراني والآثار التاريخية في سورية أثناء سنوات الثورة، وتابعت عمليات نهب الآثار وبيعها عالميًّا في السوق السوداء، وكذلك المصادر التي تتحدَّث باسم الثورة، يوجِّهون أصابع الاتهام إلى طرفين رئيسيَّين هما النظام نفسه بعمليات القصف كما كان مثلا مع قلعة حلب، وميليشيات "داعش" التي تكاد تمثِّل الصورة المكمِّلة للنظام في معظم ممارساته من أعمال من هذا القبيل وسواها، بينما تُوَجِّه مصادر النظام نفسه أصابع الاتهام إلى "داعش" أيضًا وسواها ممن تصفهم بالمنظمات المسلحة أو الإرهابية المدعومة من دول أجنبية[21].

وقد تأسس عام ٢٠١٣م مركز سوري مستقل باسم "مدماك" وأنجز عام ٢٠١٥م تقريرًا أو دراسة موثَّقة حول ما

---

(19) المرجع السابق.

(20) لمزيد من التفصيل، انظر:

– زهير ظاظا، قبر ابن تيمية في دمشق، موقع الوراق، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/o١aRWM

– تقرير لموقع (أورينت نت) بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٤م بعنوان: (فلتان أمني أم ثأر مذهبي: كيف أزيل قبر ابن تيمية في دمشق؟!)، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/qu٩DEs

– إهمال ضريح الصحابي معاوية في دمشق، إلى درجة عدم العثور عليه مع شماتة خصومه من الشيعة بذلك كما يظهر فيما يكتب عن ذلك كما في وكالة أنباء براثا (الحشد الشعبي/العراق) تحت عنوان: "مجازفة البحث عن قبر معاوية" بتاريخ ٢ يوليو ٢٠١٢م، بقلم عبد الحافظ البغدادي الخزاعي، مستشهدًا بأبيات شعر منسوبة إلى د. محمد المجذوب رحمه الله (مع الادعاء أنها اختفت من ديوانه لاحقا!) وفيها (كتل من الترب المهين بخربة... سكر الذباب بها فراح يعربد)، متاح عبر الرابط التالي:

https://goo.gl/HK٦٣rM

(21) انظر مثلا: د. عمار عبد الرحمن، دراسة بعنوان "الآثار السورية في ظل الأزمة: التحدِّي والاستجابة"، مركز دمشق للأبحاث والدراسات "مداد"، بتاريخ ٧ نوفمبر ٢٠١٦م، وليس فيها أو في هوامشها أي ذكر لمصدر غير مصادر السلطة، حول ما تقول به بشأن قيام جماعات مسلحة بتدمير الآثار ونهبها، متاح عبر الرابط التالي:

https://goo.gl/vtZeu٧

أصاب الآثار السورية[22]، نقلت عنه شبكة "جيرون" الإعلامية السورية:

(أجمل التقرير الأضرار التي هدَّدت، وتهدِّد التراث الثقافي المادي السوري بخمسة عوامل أساسية:

١) تحوُّل المواقع الأثرية السورية إلى مواقع عسكرية، أو أماكن تجمُّع لقوَّات عسكرية، أو متاريس، أو مخازن ذخيرة، ما جعلها ساحات للمعارك، وعرضة للاستهداف المباشر بالقصف أو بالتفجير من قبل الأطراف المتصارعة.

٢) عمليات التنقيب غير المشروع من لصوص الآثار، أفرادًا أو جماعات منظمة.

٣) عمليات السرقة والتهريب، التي كانت قائمة سابقًا، واستشرت؛ بسبب الفوضى السائدة التي شكَّلت بيئة خصبة تعمل فيها "مافيات" الآثار الدولية وشبكاتها، جنبًا إلى جنب مع اللصوص المحلِّيِّين.

٤) عمليات التزييف والتزوير المتزايدة، وخاصة للتماثيل والفسيفساء.

٥) التخريب والتدمير الممنهج للآثار، على خلفية عقائدية، والذي برز بشكل واضح لدى التيارات الإسلامية المتشددة، وبشكل خاص لدى "تنظيم الدولة الإسلامية")[23].

ومما يفصل التقرير؛ استهداف قوات النظام لقلعة المضيق مباشرة، وقصف مئذنة الجامع الأموي الكبير في حلب وتدميرها، وتدمير عدد من الأسواق والمناطق السكنية الأثرية القدمية مثل أسواق "الزرب" و"العبي" و"العتمة" و"العطارين" و"النسوان" و"الصوف" و"الصاغة"، وأمام حجم التدمير والثقافي الكبير والممنهج لم تكن الجهود المدنية المضادَّة من جانب السوريِّين كافية، ويذكر التقرير منها ما سعت إليه روابط وجمعيَّات تأسَّسَتْ لهذا الغرض مثل "الآثار السورية في خطر"، و"معًا لنحمي آثارنا من النهب في حال حصول فراغ أمني"، وجمعية "حامية"، ومؤسسة "التراث من أجل السلام"، ومبادرة "التراث السوري في المدارس الأمريكية" وغيرها.

كما ورد في تقرير نشرته شبكة "الجزيرة" معلومات تفصيلية موثقة حول عمليات التدمير الثقافي في دمشق وحلب وتدمر وبصرى، والعديد من القلاع ومن القرى الأثرية في الشمال، وهو ما بدأ منذ مطلع سنة ٢٠١٢م واتَّخذ صيغة سرقة آثار كما كان مع متحف حماة ومدينة إيبلا في محافظة إدلب، كما اتَّخذ لاحقًا صيغة تدمير متعمَّد كما صنعت "داعش" مع أضرحة إسلامية ومعابد تاريخية في تدمر، واستشهدت شبكة "الجزيرة" في قسم "الموسوعة" على بعض ما أوردته بتقارير إعلامية أمريكية وتقارير اليونسكو[24].

رابعًا– تقسيم الوطن إلى مناطق نفوذ:

أكثر ما ميَّز العلاقات الخارجية في حقبة الأسد الأب كان ما يوصف من جانب دارسيها ومحلِّليها بعملية "توازن العلاقات" الذي أتقن ممارسته، ويمكن التنويه هنا بجانبين مما بقي أثره إلى فترة التعامل الإقليمي والدولي مع الثورة الشعبية ومسارها:

١- العلاقات السياسية والعسكرية مع موسكو الشيوعية وبعد الشيوعية تقابلها علاقات اقتصادية وتجارية وثقافية مع أوروبا وتعاون استخباراتي وسياسي لا سيما حول لبنان وقضية فلسطين مع الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(22) مصطفى السكاف، مصطفى أحمد، تحرير: خالد الإختيار، التراث الثقافي المادي السوري بين عامي (٢٠١١ – ٢٠١٥م)، مركز دراسات الآثاري السوري "مدماك"، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/r١sR٩k

(23) انظر التقرير المشار إليه في الهامش السابق، والنص المستشهد به هو من التعريف بالتقرير بعنوان: "التراث الثقافي السوري والصراع القائم"، موقع شبكة جيرون الإعلامية، ٢١ أغسطس ٢٠١٦م، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/DSTZ١s

(24) الآثار السورية في ظل الحرب.. تدمير وتهريب، موقع الجزيرة.نت، ١٢ أكتوبر ٢٠١٥م، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/y٤hNGT

٢- علاقات التحالف مع إيران والتي بلغت مستوى اندماجيًّا في فترة سلطة الأسد الابن، تقابلها علاقات التعاون المالي والاستثماري وحتى المصاهرات بالإضافة إلى التفاهمات حول لبنان وتقييد العمل الفلسطيني.

هذا التوازن بدأ بالتآكل منذ مطلع الألفية الميلادية الثالثة عبر سياسات الأسد الابن، وكانت أول الانهيارات في لبنان، بعد أن مضى بالتحالف مع إيران إلى مستوى تحالف اندماجي مع فتح الأبواب لمراكز التشيُّع أكثر من أي وقت مضى، فبدأ الخلل في العلاقات مع دول الخليج العربية، كذلك لم تعد المشاركة السابقة في حرب احتلال العراق و"الهدوء" في جبهة الجولان كافيين لحفاظ النظام القائم في سورية على علاقات متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية كمستند رئيسي لوجوده في لبنان.

على هذه الخلفية ضعفت المرتكزات القديمة دون تعويضها بمرتكزات بديلة لخلق توازنات جديدة، عندما بدأت خيوط العلاقات الخارجية بالنظام السوري وبالقوى الثورية منذ عام ٢٠١٢م تنسج وضعًا بديلًا عما كانت تحتضنه القوى الإقليمية والدولية لعدَّة عقود سابقة. وشهدت سنوات الثورة تأرجحًا في التموضع الإقليمي والدولي من قضية سورية والثورة، بالتوازي مع محاولات إيجاد مرتكزات جديدة -أو توهُّم إيجادها- من خلال التواصل مع "الفاعلين" من السوريّين في مسار الثورة، ومع انهيار تلك المرتكزات عند امتحان قابلية أن تكون "بديلًا" بمنظور شروط القوى الخارجية أو لا تكون، وهذا بغض النظر عن أهداف الثورة نفسها.

أوصل هذا المسار "الخارجي" من جهة، وتطوُّر مسار المواجهات الميدانية من جهة أخرى، في الوصول بالتعامل مع قضية سورية في نهاية المطاف إلى توافق غير مكتوب على تقسيم مناطق النفوذ، وهو ما انتقل إلى مرحلة رسم حدودها الجغرافية عسكريًّا وسياسيًّا بصورة علنية سنة ٢٠١٥م التي شهدت في رُبعها الأخير التدخُّل العسكري الروسي العنيف للسيطرة على مسار الأحداث بالقوة العسكرية المفرطة، بعد أن خرجت "إدارة الأزمة" عن سيطرة النظام والميليشيات الحليفة له، بالتوازي مع التراجع الجغرافي (سيطرة عسكرية وإدارة مدنية) باستثناء ١٩ في المئة من الأرض[25].

لا ينبغي هنا إغفال أن التحرُّكات الخارجية لم تكن ممكنة لولا ما سبق إعداده أو سبقت نشأته داخل مكوِّنات الثورة العسكرية والسياسية والشعبية، وعلى وجه التحديد عبر: (١) الحصار وتوجيه الضربات لمقومات معيشة الحاضنة الشعبية للثورة، و(٢) ضرب الفصائل العسكرية بعضها ببعض بسبب انخفاض مستوى الوعي السياسي والعقيدي والفكري فضلا عن العملياتي الميداني.. و(٣) إلى جانب ما صنعته ظاهرة "داعش" ميدانيًّا، وهو ما يحتاج إلى حديث مفصَّل ومنفصل لا تتَّسع له هذه الدراسة الموجزة.

في جميع ذلك كانت القنوات الفاعلة هي قنوات "التمويل وحصول الثورة على السلاح والذخيرة"، باعتبار أن القوى الخارجية التي تتحكَّم ماليًّا وعسكريًّا بصناعة الحدث، سواء تحت عنوان "دعم السلطة الأسدية" أو تحت عنوان "دعم الثورة الشعبية"، إنما تتحرَّك لتحقيق أهدافها الذاتية تحت عنوان "لغة المصالح" وهو عنوان مضلِّل يواري خلفه عناوين عديدة من بينها تحصين "مناطق الهيمنة والنفوذ".

إن مسار النجاح في انتشار الثورة الشعبية السريع من البداية سلميًّا، مقابل قمع عسكري و"أمني" شديدين، تَلَتْهُ تقديرات وممارسات ذاتية خاطئة اقترنت بضغوط وإغراءات خارجية مغرضة، فنقلته إلى مرحلة مقدِّمات انتشار النفوذ الأجنبي في نهاية المطاف.

وكان المحور الفقري في سلسلة هذا التطور:

١- تنامي الثورة الشعبية..

---

(25) حول تطور السيطرة الجغرافية عبر سنوات الثورة، انظر:
علاء الدين السيد، بالصور: كيف تغيرت الخريطة على الأرض في سوريا منذ اندلاع الثورة؟، موقع ساسة بوست، ١٢ فبراير ٢٠١٦، وفيه خرائط توضيحية تشير إلى مساراتها الفقرات التالية أيضًا من هذا الفصل، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/aCmZxk

٢- تحرك "استباقي" نحو "الواجهة" من جانب قوى سياسية توصف بالمعارضة.. وقد شاع هذا الوصف المتناقض مع "ماهية الثورة".. فالكلمة عبارة عن مصطلح سياسي له شروطه التي لا علاقة لها بحالة ثورية.. ومن بينها وجود دولة ودستور وأطراف متنافسة، غالبًا حزبية في السلطة وفي مقاعد المعارضة، وجميع ذلك لم يتوافر في سورية قبل الثورة ولا أثناءها..

٣- ازدياد حجم المساحة الجغرافية وبالتالي السكانية تحت سيطرة الفصائل المسلحة واقعيًّا..

٤- تنامي الأعباء المالية والإدارية على "الثورة" بما يتجاوز حدود طاقات قياداتها العسكرية والسياسية على السواء.. وهو ما أدَّى بدوره إلى تنامي تأثير الإرادات السياسية والمالية الأجنبية عليها..

٥- وبالمقابل، انهيار القوة الذاتية للسلطة الأسدية.. وهو ما أدَّى إلى ازدياد نفوذ ما يوصف بالحلفاء، لا سيما "الرسميين" علنًا، أي إيران وروسيا.

جميع ذلك كان يجري بسرعة كبيرة لا تُستغرب بمنطق الثورة، ولكن لا يفيد التعامل معها بمنطق الموازين التاريخية لمسارات التطورات والتغيُّرات الاعتيادية، فضلًا عن تأثير حجم المآسي الإنسانية المتفاقمة، حيث تقاس بآلام متواصلة لحظة بلحظة. لقد بات من العسير مجرَّد تتبُّع ما ترسمه سرعة الأحداث من تحوُّلات خطوط الخارطة الجغرافية للأرض كما كانت معروفة منذ قيام سورية كدولة قائمة بذاتها ضمن الاقتسام الدولي للإرث الجغرافي العثماني.

بتعبير آخر، كان تقلُّب السيطرة "العسكرية" ورسم حدود متبدِّلة أسرع نسبيًّا من "الروتين الشهري" لنشر خرائط جديدة حسبما اعتمدته مراكز دراسات عديدة، ومع ذلك يمكن تمييز أمرين اثنين على "الخرائط" المتعاقبة:

١- التبدلات في سيطرة ثنائي النظام والثوَّار على الأرض اقترنت بانهيار متواصل في استقلالية "الطرفين" على صعيد صناعة القرار.

٢- تبدلات الخطوط الجغرافية للسيطرة الميدانية بغض النظر عن المسمَّيات (نظام / ميليشيات / الجيش الحر/ فصائل / داعش الإرهابية / وحدات عسكرية كردية.. إلى آخره) لم تؤدِّ في أي مرحلة إلى "تبدل جوهري" في استكمال صناعة خرائط تقسيم مناطق النفوذ الخارجي في نهاية المطاف.

يمكن تتبُّع ما سبق ذكره واستخلاص الحصيلة عبر تعداد محطات كبرى رئيسية ما بين ٢٠١١ و٢٠١٨م:

المحطة الأولى (سنة ٢٠١١م)- استمرار سيطرة نظام الأسد على مجموع الجغرافيا السورية:

تم تصعيد عنف السلطة للقمع والتخويف من المشاركة في الثورة السلمية، ثم لاحقًا إلى خلق ذرائع لتوجيه ضربات بالغة الهمجية (كاستخدام الكيمياوي.. والبراميل المتفجرة) مع تقدير أن هذا العنف المفرط سيؤدي إلى ردود فعل في صيغة ما يوصف بعسكرة الثورة وبالتالي القضاء على مفعول "طهر سلميتها".. ولم تنطلق عمليات مسلحة ثورية حتى شهر سبتمبر ٢٠١١م مع بداية انشقاقات عسكرية.

المحطة الثانية (٢٠١٢/٢٠١٣م)- تراجع سيطرة النظام جغرافيًّا:

تسارعت السيطرة الثورية على مناطق جغرافية واسعة، ورأى محلِّلون (مثل غازي دحمان كما سبقت الإشارة) أن تراجع السلطة عن بعض المناطق مثل حمص كان مقصودًا لتبرير الفتك العسكري لاحقًا مع إطلاق موجة التشريد والتغيير الديمغرافي الأولى.

ورغم استعانة النظام بميليشيات مستوردة مرتبطة بإيران.. فإن ارتكاب المذابح الكبرى أدَّى باستمرار إلى توسُّع السيطرة الثورية الجغرافية، كما كان في الغوطة الشرقية عام ٢٠١٢م، وقد بلغ عدد الضحايا في أنحاء سورية في ذلك الشهر وحده ٥٠٠٠ ضحية.. منهم المئات في مذبحة داريا (رمز سلمية الثورة) في الغوطة الغربية يوم ٢٠ أغسطس ٢٠١٢م.. وكذلك في الغوطة الشرقية وجنوب

دمشق عام ٢٠١٣م بعد مجزرة الكيماوي الكبرى في غوطة دمشق يوم ٢٠ أغسطس ٢٠١٣م.. ويسري شبيه ذلك على توسع سيطرة مسلَّحي الثورة في إدلب وريفها وأجزاء من حلب وأريافها، حتى انحسرت السيطرة العسكرية والإدارية للنظام إلى أقل من ٢٠ في المئة من مجموع المساحة الجغرافية.

المحطة الثالثة (٢٠١٣ - ٢٠١٥م)- انتشار الميليشيات من خارج سورية:

ثقافة التعاون والتناصر من وراء الحدود لها ضوابطها العقيدية والتشريعية في الإسلام، ولها ضوابطها العامة والتقنينية في القانون الدولي، ولا مجال لحديث تفصيلي عن هذا وذاك هنا، إنما هو التنويه إلى أنها لا تسري على الطريقة ولا على الأطروحات التي رافقت انتشار ميليشيات من خارج سورية تحت مظلة "دعم الثورة" أو تحت عنوان "إنقاذ النظام"، وهو ما توسَّع نطاقه إلى ما يستحق وصفه من باب المشاكلة "بميلشيات" سلاح جوي روسي وسلاح جوي دولي بزعامة أمريكية. الأهم من التفاصيل أن هذه التدخُّلات أصبحت هي "بوابة" النُّقلة الجذرية من الحديث عن الثورة كتحرُّك شعبي ضدَّ نظام استبدادي إلى الحديث عن "مبررات" مزعومة لتدخُّلات رسمية أجنبية، إيرانية وروسية وإقليمية ودولية، جميعها يشكل مقدمة لخرائط الهيمنة والنفوذ التالية.

المحطة الرابعة (٢٠١٥ – ٢٠١٨م)- رسم خطوط التقسيم للنفوذ الدولي:

في هذه الفترة بدأ ظهور معالم التدخل العسكري الخارجي المباشر، وبالتالي ظهور ما يوصف بتقسيم مناطق النفوذ أو حتى الاحتلال الأجنبي في سورية.

في هذه الفترة بدأ الحديث العلني ينتشر عن دورٍ ما سُمِّيَ غرفة (موك) أو "مركز العمليات العسكرية" مع أن تشكيلها كان منذ ٢٠١٢م، إنما كانت تحاط من قبل بدرجة معينة من الضبابية بسبب دورها المتناقض مع الثورة وحاضنتها الشعبية، إذ يتجاوز حدود "إدارة مركزية للفصائل.." إلى "فرض توجهات وخطوط حمر عليها.." لا علاقة لها بثورة شعبية للتحرُّر من استبداد داخلي، بل كان فرض الالتزام بتلك الخطوط الحمر يخدم أغراضًا أجنبية محضة.

ورغم أن "موك" هذه كانت تضم بعض الفصائل المسلحة من الشمال، إلا أنها كانت تتركز على الجنوب السوري، وبالتالي ترسم من خلال أجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية والأردنية، ومن ورائها الإسرائيلية، الخطوط الحمر التي تضمن على الأقل استمرارية الوجود الإسرائيلي في الجولان المحتل، فضلا عن العلاقة الخاصة بفئة الدروز في السويداء.

وتشمل الخطوط الحُمر فرض التحرُّك أو الامتناع عن التحرُّك على الفصائل المعنية تحت طائلة قطع الإمدادات، لاسيما المالية الخاصة برواتب عناصرها، وبالتالي المعيشة اليومية لذويهم ولحواضنهم الشعبية، كما تشير عمليات الاغتيال العديدة لبعض قيادات تلك الفصائل أن الخطوط الحمر أبعد مدى من قطع الإمدادات، وإن استحال بطبيعة الحال تقديم دليل قاطع على من يقف وراء تلك الاغتيالات غالبًا.

لقد بدأ رسم منطقة نفوذ أمريكية–إسرائيلية في الجنوب السوري منذ ٢٠١٢م ليأخذ مداه ويظهر إلى السياسات والممارسات الرسمية العلنية سنة ٢٠١٨م، وأبرزها ما مارسه الجانب الإسرائيلي تحت ذريعة رفض الوجود الإيراني المهيمن عسكريًّا عبر الميلشيات المقاتلة مع بقايا قوات النظام الأسدي في سورية.

والأرجح أن التوافق بخطوط عريضة على "تقاسم النفوذ دوليًّا" تمَّ بين الروس والأمريكيِّين في لقائهم الثنائي في جنيف منذ عام ٢٠١٢م أيضًا، ولا يمكن القول إن حدود منطقة النفوذ الروسي قد بدأت مع بداية الغزو العسكري الجوي يوم ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥م، فقد سبق الإعداد لذلك من خلال توسيع القواعد العسكرية على الساحل السوري،

ومن خلال الإمدادات العسكرية المتواصلة للسلطة الأسدية منذ بداية الثورة عام ٢٠١١م.

ومن الجدير بالذكر، إذا صَحَّتْ في الوقت الحاضر مقولات مرتبطة بالنظام وحلفائه حول "نهاية الثورة" والعمل على تعديلات دستورية وانتخابات وعودة المهجَّرين.. إلى آخره، فالواقع على الأرض يقول إن جميع ما مضى عبر سنوات القصف المتواصل، الأسدي والإيراني والروسي والدولي، عسكريًّا وسياسيًّا، لم يوصل إلى سيطرة النظام والميليشيات المرتبطة بإيران على ما يتجاوز ٥٥٪ من المساحة الجغرافية الرسمية لسورية[26].

خاتمة:

لا يمكن ساعة كتابة هذه السطور التنبؤ بصورة مرجحة بما يمكن أن يترتب في المستقبل المنظور على فرض خرائط تقسيم النفوذ الأجنبي في سورية، وتحويل الثورة الشعبية إلى أزمة صراعات إقليمية ودولية، إنما يمكن التكهن ببعض الخطوط العامة الكبرى:

١- احتاجت النقلة الدولية من التعامل مع الثورة إلى التعامل مع صراع نفوذ لسبع سنوات ونيف، وهذا غير معتاد في تاريخ التغيُّرات الحديثة لخطوط تماس النفوذ توافقًا وصراعًا منذ الحرب العالمية الثانية.

٢- لم تتمكَّن القوى الخارجية بغضِّ النظر عن درجات توافقها واختلافاتها، من إيجاد وضع جديد لسورية تقبل به -بغض النظر عن الإرادة الشعبية والمشروعية والقيم إلى آخره- ليخلف وضعًا اهترأ سياسيًّا وعسكريًّا وماليًّا، وهو وضع كان يتوافق مع سياساتها فتقبَّلت وجوده عبر نصف قرن تقريبًا.

٣- ليس "الشتات السوري" مجرد "شتات" تسري عليه القواعد المستخلصة سابقًا من دراسة عمليات التشريد الجماعي، فقد تبدَّلت المعطيات العالمية.. والتقنية.. وغيرها، كما اختلفت نوعية "المشرَّدين" أنفسهم عن أمثالهم في موجات تشريد وأحداث ماضية، ويمكن أن يترتَّب على ذلك تطوُّر جديد لا يفيد استباق معالمه بتكهُّنات وتنبُّؤات ما، فهو مرتبط بما يمكن أن يأتي به من "عناصر جديدة" هي من جنس ما نطلق عليه وصف "في حكم الغيب".

*****

---

(26) آخر ما يتوافر من خرائط توزيع السيطرة العسكرية على الأرض، من موقع مركز نورس للدراسات من شهر يوليو ٢٠١٨م، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/ssMPY٧





ج) اليمن بين سياسيات التدمير والأزمة المجتمعية الإنسانية

وردة مساعد الشاعري(*)

مقدمة

على الرغم من اتِّسام الوضع السياسي والاقتصادي العام في اليمن، قبيل اندلاع الحرب الأهلية والتدخُّل الإقليمي بالوضع المتدهور، إلا أن الحرب التي اندلعت في ٢٦ مارس ٢٠١٥، قد تسبَّبت بأزمة إنسانية كارثية لسكَّان اليمن؛ ولكن قبل الحديث عن الأزمة الإنسانية التي تحلُّ باليمن حاليًا، لابد من ذكر الأزمة السياسية التي تسبَّبت في ذلك. فمنذ سقوط العاصمة صنعاء في يد الحوثيّين وهروب الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى عدن وإعلانها عاصمة للبلاد ومن ثم دخول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية بواسطة "عاصفة الحزم" إلى اليمن لإيقاف تمدُّد الحوثيّين إلى الجنوب وطردهم من المناطق التي سيطروا عليها، حينها تولَّدت تحالفات وخلافات جديدة بغضِّ النظر عن الخلاف الأكبر بين الحوثيّين والحكومة الشرعية، والتحالف الأبرز بين الحكومة الشرعية والتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية. ففي الشمال، تحالف الحوثيون مع حزب الرئيس السابق علي عبد الله صالح وبعد مقتله على أيديهم، أصبح هناك خلاف مع حزب المؤتمر الشعبي العام الموالي لصالح. أما في الجنوب، فتحالف المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات المتحدة مع قوات الشرعية الموالية لعبد ربه منصور هادي، كاد أن ينهار بدعم الإمارات المتحدة في مايو ٢٠١٧ قيام المجلس الانتقالي الجنوبي بقيادة عيدروس الزبيدي ضد حليفها الرئيس هادي، مما أدَّى إلى أحداث شغب وإغلاق للموانى والمطارات، وتمكَّن المجلس الانتقالي في ٢٨-٣٠ يناير ٢٠١٨، من السيطرة على عدن بالكامل، بوجود قطاع عريض من الشعب معارض للحكومة وذلك بسبب فشلها في انتظام تسليم رواتب المواطنين، إلى جانب فشلها الذريع في جانب الخدمات. وانتهت هذه الأحداث بتدخُّل التحالف العربي ودعا جميع الأطراف إلى الوقف الفوري لإطلاق النار، ومن ثم، وقَّعت الحكومة مع المجلس الانتقالي على اتفاق لوقف إطلاق النار[١].

ومن ناحية أخرى، جاء دعم الإمارات لكيانات جديدة على حساب الحكومة الشرعية من قوَّتها وسيطرتها على الأرض في جنوب البلاد، حيث تفرض الإمارات سيطرة كاملة على "سقطرى" الجزيرة الاستراتيجية في بحر العرب، وتديرها بشكل كامل من قبل مسؤولين تابعين لها، وبدأت الإمارات في بناء قواعد عسكرية فيها وفي جزر استراتيجية أخرى مثل جزيرة ميون المتحكِّمة في باب المندب[٢].

وعلى الجانب الإنساني، فقد أنزلت الحرب التي دامت أكثر من ثلاثة أعوام الدمار بالشعب اليمني والبنية التحتية في البلاد. ويعاني ما يقرب من نصف مليون طفل من سوء تغذية شديد الحدَّة، الأمر الذي ينهك أجسادهم ويهدِّد حياتهم. كما أسفرت الحرب عن جلب نظام الرعاية الصحية إلى حافة الانهيار، وشرَّدت مليوني شخص وأرغمت ما يقارب ٢٢,٢ مليون يمني على الاعتماد على

(*) باحثة في العلوم السياسية.

(١) Robert Forster, The Southern Transitional Council: Implications for Yemen Peace Process, Accessed in ١٥ September ٢٠١٨, Available at: https://goo.gl/dYdKgK

(٢) عاصفة الحزم في عامها الرابع: هل يريد الخليج الانتصار على إيران أم لديه أطماع في اليمن، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، تاريخ النشر: مارس ٢٠١٨، ، تاريخ الاطلاع: ٢٢ مايو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/SSFYzz

المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة، مقابل ١٥,٩ مليون في مارس ٢٠١٥[٣].

كما يشهد اليمن أسوأ أزمة إنسانية في العالم، فقد خلَّف الصراع آثارًا مدمِّرة على المجتمع اليمني، حيث يفتقر الملايين إلى مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي الملائم. وانتشر الجوع في كل أنحاء البلاد، فقد وصل الحال بما يقرب من ١٧ مليون يمني أي ٦٠٪ من إجمالي عدد السكان لا يعرفون كيف سيحصلون على وجبتهم المقبلة[٤].

أولًا– سياسيات التدمير ما بعد الثورة

أ) سقوط الاقتصاد اليمني إلى الهاوية:

دخل الاقتصاد اليمني في مواجهة مع مشكلات عديدة منذ إسقاط الحوثيّين للعاصمة "صنعاء" منها: فرار رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية وتوقُّف المشاريع الاستثمارية وارتفاع معدَّل التهرُّب الضريبي وتجميد بعض الدول المانحة لمساعدتها المالية بسبب عدم ثقتها بالحوثيّين بالإضافة إلى إغلاق أبواب سفارتها بسبب الأوضاع الأمنية. وقد خسر الاقتصاد اليمني مليارات الدولارات منذ بدء عاصفة الحزم في ٢٦ مارس ٢٠١٥، حيث تضرَّر عدد من المنشآت الاقتصادية. وتوقفت حركة الاستيراد والتصدير وأغلقت منشأة الغاز المسال الوحيد أبوابها بسبب اقتراب المعارك التي يقودها الحوثيون منها، وغادر موظفون أجانب اليمن، وقام الحوثيون بسرقة ونهب عدد من البنوك[٥].

ب) تدهور العملة اليمنية وقطع رواتب الموظفين:

واجه البنك المركزي اليمني ومصارف يمنية أخرى أيضًا نقصًا في العملة النقدية منذ فترة طويلة قبل نقله إلى محافظة عدن. فخلال الحرب، أصبح هذا النقص أكثر تواترًا، حتى عندما كانت الأموال متوافرة إلكترونيًّا لتسديد مدفوعات الرواتب. وأُلزِمَت فروع "البنك المركزي اليمني" على تأجيل التدمير المزمع للأوراق النقدية المتدهورة من أجل ضمان امتلاك القطاع المصرفي ما يكفي من العملات النقدية. كما قام "البنك المركزي اليمني" بالتفاوض على اتفاق مع الشركة الروسية "جوزناك" المعنية بطباعة العملات، لطباعة أربعمئة مليار ريال يمني في العام الماضي، لكن ما إن أصبحت حكومة هادي غير موافقة على قيادة المصرف من قبل الحوثيّين، اتَّخذت خطوات لمنع تسليم النقود الجديدة إلى صنعاء من أجل منع تحالف الحوثي– صالح من الوصول إليها[٦].

فور انتقال البنك المركزي اليمني إلى محافظة عدن، وُضعت الصيغة النهائية لترتيبات العملة الجديدة التي سيتم تسليمها حصرًا إلى عدن. وقامت شركة "جوزناك" بتسليم الدفعة الأولى مؤخَّرًا إلى هناك، ويقوم المصرف بنشر النقود في الأراضي الخاضعة لسيطرة هادي عبر فروع البنك ومكاتبه البريدية. ومن أجل المساعدة في دفع الرواتب في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، يعتمد "البنك المركزي اليمني" على بعض المصارف الخاصة ومؤسسات الصيرفة التي تمكَّنت من الحفاظ على مستويات كافية من العملة النقدية[٧].

---

(٣) Eric Pelofsky, Escalation in Yemen Risks Famine, Collapse, Iranian Entrapment, The Washington Institute, Accessed in ٢٣ February ٢٠١٧, Available at: https://goo.gl/iFmohP

(٤) الأزمة الإنسانية في اليمن في الذكرى الثانية لتصعيد الصراع، أخبار الأمم المتحدة، ٢٧ مارس ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١٥ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/yzuieL

(٥) سيدي أحمد ولد أمير، تطورات الصراع في اليمن وتداعياته، مركز الجزيرة للدراسات، ٥ فبراير ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع: ١٦ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/AEKjo١

(٦) Katherine Bauer and Eric Pelofsky, Yemen's Banking Problems Could Have Dire Humanitarian Implications, The Washington Institute, ٢٤ March ٢٠١٧, Accessed in: ١٧ September ٢٠١٨, Available at: https://goo.gl/r٨٣LVw

(٧) Ibid.

ومـع ذلـك، لم يتقـاضَ العديـد مـن المـوظفين الحكوميين أجورهم منذ أن قررت حكومة هادي التوقُّف عن تزويد الوزارات بمبالغ مالية كبيرة للتوزيع. ويسعى المسؤولون الآن إلى التدقيق في جداول الرواتب في كل وزارة و منشأة على أمل ضمان عدم دفع أي أموال للموظَّفين الذين تمَّ تعيينهم بعد الانقلاب الحوثي، أو تمَّ تحويلها إلى الحوثيّين خلافًا لذلك.

أ) ارتفاع أسعار السلع الضرورية يقابله تدهور الدخول

أدَّت الحرب إلى تراجع دخل الأسر بسبب انهيار الإيرادات الحكومية وتعثُّر دفع رواتب القطاع العام في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيُّون. وتعتمد اليمن بنسبة ٩٠٪ على المواد الغذائية والوقود المستوردة، حيث بلغت الأسعار مستويات مرتفعة جدًّا في كليهما بسبب القيود التي يفرضها التحالف على الشحنات التجارية والضرائب الكبيرة التي يفرضها الحوثيون على السلع المستوردة. ويقدِّر "صندوق النقد الدولي" ارتفاع التضخم إلى ٢٤٪ في عام ٢٠١٧، مع ازدياد أسعار البنزين ثلاثة أضعاف خلال الحرب فضلًا عن ارتفاع تكلفة وقود الطهي خمسة أضعاف. وتُعتبر أسعار المواد الغذائية والوقود الباهظة للغاية –بالرغم من عدم توافرها– الخطر الرئيسي الذي يواجه اليمن حاليًا[٨].

ويعني ذلك أن الإمدادات المقيَّدة تشكِّل عاملًا داعمًا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وقد خلص التقرير السنوي الذي أعدَّه "فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن" الذي صدر عام ٢٠١٧ إلى أن "جميع أطراف الصراع عرقلت توزيع المساعدات الإنسانية"، ومن ناحية الحوثيين، فقد ساهموا في تفاقم القدرة على تحمُّل التكاليف من خلال فرضهم رسومًا جمركية إضافية على الشاحنات التجارية وناقلات الوقود التي تدخل مناطقهم، ممَّا أدَّى إلى مضاعفة الرسوم التي دُفعت بالفعل في الموانئ[٩].

ب) ندرة المياه وأثرها على القطاع الزراعي والأمن الغذائي

إن ندرة المياه في اليمن واحدة من التحديات الرئيسية التي يواجهها القطاع الزراعي، حيث ذكرت منظمة الفاو إن عدم توفر المياه للزراعة هو العامل الأكبر الذي يحد من القدرة على تحقيق الأمن الغذائي في اليمن[١٠]، فقد أثرت الحرب على القطاع الزراعي بشكل كارثي وهو الذي يعمل فيه نصف سكان البلاد مما أدَّى إلى تفاقم مشكلة الأمن الغذائي، الذي يعاني منه ما يقدَّر بـ١٧ مليون يمني، وأيضًا ارتفاع أسعار المشتقَّات النفطية وانعدامها بشكل كبير في الأسواق في الشهور الأولى للحرب على نحو خاص أدَّى إلى تلف المحاصيل الزراعية[١١].

ج) انتشار الألغام في اليمن وارتفاع معدلات الضحايا

لقد عانت اليمن من الألغام وبقايا المتفجِّرات نتيجة للصراعات العديدة التي شهدتها البلاد منذ عام ١٩٦٢ إلى ٢٠١٠، كما تشير إلى ذلك العديد من التقارير الدولية والمحلية المعنية بمشكلة الألغام، ولكن تفاقمت هذه المعاناة خلال السنوات الأخيرة منذ قيام مليشيات الحوثي بالتحالف مع قوات صالح والانقلاب على الحكومة الشرعية برئاسة عبد ربه منصور في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤، حيث قاموا باستخدام الألغام الأرضية بكثافة؛ باعتبارها إحدى أهم الوسائل والأساليب الحربية في مواجهتها المسلحة مع

(٨) Michael Knights, Supporting the New Gulf Effort to Ease Yemen's Humanitarian Crisis, ٥ February ٢٠١٨, Accessed in: ١٥ September ٢٠١٨, Available at: https://goo.gl/AYkbk٢

(٩) Ibid.

(١٠) الفاو وحل سلمي للصراع على الماء في اليمن بمشاركة نسائية قوية، أخبار الأمم المتحدة، ٣١ أغسطس ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢٥ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/tmmznq

(١١) اليمن – ضريبة الحرب تدفعها الزراعة والغذاء، موقع التليفزيون الألماني (DW)، ١٥ سبتمبر ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢٠ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/YnByFk

قوات الحكومة الشرعية بغرض كبحها وإعاقة تقدُّمها في المناطق التي كانت تسيطر عليها أو في المناطق التي لا تزال تسيطر عليها.

وقد ذكر التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في تقرير له أن هناك حوالي ٩٠٦ أشخاص قُتلوا جراء انفجار الألغام الأرضية خلال المدَّة من سبتمبر ٢٠١٤ إلى يونيو ٢٠١٨، توزَّع هؤلاء القتلى على ١٩ محافظة يمنية من إجمالي المحافظات اليمنية البالغ عددها ٢٢ محافظة يمنية، وكان أعلى عدد لهؤلاء القتلى في محافظة تعز، حيث بلغ عددهم ٢٨٩ قتيلًا، تلتها مباشرة محافظات أخرى مثل محافظات لحج، والضالع، ومأرب، وعدن، وقد بلغ عدد الرجال الذين قُتلوا بسبب الألغام الأرضية ٧١٣ رجلًا، فيما بلغ عدد النساء ٦٠ امرأة، كما قُتل عدد كبير من الأطفال بلغ عددهم ١٣٣ طفلًا، ويمثل المدنيون العدد الأكبر حيث بلغ عدد الضحايا المدنيين ٦٦٥ من إجمالي من قتلوا بسبب الألغام الأرضية في اليمن خلال الفترة التي شملها التقرير، كما أن معظم الضحايا (٦٥٤) قُتلوا بسبب الألغام المضادة للأفراد ويمثلون ٧٢٪ من إجمالي الضحايا[(١٢)].

د) الخسائر المادية للحرب

تشير تقديرات الاحتياجات الإنسانية الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، في يناير ٢٠١٨، إلى وصول عدد ضحايا الحرب في اليمن إلى حوالي ٦٢ ألف شخص منهم ٩,٢ آلاف قتيل وحوالي ٥٢,٨ ألف جريح، منهم قرابة ٣,٣ آلاف طفل ما بين قتيل وجريح، كما تشير تلك التقارير إلى وجود حوالي ٢٢,٢ مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية يشكِّلون ٧٥٪ من إجمالي عدد السكان، منهم ١١,٣ مليون شخص في حاجة ماسَّة وشديدة للمساعدات الإنسانية منهم ٨,٤ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويواجهون خطر المجاعة بمن فيهم ٣ ملايين نازح في الداخل، فضلًا عن وفاة حوالي عشرة آلاف يمني ممن يحتاجون للعلاج خارج البلاد، بسبب إغلاق مطار صنعاء من قبل قوات التحالف[(١٣)].

ففي جانب الخسائر المادية وحتى يوليو ٢٠١٨، تشير بعض التقارير الحقوقية غير الرسمية إلى تضرُّر البنية التحتية بشكل كبير جرَّاء الحرب؛ حيث تشير إلى تضرُّر ١٥ مطارًا، و١٤ ميناء، و٢٥١٢ طريقًا وجسرًا، و٧٢٧ خزانًا وشبكة مياه، و١٨٥ محطة ومولد كهرباء، و٤٢١ شبكة اتصالات، و٨٨٢ مدرسة ومعهدًا، و٣١٨ مستشفى ومركزًا صحيًّا، و١٧٩٧ منشأة حكومية، و٣٦٠ محطة وقود سيارات، و٢٦٥ ناقلة وقود، و٣١٦ مصنعًا، و٢٩٥ مزرعة دواجن ومواشٍ، و٤٩٠ موقعًا أثريًّا ومنشأة سياحية، و١١٢ منشأة رياضية[(١٤)].

هـ) الاعتقالات والاختفاءات القسرية

شاركت قوات الحوثيين-صالح وقوات الحكومة اليمنية والقوات اليمنية الموالية لدولة الإمارات في عمليات احتجاز تعسُّفي وغير قانوني. ووثَّقت منظمة العفو الدولية حالات قليلة في مدينتي صنعاء ومأرب احتُجز فيها أشخاص دونما سبب سوى استخدامهم كعامل نفوذ في أية عمليات مستقبلية لتبادل الأسرى، وهو الأمر الذي يُعد بمثابة احتجاز للرهائن، ومن ثم فهو يمثل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني، وواصلت قوات الحوثيين وحلفائهم، في صنعاء والمناطق الأخرى الخاضعة لسيطرتها، الاعتقال بشكل تعسُّفي على المنتقدين والخصوم، وكذلك على

(١٢) ضحايا الألغام الأرضية في اليمن خلال الفترة من سبتمبر ٢٠١٤ : يونيو ٢٠١٨، التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان، ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢٨ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٢Pho٤Ng

(١٣) مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية الطارئة لليمن ٢٠١٨، يناير ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢٢ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: http://bit.ly/٢zZ٥Ria

(١٤) المركز القانوني للحقوق والتنمية، نشرة إحصائية، بتاريخ يوليو ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢٢ أغسطس ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/١YCCbh

صحفيين وأشخاص عاديين ومدافعين عن حقوق الإنسان والبهائيّين، واحتجازهم، كما عرضت عشرات الأشخاص للاختفاء القسري، وفي نهاية العام، ظل خمسة من البهائيّين رهن الاحتجاز، كان أحدهم محتجزًا منذ حوالي أربع سنوات، حيث اتَّهمه الحوثيون بـ"الردَّة"، التي يُعاقب عليها بالإعدام بموجب القانون اليمني(١٥).

وشنَّت القوات اليمنية المدعومة من دولة الإمارات، والمتواجدة في عدن، حملة اعتقالات تعسفية وحوادث إخفاء قسري. وقد وثَّقت منظمة العفو الدولية ١٣ حالة احتجاز تعسفي في عام ٢٠١٨، واحتُجز بعض هؤلاء المعتقلين بمعزل عن العالم الخارجي، وتعرَّض بعضهم للاختفاء القسري، كما احتُجز أفراد من البهائيّين بشكل تعسفي في مطار عدن الدولي على أيدي قوات محلية موالية لدولة الإمارات، واحتُجزوا بدون تهمة لمدة تسعة أشهر(١٦).

كما نشرت منظمة العفو الدولية تقريرًا، أشارت فيه إلى تعرُّض سجناء محتجزين في سجون سرية في المناطق الجنوبية باليمن، للتعذيب على أيدي القوات الموالية للحكومة والإمارات، مطالبة بالتحقيق في تلك الوقائع باعتبارها "جرائم حرب"، ويورد التقرير وصفًا لاختفاء عشرات الرجال قسرًا عقب اعتقالهم واحتجازهم تعسفيًّا على أيدي قوات الإمارات العربية المتحدة والقوات اليمنية التي تعمل خارج نطاق سيطرة حكومة بلادها، حيث تعرَّض الكثير منهم للتعذيب، ويُخشى من أن بعضهم قد تُوفي في الحجز(١٧).

و) تدمير المدارس

قامت الأمم المتحدة مع وكالاتها المتخصِّصة بتسجيل اعتداءات مسلحةً مستمرَّة على المعاهد والمدارس في اليمن، حيث تمَّ تدمير ما يناهز خمسمئة مدرسة، واستخدام عدد كبير من المؤسسات التعليمية لأغراض عسكرية. هناك ما يقرب ٧٠٪ من المدارس المتضررة هي من مدارس مراكز المدن أو ما يعرف بمدارس الطوق التي تتميز بالكثافة الطلابية، حيث يتراوح متوسط الطلبة للفصل الواحد مابين ٧٠ : ١٠٠ طالب، الأمر الذي أحدث ضغطًا على مدارس الأرياف التي تفتقر إلى التأهيل الجيد ونقص المعلِّمين وتدنِّي مؤهلاتهم(١٨).

فالحرب زادت من الأضرار في البنية التحتية للتعليم، خصوصًا وأن الجماعات المسلحة ما زالت تتَّخذ مدارس ومؤسَّسات التعليم مكانًا لأعمالها العسكرية، بالإضافة إلى أن الحكومة الشرعية المتحكِّمة في البلاد والمانحين أيضًا لا يعطون التعليم أولوية في هذه المرحلة وتتصدَّر القطاعات الأخرى أولويات الحكومة.

في حين حذَّرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في ٣١ يوليو ٢٠١٨ من الخطر المحدق بتعليم ٣,٧ مليون طفل في شمال اليمن نتيجة التصعيد الأخير للأعمال العدائية في عدَّة جبهات، ولاسيما في محافظة الحديدة، وبعد حوالي سنتين من المرتبات غير المدفوعة تقريبًا للمعلمين في المحافظات الشمالية باليمن، فإن كثيرين من هؤلاء غادروا منازلهم أو التحقوا بوظائف بديلة، وتقدِّر اليونيسف أن ١١,٣ مليون طفل في اليمن بحاجة إلى مساعدات إنسانية، و٤,١ مليون طفل بحاجة إلى مساعدات تعليمية(١٩).

---

(١٥) التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية ٢٠١٧ - ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/dakhZ١

(١٦) المرجع السابق.

(١٧) الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن، منظمة العفو الدولية، ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢٩ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/JRrdus

(١٨) خارج أسوار المدارس: تداعيات الحرب وآثارها على التعليم في اليمن، مركز الدراسات والإعلام التربوي، ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع: ٢٣ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/n٩zA٢F

(١٩) The Yemen Review – August ٢٠١٨, The Sana'a Center for Strategic Studies, ٢٠١٨, Accessed in: ٢١ September ٢٠١٨, Available at: https://goo.gl/DcZzMM

ز) انتشار الأمراض الوبائية

شهدت معظم المحافظات اليمنية انتشارًا متسارعًا لوباء "الكوليرا" في ظلِّ نقص الإمكانيات الطبية اللازمة لمواجهته، حيث إن مرض الكوليرا مرض تنتقل عدواه عن طريق المياه، ويمكن أن ينتشر بسرعة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية التي تعاني من تردِّي مستوى النظافة وأنظمة الصرف الصحي(٢٠)، وتشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أنه حتى شهر أغسطس ٢٠١٧ سجَّل عدد الوفيات بهذا المرض ١٩٦٦ شخصًا، ووصل عدد الإصابات به إلى ٤٩٤٠٠٠ شخص، ووفقًا لتلك الإحصائيات تصل نسبة الإصابة اليومية بمرض الكوليرا إلى ٤٪ يوميًّا، كذلك تصل نسبة الوفيات إلى ٣,٥٪ يوميًّا(٢١).

كما انتشر فيروس "حمى الضنك" بسبب التأخُّر في انتشال جثث القتلى وانتشار القمامة، والذي تزامن مع عدم قدرة المستشفيات على استيعاب جميع المرضى بسبب الأوضاع الصعبة من انقطاع للتيارات الكهربائية وشبه انعدام وجود الأدوية والمواد الطبية(٢٢).

ح) تجنيد الاطفال

يعتبر اليمن واحدًا من ثماني دول أُدرجت قواتها الأمنية الوطنية سنة ٢٠١٢ من قبل الأمين العام على قائمة الدول التي تُجند وتُشرك الأطفال في النزاعات المسلحة، وبالرغم من ذلك فقد تزايدت أعداد الأطفال المجنَّدين بحلول عام ٢٠١٤، حيث شهد هذا العام زيادة كبيرة في عمليات التجنيد تقدر بـ ٤٧٪ عن الأعوام التي سبقت، وذكر رئيس منظمة "سياج" لحماية الطفولة في اليمن، أحمد القرشي، أن الحوثيين يستخدمون الأطفال كمقاتلين وكوسائل اتصال بين جماعات المقاتلين وكحملة رسائل، كما تظل القدرة على التوصُّل إلى إحصاء دقيق بشأن تجنيد الأطفال يكتنفها قدر كبير من الصعوبة(٢٣).

على الرغم من ذلك، ذكرت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في الحكومة اليمنية، ابتهاج الكمال، أن الحوثيين قاموا بتجنيد ما يزيد على ٢٣ ألف طفل، بصورة مخالفة للاتفاقيات الدولية، وقوانين حماية حقوق الطفل، منهم ألفان و٥٠٠ طفل منذ بداية العام الحالي ٢٠١٨(٢٤).

ثانيًا– تأثير سياسات التدمير المتبعة على الأزمة الإنسانية في اليمن

كان للسياسات السابقة سواء كانت متعمَّدة أو غير متعمَّدة العديد من الآثار الكبرى على المجتمع اليمني، من ضمنها ما يلي:

١- تراجع قيمة الريال اليمني بما يقارب ٥٠٪، الأمر الذي ترافق معه ارتفاع حاد في الأسعار أثَّر على التشغيل المتفاوت للموانئ وأعاق وصول المواد الأساسية، وقد أثرت هذه العوامل بشكل مباشر على القطاع الخاص وعلى رواتب القطاع الحكومي، فلا شك أن عدم دفع الرواتب لما يزيد عن عام كامل في مناطق عدَّة شكَّل عبئًا كبيرًا على المواطن اليمني إذ تبيَّن أنه يتم استخدام الإيرادات التي من المفترض أن تساهم في تسديد الرواتب وتأمين الخدمات الأساسية وتحفيز الاقتصاد، من أجل تمويل

(٢٠) اليمن: منظومة صحية على حافة الانهيار تزامنًا مع تفشي الكوليرا بمعدلات غير مسبوقة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ١٣ يونيو ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ٢٦ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/Wr٣exs

(٢١) الاقتصاد اليمني في ظل الأزمة وسيناريوهات المستقبل، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، ٢٤ ديسمبر ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ٢٣ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:
https://goo.gl/HvZjR٩

(٢٢) بورحلة عبد الرحمن، تونسي فاطنة، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السعودية : دراسة حالة اليمن ٢٠١١ – ٢٠١٥، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس– الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١٦، ص٨٥.

(٢٣) محمد النادي، الأطفال الجنود في ظل القانون الدولي الإنساني، المستقبل العربي، العدد ٤٣٧، يوليو ٢٠١٥، ص ص ٤٣ – ٤٤.

(٢٤) أرقام مخيفة.. تجنيد الأطفال وقود الحوثيين في معاركهم، سكاي نيوز عربية، ٧ يوليو ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢٥ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://goo.gl/TtD٣fX

الحرب، وبالإضافة إلى ذلك، تتنامى ظاهرة الضرائب غير الرسمية وغيرها من أشكال الفساد مما يزيد من تردِّي الوضع الإنساني[٢٥].

٢- دَفَعَ الأطفال في اليمن فاتورة الحرب الراهنة من صحَّتهم النفسية ومن تحصيلهم الدراسي، فكثير من الأطفال استشهدوا في الحرب أو أصيبوا بجروح أو إعاقات، حيث إنه انخفض معدَّل الالتحاق بالتعليم الأساسي بشكل حقيقي من ٧٢٪ كان قد وصل إليها عام ٢٠١٢ إلى ٥٣٪ في بداية العام الدراسي ٢٠١٤ - ٢٠١٥، وهو مايعني زيادة الاطفال خارج المدرسة من ٢٨٪ (١,٦ مليون طفل) إلى ٤٧٪ (٢,٩ مليون طفل)[٢٦].

٣- لعبَ الجانب الأمني وحالات النزوح من المدن إلى الريف بسبب الحرب إلى زيادة فجوة النوع الاجتماعي (ذكور – إناث) في التعليم الأساسي من ٧٣ نقطة في التعليم الأساسي إلى ٨٥ نقطة، كما أن غياب مدارس البنات وعدم وجود معلمات في الريف –على أساس مبدأ عدم الاختلاط في اليمن– وارتفاع نسبة الفقر وغلاء المعيشة سيوسع الفجوة في السنوات القادمة. كما تتسبب الحرب في إيقاف العمل في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار والذي من شأنه زيادة معدلات الأمية في اليمن والتي كانت تمثل حوالي ٦٢٪ قبل الحرب[٢٧].

٤- أدَّت الحرب في اليمن إلى النزوح القسري لليمنيّين والاعتماد على المعونات بين نسبة كبيرة من السكَّان، ووفق ما ذكرته الوكالة الدولية للهجرة[٢٨] ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية[٢٩]، فقد اضطر نحو ٢,٨ مليون يمني للنزوح القسري داخليًّا تاركين منازلهم، وفرَّ عدد إضافي منهم يُقدَّر بنحو ١٢١٠٠٠ شخص إلى جيبوتي وإثيوبيا والصومال والسودان، وعلى مَرِّ الأشهر الستة الماضية، عاد ما يُقدَّر بنحو ٣٠٠٠٠٠ شخص من النازحين داخليًّا إلى عدن، ويُعد حجم الاحتياجات الإنسانية الأساسية هائلا بين المضيفين، والعائدين، والنازحين داخليًّا على حد سواء، ولو أن النازحين داخليًّا في اليمن يعانون من أشدِّ النَّقص في الخدمات علاوة على ما يعانونه من تشريد اجتماعي، وصدمة، وعزلة[٣٠].

٥- أثَّرت الحرب على النسيج الاجتماعي في اليمن، ممَّا أدَّى إلى تفاقم الانقسامات السياسية والطائفية والإقليمية، وأضْفى عليها الطابع العسكري، بطريقة تجعل من المصالحة أمرًا أشدَّ تحديًا ومن الوحدة أمرًا صعب التطبيق على أرض الواقع. كما أن الخسائر البشرية واعتقالات النشطاء والشخصيات السياسية لا تؤدِّي فقط إلى تصاعد الانقسام السياسي فحسب بل والانقسام القبلي أيضًا[٣١].

خاتمة

قد تصل الأزمة الإنسانية إلى كارثة في اليمن، إذا لم يتم تداركها من قبل المنظمات الدولية الإنسانية والجهات اليمنية المختصَّة التي تُعنى بالعمل الإنساني في جميع أنحاء الجمهورية، ولكن هذا يتصادم مع رغبة كل طرف من أطراف الحرب بالتوسُّع والسيطرة عن طريق العمليات

(٢٥)The UN Special Envoy for Yemen briefs the Security Council, Office of the Special Envoy of the Secretary-General for Yemen, Accessed in: ٢١ September ٢٠١٨, Available at: https://goo.gl/xibQRT

(٢٦) خارج أسوار المدارس: تداعيات الحرب وآثارها على التعليم في اليمن، مرجع سابق.

(٢٧) المرجع السابق.

(٢٨) Yemen Crisis Regional Response, International Organization for Migration, Accessed in: ٢٢ September ٢٠١٨, Available at: https://goo.gl/VoSKnu

(٢٩) Humanitarian Needs Overview, ٢٠١٦, Accessed in: ٢٢ September ٢٠١٨, Available at: https://goo.gl/vnBdti

(٣٠) مذكرة مشاركة بشأن الجمهورية اليمنية لمدة السنة المالية ٢٠١٧ – ٢٠١٨، وثيقة من البنك الدولي، تقرير رقم: ١٠٦١١٨-YE، ٢٠ يونيو ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ٢٩ سبتمبر ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي:

https://goo.gl/kcCaZg

(٣١) المرجع السابق.

العسكرية والتوسع أرضًا، ويهدد ذلك ملايين اليمنيين إما عن طريق القتل أو المجاعة بإغلاق المنافذ البحرية والبرية أو استهداف المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة من قبل أي طرف من أطراف الحرب.

فبعد حصار الحوثيين الذي دام أكثر من سنتين لميناء الحديدة، شنَّت القوات الموالية للشرعية المدعومة من التحالف العربي هجومًا على مدينة الحديدة التي تمثل الطريق الوحيد لوصول المساعدات الغذائية والإنسانية إلى ٢٠ مليون يمني يعيشون على الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون من بينها العاصمة صنعاء، وبحسب صحيفة الجارديان فإن ميناء الحديدة يوفر حوالي ٨٠٪ من المعونات لليمن سواء الإنسانية أو التجارية، وفي حالة حدوث أي هجوم سوف تكون هناك خسائر كبيرة تقدر بحوالي ٢٥٠ ألف قتيل في محافظة الحديدة[٣٢].

ومن المرجَّح أن يكون لهذا التصعيد من قبل الحكومة الشرعية وقوات التحالف تأثير على النزاع على ساحل البحر الأحمر وفي الداخل اليمني، وفي حالة إذا استعادت الحكومة اليمنية كافة الموانئ اليمنية الواقعة على البحر الأحمر (ومن بينها الحديدة)، فقد تخفض الإمدادات الغذائية لليمنيين أو تقطعها في وسط البلاد وشمالها؛ ظنًّا منها أنها ستضيق الخناق على العاصمة صنعاء ومعقل الحوثيين صعدة من خلال ممارسة مزيج من الضغوط الاقتصادية والإنسانية[٣٣].

*****

(٣٢) انظر الآتي:

- Simon Henderson, Quarter – Million lives at Risk in latest Battle for Yemen, The Washington Institute, ١٤ June ٢٠١٨, Accessed in: ٢٢ September ٢٠١٨, Available at: https://goo.gl/١Tj٢CZ

- Aid groups in Yemen warned attack could endanger all supplies, The Guardian, ١٠ Jun ٢٠١٨, Accessed in: ٢٢ September ٢٠١٨, Available at: https://goo.gl/qE١SqB

(٣٣) Eric Pelofsky, Escalation in Yemen Risks Famine, Collapse, Iranian Entrapment, The Washington Institute, ٢٣ February ٢٠١٧, Accessed in: ٢٢ September ٢٠١٨, Available at: https://goo.gl/zFyj٤o